مستقبل الذكاء الاصطناعي في تمويل التجارة الدولية

اتحاد المصارف العربية يحذر من الضبابية وعدم اليقين العالمي

البنوك اليمنية.. صمود والتزام

المصارف

YBA جمعية البنوك اليمنية Yemen Banks Association

Al-Masarif

مايو 2025 | العدد (39)

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

السيولة النقدية للبنوك
التحديات والحلول

بنك التضامن Tadhamon Bank
CAC BANK
(BY)
YKB
الإسلامية للتأمين Islamic Insurance
البنك اليمني للإنشاء والتعمير
بنك اليمن والخليج Yemen Gulf Bank
Shamil Bank of Yemen & Bahrain
بنك الأمل للتمويل الأصغر AL-AMAL MICROFINANCE BANK
جوالي JAWALI

ابدأ بخطوة واحدة نحو مستقبل مالي آمن

افتح حسابك الآن مع البنك الأهلي اليمني

تواصل معنا

البنك الأهلي اليمني

بنك كل اليمنيين

NBYBank NBYBank.YE 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

البنك الأول في اليمن

The First Bank In Yemen

شريككم المالي الموثوق للمنظمات الدولية

YBRDYE

8000022

المصارف
Al-Masarif

العدد (39) | مايو 2025

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ **فاكس:** ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كاك بنك يختتم برنامجاً تدريبياً في مكافحة الاحتيال لموظفي خدمة العملاء

ثلاثة سحوبات من برنامج جواهر التجاري 2025

اتحاد المصارف العربية يجدد الثقة في محمد الأتربي رئيساً للاتحاد لولاية ثانية لمدة 3 سنوات

إصدار جديد من كتاب (تدقيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستند على المخاطر) للرحومي

بنك سبأ الإسلامي يكرم موظفيه المتميزين في مجال التدريب لعام 2024

شركة كاك للتأمين تنفذ برنامجا تدريبيا في التخطيط التشغيلي لمسؤولي الوحدات الإدارية

كتابات

عبدالحميد المطري
16

أسامة الشوخي
36

فادي الأسودي
40

أنورالمعمري
12

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

البنوك اليمنية.. صمود والتزام

اعتمدت البنوك اليمنية منذ تأسيسها رسالة مضمونها الالتزام بتقديم الخدمات المالية المتطورة لعملائها وتعزيز الثقة بينها وبين جميع المتعاملين معها ودعم قطاع الاقتصاد الوطني بتوفير الخدمات المالية الحديثة لوحدات النشاط الاقتصادي والمساهمة في دعم جهود التنمية من خلال المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير التمويل والخدمات اللازمة لإقامة تلك المشاريع وتشغيلها وتحقيق المردود الاقتصادي الأفضل للمساهمين فيها والمستفيدين من خدماتها.

وقد حرصت مؤسسات القطاع المصرفي على الوفاء بذلك الالتزام خلال العقود الستة الماضية على الرغم من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهتها، والتي تضاعفت خلال السنوات العشر الأخيرة وتنوعت بين اقتصادية وأخرى سياسية ترتبط بالصراع السياسي المحتدم في البلاد.

يتوجب على البنوك تطوير الشراكات مع الشركات المالية وشركات التكنولوجيا المالية بما يساعدها على تسريع التحول إلى الخدمة الرقمية الكاملة

وعلى الرغم من أن البنوك لم تكن طرفا في ذلك الصراع، وليس لها أي مصلحة فيه إلا أن أطراف الصراع قد أبت إلا أن تقحمها في أتونه وتكويها بناره ، فتوالت عليها الأزمات وتعرضت لكم هائل من القيود و الإجراءات العقابية التصعيدية مما أضر ببيئة عملها وأضعف قدراتها التمويلية والائتمانية، ومع ذلك فقد عملت قيادات البنوك على تطوير حلول تمكنها من التعامل مع المتغيرات في بيئة العمل، وبذلت ولا زالت تبذل جهودا جبارة ومضنية لضمان السلامة لأموال المودعين لديها والاستمرار في تقديم الحد الأدنى الضروري من الخدمات المطلوبة لتسيير عجلة الاقتصاد الوطني في ظل واقع هو في غاية الصعوبة ولم يسبق لأي مؤسسة مالية أو مصرفية على مستوى العالم أن تعرضت لمثله.

وفي ظل الواقع الصعب والمعقد، وكي تستطيع الوفاء بالتزامها والحفاظ على ثقة المتعاملين معها، أصبح لزاما على البنوك أن تدخل الكثير من التعديلات على استراتيجيات عملها بما يمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها وتأكيد دورها الحيوي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتعزيز وجودها في السوق المصرفي.

وفي هذا الإطار يتوجب على البنوك تطوير الشراكات مع الشركات المالية وشركات التكنولوجيا المالية بما يساعدها على تسريع التحول إلى الخدمة الرقمية الكاملة، ويمكنها من تطوير المنتجات الحديثة التي تتناسب مع احتياجات العملاء، وتقديم حلول مبتكرة للمدفوعات والتحويلات المالية بأسعار تنافسية تساعد على تنويع أنشطتها وتخفيض تكاليف التشغيل لديها.

شركة كاك للتأمين تنفذ برنامجا تدريبيا في التخطيط التشغيلي لمسؤولي الوحدات الإدارية

برعاية كريمة من رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ إبراهيم الحوثي والمدير التنفيذي للشركة الأستاذ حسين الشاحذي نفذ معهد كاك للتدريب المصرفي برنامجا تدريبيا في مجال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي لموظفي الوحدات الإدارية .

جاء تنفيذ البرنامج في إطار توجه الشركة نحو نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتحقيق أهداف رفع مستوى الأداء وتقديم الدعم الفني لمختلف الوحدات الإدارية في مجال إعداد الخطط التشغيلية .

وهدف البرنامج الذي شارك فيه عدد 21 متدربا من مسؤولي الوحدات الإدارية إلى إكساب المتدربين المعارف والمهارات المطلوبة لتخطيط الأعمال وتنفيذ المهام بطريقة علمية ومنهجية فعالة وإنجازها في الوقت المحدد.

واعتمد البرنامج الذي قدمه المدرب محمد يحيى الذاري على عدد من أساليب التدريب المتنوعة كأسلوب المحاضرة والنقاشات الجماعية ودراسة الحالات العملية والعملية التطبيقية وأسلوب المجموعات المتخصصة إضافة إلى أسلوب التقييم المستمر للمشاركين من خلال الاختبارات والتمارين اليومية وكذا التكاليف المنزلية .

يشار إلى أن فعاليات البرنامج التدريبي قد انعقدت على مدى 5 أيام بمعدل 4 ساعات يوميا وبإجمالي 20 ساعة تدريبية للبرنامج كاملا وذلك خلال الفترة من 20 أبريل إلى 24 أبريل 2025.

كاك بنك يختتم برنامجاً تدريبياً في مكافحة الاحتيال لموظفي خدمة العملاء

اختتم «كاك بنك» البرنامج التدريبي حول مكافحة الاحتيال لموظفي خدمة العملاء بفروع الأمانة وكاك الإسلامي.

هدف البرنامج الذي أقيم بمعهد كاك المصرفي على مدى ثلاثة أيام إلى رفد 36 متدربا من موظفي خدمة العملاء وموظفي الحوالات والصرافين بالعديد من المهارات والمعارف حول طرق مكافحة الاحتيال.

وأوضح مدير إدارة تطوير الأداء والتدريب بالبنك محمد قاسم المقطري أن محاور التدريب اتسمت بالشمول والربط بالواقع العملي.

ولفت إلى أن التأهيل والتطوير يمثل المدخل الرئيسي لتحقيق النمو والتطور وإزالة التخوف والارتباك لدى الموظفين من تطبيق إجراءات الإبلاغ وفق مؤشرات الاشتباه .

وأشاد بالنجاح الذي تحقق على مستوى التطبيقات العملية للمشاركين في البرنامج .. منوها بجهود المدرب في تعزيز ثقة المتدربين .

وأشار إلى أن هذا البرنامج التدريبي يأتي تنفيذا لتوجيهات الأخ رئيس مجلس الإدارة واستنادا إلى أحكام القانون رقم 1 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار محافظ البنك المركزي رقم 2 لسنة 1445 بشأن التعليمات التنظيمية لمكافحة الاحتيال.

استمتع بلحظاتك الحلوة .. وانجز معاملاتك عبر

خدماتنا الإلكترونية

بنك التضامن
Tadhamon Bank

8001010
تضامن كول سنتر

تضامن تواصل
781 788 888

ثلاثة سحوبات من برنامج جواهر التجاري 2025

أجرى البنك التجاري اليمني خلال الأشهر الثلاثة من العام 2025 ثلاثة سحوبات لبرنامج جواهر التجاري.

وأعلن البنك فوز وليد نور الدين عبدالوهاب - من فئة الرجال، ومنى سالم سعيد باقطيان- من فئة حواء بسيارة فيات 2024 وذلك خلال السحب الأول يناير 2025.. كما أعلن البنك فوز ماهر سعيد سالم الديني- من فئة الرجال، ونجى علي عثمان الحمادي- من فئة حواء بذات السيارة وذات الماركة خلال السحب الثاني فبراير 2025.

وفي السحب الثالث مارس 2025 فاز تميم محمد حمود المحاقري - من فئة الرجال، وجمالة صالح أحمد علي - من فئة حواء، بذات السيارة والماركة فيات الإيطالية موديل 2024.

وكان البنك أعلن فوز علي حسين الفرسكي بشقة الأحلام الثانية المقدمة من برنامج جواهر التجاري للعام 2024، حيث تم الإعلان عن الجوائز خلال السحب الثاني عشر 2024.

يشار إلى أن البنك التجاري اليمني دشن برنامج جواهر التجاري في العام 2007 والذي يتضمن توزيع جوائز شهرية متميزة تتمثل في شقتي أحلام منتصف ونهاية العام و 24 سيارة فاخرة بواقع سيارتين شهرياً وعشرات الجوائز النقدية شهرياً لمشتركي البرنامج.

ويحظى برنامج جواهر التجاري بشهرة كبيرة وسمعة طيبة على امتداد الوطن في جميع المحافظات ومكمن هذه الشهرة الواسعة والسمعة الطيبة شفافية البنك والمصداقية في سياسة توزيع الجوائز.

البنك التجاري اليمني ينفذ ورشة تعريفية ببوابة الدفع الإلكتروني (Tejari Gateway) الأولى من نوعها في اليمن

في خطوة رائدة نحو التحول الرقمي وتمكين التجارة الإلكترونية في اليمن، نفذ البنك التجاري اليمني ورشة عمل تعريفية لموظفيه حول بوابة الدفع الإلكتروني (Tejari Gateway) والتي تُعد أول بوابة يمنية متكاملة لقبول المدفوعات عبر الإنترنت باستخدام بطاقات (Visa وMastercard).

أدار الورشة كل من مدير أول إدارة الخدمات الإلكترونية الأستاذ عدنان عبدالحليم الحميد، ومدير أول إدارة تقنية المعلومات المهندس عبدالله يحيى الجرافي، حيث قدما تدريبًا تفصيليًا لـ 55 موظفًا من مختلف إدارات وفروع البنك، بهدف تعزيز الجاهزية التشغيلية لإطلاق الخدمة على نطاق واسع.

وشملت الورشة عددًا من المحاور الحيوية، أبرزها:

- مقدمة عن بوابة (Tejari Gateway) وأدوار ومسؤوليات الفرق العامل.
- إجراءات تسجيل وتعريف التجار وربطهم بالخدمة.
- آلية ربط مواقع التجارة الإلكترونية بالبوابة، لتمكين التجار من قبول المدفوعات أونلاين بسلاسة.
- ضوابط وأحكام تقديم الخدمة وأطراف العلاقة التعاقدية.
- مزايا الخدمة التنافسية مقارنة بالخيارات المتاحة محليًا.
- الدورة المالية الخاصة بالبوابة، من لحظة تنفيذ العملية حتى التسوية البنكية النهائية.
- خدمة العملاء والدعم الفني، لضمان استجابة سريعة وفعالة لاحتياجات التجار والمستخدمين.

كما استعرضت الورشة سيناريوهات العمل اليومية، وحالات استخدام متنوعة تساعد في تبسيط فهم العملية لكل من الموظفين والتجار.

يشار إلى أن بوابة (Tejari Gateway) تمثل خطوة غير مسبوقة نحو تمكين التجار اليمنيين من دخول عالم التجارة الرقمية بثقة وكفاءة ، حيث تتيح لهم استقبال المدفوعات عبر الإنترنت بسهولة، مما يفتح أمامهم آفاقًا واسعة للنمو والتوسع في السوق المحلية والدولية.

بنك الأمل
للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بإمكانكم الآن

إرسال وإستلام
الحوالات المالية
للشبكات المحلية

عبر تطبيق
بيس pyes

- سهولة وآمان.
- عمولات تحويل رمزية.

أطلب تمويلك الإلكتروني وسدّد بعد شهرين

لأصحاب الأنشطة التجارية

يتيح لك التمويل سداد فواتير الهاتف المحمول والهاتف الثابت والإنترنت والماء والكهرباء، بفترة سداد لمدة شهرين بالإضافة إلى الحصول على تدريب مجاني أونلاين في الشمول المالي.

بضمانات ميسرة جداً
وبدون أرباح

الرقم المجاني
8000006

/ALAMALBANK
www.alamalbank.com

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

اتحاد المصارف العربية يحذر من الضبابية وعدم اليقين العالمي..

الأتربي: الشراكة بين العام والخاص تدفع عجلة النمو وتحقق التنمية وتزيد فرص العمل

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

أكد محمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن المنطقة العربية تعيش في عالم مضطرب تسوده الضبابية، وحالة عدم اليقين، وتنعكس هذه الحالة على معظم الدول العربية، حيث إن الدول والشعوب مصابة مباشرة، وتمر في فترة مخاض خطيرة، خصوصًا أن أصول اللعبة الدولية تتم على الأراضي العربية، وأصبح التهديد تهديدًا إستراتيجيا، يتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وفي خضم هذه الظروف الاستثنائية لا بد من البحث عن الحلول التي تخفف من معاناة مجتمعاتنا، وتعالج أزماتنا الاقتصادية والمالية كمنطلق للدفع في عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك خلال المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاقتصاد والذي عقد بالقاهرة، وأضاف أن التحديات الاقتصادية التي نواجهها تتطلب حلولًا مبتكرة، ولا شك في أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو، وتحقيق التوازن بين الاستثمار الفعال والخدمات ذات الجودة العالية. هذه الشراكة ليست مجرد خيار، بل ضرورة تفرضها الحاجة إلى موارد تمويلية مستدامة، وإلى توظيف الخبرات والكفاءات لضمان تنفيذ المشاريع الكبرى بكفاءة وفعالية.

وقال، الأتربي، إننا اليوم، أمام فرصة ذهبية لتعزيز بيئة الأعمال، وتوفير مناخ استثماري جاذب، من خلال أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحفز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، والخدمات الأساسية، وغيرها من القطاعات الحيوية، فالتجارب العالمية أثبتت أن الشراكة الناجحة بين القطاعين تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. موضحا أن التجارب العربية بشكل عام، والمصرية بشكل خاص، شكلت في اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة إستراتيجية لتمويل الاقتصاد، من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، وأثبتت هذه التجارب فعالية هذه الشراكة في تمويل وتنفيذ مشاريع اقتصادية وتنموية كبرى.

وأوضح أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة إذا تم تطبيقها بشكل سليم، خصوصًا، وأنها تتميز بمقدرتها على توفير التمويل اللازم لمشاريع.

اتحاد المصارف العربية يجدد الثقة في محمد الأتربي رئيساً للاتحاد لولاية ثانية لمدة 3 سنوات

أعلن اتحاد المصارف العربية، مساء يوم 28 ابريل المنصرم، عن انتخاب محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي لـ البنك الأهلي المصري واتحاد بنوك مصر، رئيسا لـ مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية لولاية ثانية لمدة 3 سنوات.

وجاء انتخاب الأتربي رئيسا لـ مجلس اتحاد المصارف العربية لولاية ثانية لمدة ثلاث سنوات بدايةً من 1 مايو 2025 وحتى 30 أبريل 2028.

كما جرى انتخاب الدكتور زياد خلف، رئيس بنك التنمية الدولي، ممثل العراق، وعبدالمحسن الفارس، ممثل المملكة العربية السعودية، نائبين لرئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية.

الإسلامية للتأمين
islamic insurance

خـــبرة تستحـــق الثقـــة،
وتأمـين يمنحك الإطمئنـان

الجمهـورية اليمـنية ـ صنعـاء شارع عمان ـ تقاطع الجزائر
WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO YIIC2001

أهمية التأمين البحري (تأمين البضائع)

يشكل (التأمين البحري) أهمية بارزة في مجال التجارة الدولية والنقل البحري وهو محفز كبير في نمو التبادل التجاري وزيادة حركة الصادرات والواردات وازدهار التجارة البحرية، والتأمين البحري يعتبر الملاذ الوحيد الآمن للناقلين ؛ لأنه يساعد على تخفيض الخسارة المالية التي تنتج عن تلف البضائع وفقدانها.

أنور علي المعمري*

ويلعب التأمين البحري هنا دورا كبيرا في الحماية من الخسائر والأضرار التي تلحق في البضائع المنقولة ليظل عصب التجارة البحرية وركيزة نموها واستقرارها فهو عنصر مهم للعلاقات التجارية الدولية ولا سيما وأن النقل البحري يشكل 80 % من النقل الدولي.

ويعتبر التأمين البحري من أقدم أنواع التأمين التي أقدم الإنسان على مزاولتها حيث أصبح عماد التجارة الدولية في العصر الحديث ومن النادر أن تبحر سفينة أو تنقل بضائع دون وجود وثيقة تأمين، وهي متعددة من أبرزها:

- التأمين على السفينة ويشمل جسم السفينة وأجهزتها وآلاتها وأدواتها والمؤن والمعدات اللازمة لملاحتها.

-التأمين على البضائع ويشمل كل السلع التي تنقل على السفينة ما عدا الممتلكات الشخصية أو كل ما يستهلك على ظهر السفينة.

ومن ناحية أخرى لا بد أن نذكر المخاطر البحرية التي ربما تتعرض لها السفن والبضائع ومنها ما يلي :

- مخاطر البحر كهياج البحر والعواصف والصواعق البحرية والغرق وهي تعتبر من العوامل الطبيعية.

-مخاطر بشرية وهي ناتجة من خطأ بشري مثل التصادم البحري ونشوب حروب وقرصنة وغيره.

-مخاطر مختلطة وهي تلك المخاطر التي يكون سببها بشري مع عوامل طبيعية تسببت في حدوثها سواء على اليابسة أو في الموانئ أثناء التفريغ والتحميل أو خلال الجزء البري المكمل للرحلة البحرية كخطر الانقلاب والتصادم والحريق للقاطرة.

دور التأمين البحري في تطور التجارة الخارجية

للتأمين البحري دور مهم وأساسي في البناء والحفاظ على الاقتصاد وتدعيم الثقة الائتمانية والتجارية إضافة أن له أهمية اقتصادية في التجارة الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي والمحافظة على البضائع والثروات التجارية.

منذ أن سنت الدول الصناعية الأعراف والممارسات الدولية للاعتمادات المستندية كوسيلة موثوقة للاستيراد والتصدير بين دول العالم والمتمثلة بالمصدر والمستورد والبنك الممول.. برزت الحاجة الماسة للتأمين في العملية التجارية لضمان حصول المتضرر على أمواله في حالة تعرض البضاعة للخطر أثناء الرحلة البحرية ومن هنا كان التأمين البحري هو الضامن الرئيسي. وبذلك تدفقت حركة التجارة البحرية الدولية بين الدول إذ أن الاستيراد والتصدير دون غطاء تأميني بري، بحري هو هدر اقتصادي عند هلاك البضائع أثناء نقلها .

التأمين ودوره في الحفاظ على اقتصاد البلد

يواكب التأمين تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية). وحتى يكون وسيلة للثقة لدى المؤمنين تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة ، ويراعي التأمين إلى جانب الاهتمام بالمصلحة الفردية جانب الاهتمام بالمصلحة العامة أيضا ، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال:

-تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع ، حيث يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبالتالي فإن شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...) ومن ثّم المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب على ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

> **يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة**

-الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتماً إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق ، حيث يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

-توظيف المزيد من العمالة في شركات التأمين مما يعني إعالة كثير من الأسر والمساهمة في زيادة الإنفاق السلعي في الدورة الاقتصادية ليعود النفع للموردين -المؤمنين- أنفسهم في شراء سلعهم المؤمنة وكل من في الدورة الاقتصادية من موردين ومنتفعين آخرين.

أهمية التأمين البحري على الصعيد المحلي

يجمع خبراء التأمين والقانونيون على أهمية التأمين البحري محليا إذ يساعد على الآتي:

-توفير مظلة تأمينية لعمليات نقل البضائع بما يسهم بإيجابية في زيادة الصادرات والواردات .

-تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار بالاستيراد والتصدير لوجود بوليصة تأمين ضد الأخطار البحرية والبرية المكملة للرحلة البحرية.

-يعتبر التأمين ضمانا آمنا للبنوك الممولة لعملية الاستيراد والتصدير .

-سرعة دفع التعويض من شركة التأمين المحلية.

-سهولة التفاوض لقرب شركة التأمين مكانيا.

-دفع تعويضات ودية لرجال أعمال بالرغم من عدم شمولية الأضرار التي طالت بضاعتهم بموجب شروط بوليصة التأمين، ولاعتبارات حجم العميل تأمينا تأخذ به شركة التأمين المحلية في التسويات الودية.

-يدرأ عن الناقل البري المسؤولية بدفع قيمة تلفيات البضاعة نتيجة انقلاب قاطرته .

-بقاء العملة الصعبة في البلد بدلا من تحويلها كأقساط تأمين لشركات التأمين الخارجية.

-الحد من الهدر الاقتصادي إذ أن هلاك البضاعة دون التأمين يعد هدرا» اقتصاديا» للأموال لمالك البضاعة وأيضا لمالك القاطرة (الذي سيضطر إلى بيع أصوله وممتلكاته ليستوفي خسارة مالك البضاعة).

-توفير سيولة لشركة التأمين المحلية مما ينعكس إيجابا على عجلة الاقتصاد الوطني باستثمارات محلية تعود عوائدها على الاقتصاد والمواطن .

* مدير الإصدار في الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

YKB

20 FinTech 25 week

اسبـــــوع التكنولوجيا المـــاليـــة

2025

الرقم المجاني GSM. 5959 TollFree: CDMA. 8005959

YKBYEMEN | yk-bank.com

إصدار جديد 2025 من كتاب (تدقيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستند على المخاطر) للدكتور طه الرحومي

صدر مؤخرا كتاب جديد للدكتور طه محمد عبدالله الرحومي مدير إدارة الإخطارات (FIU) في البنك المركزي اليمني بعنوان « تدقيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستند على المخاطر في العام 2025» .

اشتمل الكتاب على ستة فصول تطرق الفصل الأول إلى أساسيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما وضح الفصل الثاني أهم المعايير الدولية والمحلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحدث الفصل الرابع عن اجراءات التدقيق المستند على المخاطر فيما تطرق الفصل الخامس إلى التدقيق الداخلي والخارجي وخصص الفصل السادس للتدقيق بشأن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مصفوفة التدقيق .

هدف الكتاب إلى نشر المعرفة لدى المؤسسات المالية وغير المالية بموضوع التدقيق لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتفادي المخاطر قبل وقوعها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية المعنية بمكافحة هذه الجريمة، وتعزيز ثقافة المؤسسات بالتدقيق الداخلي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقييم إجراءاتها بفاعلية وكفاءة، كون التدقيق في المؤسسات المالية تعتبر خط الدفاع الثالث المعني باختبار إجراءاتها من خلال توافر وظيفة خاصة بالتدقيق الداخلي تمارس مهامها باستقلالية تامة، يلي ذلك التدقيق الخارجي لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل السلطات المختصة للتأكد من مدى التزام المؤسسات بتعليمات جهات الرقابة والإشراف، ويجب أن يكون التدقيق سواءً الداخلي أو الخارجي على المؤسسات مبني على المخاطر من خلال عمل خطة تدقيق تستهدف المؤسسات عالية المخاطر يليها المتوسطة ثم المنخفضة.

وعبر الدكتور الرحومي عن أمله في أن يكون هذا الكتاب مفيداً للعاملين في المؤسسات المالية وغيرها، وأن ينعكس في تحسين أداءها مستقبلا وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتجاوز المخاطر المحدقة بها في ظل الوضع الحالي بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها ويمر بها البلد بشكل عام .

يشار إلى أن للكاتب الرحومي عددا من المؤلفات الصادرة منها كتاب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي اليمني وكتاب إدارة المخاطر المصرفية إضافة إلى عدد من أوراق العمل والأبحاث المنشورة داخليا وخارجيا .

الماجستير بامتياز للباحث المالي المصرفي وليد السياغي

حصل الباحث وليد محمد محمد السياغي على درجة الماجستير بتقدير امتياز من الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، وذلك عن رسالته الموسومة بعنوان « قياس كفاءة المصارف الإسلامية اليمنية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات التطويقي.»

وهدفت الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف الإسلامية اليمنية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات التطويقي DEA.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، وتكونت عينة الدراسة من (4) مصارف إسلامية يمنية هي: (بنك التضامن الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، مصرف اليمن البحرين الشامل، والبنك الإسلامي اليمني) وحددت فترة الدراسة بالفترة الممتدة بين عامي (2010 - 2019).

واستخدمت الدراسة مدخلا واحداً هو الودائع بجميع أنواعها، ومخرجاً واحداً هو إجمالي التمويلات والاستثمارات كمخرج وحيد للدراسة، وتم استخراج قيم هذه المدخلات والمخرجات من القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية اليمنية.

واعتمد الباحث قياس الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية اليمنية وفق التوجهين الإدخالي والإخراجي، وبحسب نموذجي عوائد الحجم الثابتة CRS، وعوائد الحجم المتغيرة VRS.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن هناك تباين في نتائج قياس الكفاءة للمصارف الإسلامية اليمنية خلال فترة الدراسة سواءً على مستوى كل مصرف أو على مستوى جميع المصارف.

- كان العام 2014 هو العام الذي حقق فيه كل من (بنك التضامن، بنك سبأ الإسلامي، البنك الإسلامي اليمني) الكفاءة التامة وذلك خلال فترة الدراسة، أما مصرف اليمن البحرين الشامل فحقق الكفاءة التامة في العام 2010.

- حققت جميع المصارف الإسلامية اليمنية أقل معدل كفاءة لها خلال فترة الدراسة في العام 2019.

- على مستوى المصارف الإسلامية اليمنية يعتبر بنك التضامن هو البنك الذي حقق أعلى معدل كفاءة خلال فترة الدراسة.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها:

- أن الأعوام التي حققت فيها المصارف الإسلامية اليمنية الكفاءة التامة تعتبر وحدات مرجعية للمصارف الإسلامية اليمنية التي لم تحقق الكفاءة للوصول إلى الكفاءة المصرفية التامة.

- حددت الدراسة نسبة التخفيض المطلوبة في المدخلات (الودائع)، وكذلك نسبة الزيادة في المخرجات (التمويلات والاستثمارات) التي تحتاجها المصارف الإسلامية اليمنية للوصول إلى الكفاءة المصرفية التامة سواءً على مستوى كل مصرف أو على مستوى جميع المصارف الإسلامية اليمنية.

وقد تكونت لجنة المناقشة من الأعضاء التالية أسماؤهم: أ. د. محمد محمد حزام القطيبي - مناقشا خارجيا رئيسا ، د. همدان أحمد الشامي - مناقشا داخليا، د. جميل أحسن مجلي - مشرفا على الرسالة.

مع شامل موني

يمكنك سداد
كل فواتيرك المختلفة

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain

شامل موني
Shamil Money

الرقم المجاني
8000830

أهمية إنشاء بنوك مساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني

أثبتت التجارب أن البنوك المساهمة من الوسائل المالية الهامة لتنمية الاقتصاد الوطني في أي بلد، حيث تساعد هذه البنوك بشكل فعّال في تجميع الموارد المالية وزيادة الاستثمارات، وتتيح للأفراد والمشاريع الصغيرة إمكانية الانخراط في مشروعات ضخمة، مما يحسن من فرص نمو المشاريع الوطنية.

عبدالحميد المطري*

كما أن هذه البنوك يمكن أن تقدم أيضًا دعماً للمشاريع التي قد تواجه صعوبات في الحصول على التمويل المعتاد، مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية جيدة، كما أن البنوك المساهمة تعزز المنافسة في السوق، مما يساعد على رفع جودة الخدمات المالية المقدمة للمواطنين، هذا النوع من البنوك، بفضل أسلوب الملكية المشترك، يمكن أن يشجع شعور الانتماء والمسؤولية لدى المجتمع، مما يقوي ثقافة الاستثمار ويحفز على تطوير الاقتصاد المحلي.

وتعتبر بنوك المساهمة وسيلة لتعزيز الشمول المالي، حيث تساعد على دمج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي، وهذا يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل الفجوات الاقتصادية، لذا، فإن أهمية إنشاء بنوك مساهمة تكمن في قدرتها على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو السريع وتطوير مجتمع مبتكر يشجع ريادة الأعمال.

مفهوم البنوك المساهمة

تعرف بنوك المساهمة بأنها مؤسسات مالية تهدف إلى جمع الأموال من الأفراد والشركات عبر إصدار أسهم، ويتم استخدام هذه الأموال لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع والخدمات المالية، تختلف هذه البنوك عن البنوك التقليدية التي تركز غالبًا على الإقراض والودائع، إذ تسعى البنوك المساهمة إلى تعزيز دور المستثمرين في الاقتصاد من خلال تقديم دعم مباشر للمشاريع التنموية، يُعتبر مفهوم البنوك المساهمة جزءًا من نظام التمويل البديل، مما يسمح للأفراد باستثمار مدخراتهم في مشاريع ذات عائدات جيدة، كما تساعد هذه البنوك على تنويع مصادر التمويل، مما يقلل من الاعتماد على البنوك التجارية التقليدية، من المهم أيضًا أن البنوك المساهمة تعزز الشفافية والمسؤولية في إدارة الأموال، حيث يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات من خلال التصويت في الجمعيات العامة، تُعتبر هذه البنوك بمثابة بوابة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن توفر التمويل والدعم الفني اللازم لتحقيق النجاح، مما يساهم في خلق بيئة عمل نشطة تحسن الاقتصاد الوطني.

دور محوري في تعزيز الاقتصاد الوطني

تعد البنوك المساهمة أدوات مالية حيوية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال عدة وسائل من أبرزها:

- توفر هذه البنوك الأموال اللازمة للمشاريع، مما يعزز قدرة الأفراد والشركات على النمو والتوسع من خلال تمويل مشاريع كبيرة وصغيرة، تساهم هذه العمليات في تنشيط الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي على المدى الطويل إلى خلق وظائف وتحسين مستويات المعيشة.

- كما تعتبر البنوك المساهمة محفزًا للابتكار من خلال دعم المشاريع الجديدة، حيث تشجع على تطوير حلول مالية تناسب احتياجات السوق.

- تعزز هذه البنوك الشفافية في المعاملات المالية، مما يبني الثقة بين المستثمرين والمجتمع، ويدعم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- تسهل البنوك المساهمة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توفر بيئة مناسبة للاستثمارات بفضل القوانين المناسبة، مما يعزز التنوع الاقتصادي ويقلل الاعتماد على مصادر الدخل التقليدية.

- تلعب هذه البنوك دوراً مهماً في دمج الفئات المختلفة من المجتمع في النظام المالي، بما في ذلك الفئات الأقل حظاً، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية.

- يمكن للبنوك المساهمة أن تساهم بشكل فعّال في تحقيق النمو المستدام، مما يعزز قاعدة الاقتصاد الوطني ويزيد من مرونته أمام التحديات.

- تعتمد هذه البنوك على مبدأ الشفافية والإفصاح لأنها شركات عامة، ويتم إلزامها بالإفصاح عن أدائها المالي وأي تغيرات مهمة، مما يقدم مستوى عالٍ من الشفافية للمستثمرين.

"أهمية إنشاء بنوك مساهمة تكمن في قدرتها على تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وخلق مجتمع مبتكر يشجع ريادة الأعمال"

لذلك، فإن دعم وتعزيز دور البنوك المساهمة يعتبر أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدول والمساعدة في رفاهية مجتمعاتها.

أمثلة ناجحة لبنوك مساهمة دولية وعربية

- بنك سايبورغ (Caisse de depot et placement du (Quebec الكندي الذي يعتبر من أبرز البنوك المساهمة في كندا ويستثمر أصوله الضخمة في مشروعات البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الكندي ونموه المستمر.

- بنك إي بي بي (EBRD) هو مثال آخر بارز على الساحة الدولية، إذ يسعى لدعم اقتصادات السوق في دول مختلفة عبر تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشفافية والتنمية المستدامة.

- البنك العربي الإفريقي الدولي الذي يركز على تمويل المشاريع التنموية وخلق فرص عمل تستثمر محليًا، مما يدعم الاقتصاد الوطني.

تعكس هذه الأمثلة كيف يمكن للبنوك المساهمة أن تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الابتكار والاستثمار المستدام، مما يؤدي إلى بناء بيئات اقتصادية أكثر ديناميكية وتنافسية، إضافة إلى ذلك، تُظهر هذه التجارب أهمية التنسيق بين البنوك المساهمة والحكومات والقطاع الخاص لتحقيق النتائج المرغوبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة

في الختام، يتضح أن إنشاء بنوك مساهمة يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني. تلعب هذه البنوك دورًا أساسيًا في زيادة الاستثمارات ودعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الحالية، والفوائد الاقتصادية التي تقدمها هذه البنوك، مثل تنويع مصادر التمويل وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، كما أن الحاجة إلى الرقابة التنظيمية الفعالة والمنافسة مع البنوك التقليدية تتطلب المزيد من التركيز والابتكار، تعتبر الشفافية والمساءلة من العناصر الأساسية لنجاح هذه البنوك، حيث تساعد في بناء الثقة مع العملاء والمستثمرين، علاوة على ذلك، فإن التعاون مع الحكومة وتطوير تكنولوجيا المالية يمكن أن يعززا من دور هذه البنوك في التنمية المستدامة، في النهاية، يتطلب تعزيز فعالية البنوك المساهمة تكاتف الجهود بين جميع المعنيين، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

* المدير المالي والإداري - جمعية البنوك اليمنية

جوالي
JAWALI
.. رفيقي المالي

تقدر بجوالي

السحب من الصراف الآلي

الإيداع والسحب النقدي
يمني – سعودي – دولار

شحن رصيد
وشراء باقات الجوال

إرسال وإستلام
الحوالات المالية

مصارفة العملات

تسديد الهاتف والإنترنت
وخدمات الترفيه

دفع قيمة المشتريات

الرقم المجاني
8000 444

WEJAWALI

مستقبل الذكاء الاصطناعي في تمويل التجارة الدولية

يشكل التمويل التجاري نحو 40٪ من متوسط إيرادات البنوك السنوية، ويعد من أكثر الإجراءات تعقيدا في عمل المؤسسات المالية حيث تقدر غرفة التجارة الدولية (ICC) أن هناك ما يقارب من أربعة مليارات صفحة من المستندات المتداولة في التجارة الدولية . ومع التقدم التكنولوجي وتطور أدوات الذكاء الاصطناعي، بات التحول الرقمي للبنوك في مجال التمويل التجاري ضرورة حتمية للبقاء في بيئة المنافسة، فلم يعد من المألوف أن تعتمد البنوك على آلاف الموظفين لمعالجة آلاف المستندات يدويًا لكل صفقة، بل يتجه القطاع المصرفي بشكل متزايد نحو أتمتة العمليات الروتينية ، وفي حين أن صفقة تجارية بين شركتين نفطيتين لشراء شحنة نفط كبيرة قد تستغرق في النظام المصرفي أسابيع من المعاملات والإجراءات ، لكن في السنوات القليلة القادمة سوف تأخذ هذه الإجراءات أياما أو ربما ساعات بسبب التطور الكبير في الذكاء الاصطناعي ، الذي يمكن القول أنه ليس مجرد تطبيق دردشة أو برنامج لعمل الصور بل هو المستقبل في كل المجالات .

الذكاء الاصطناعي تاريخياً

تعود بدايات الذكاء الاصطناعي إلى خمسينيات القرن العشرين ، وتطور بشكل كبير في العقدين الأخيرين بسبب توسع نطاق استخداماته في مختلف المجالات مثل الأنظمة والشحن و الفحص ، وبالتالي فقد ظهرت الحاجة إلى أن تواكب المؤسسات المالية ذلك التطور ، حيث قامت الغرفة التجارية الدولية (ICC) بأول مبادرة لرقمنة الأعراف الدولية عبر إصدار بـ eUCP600 الخاصة بمراجعة المستندات الإلكترونية عام 2002 للاعتمادات و eURC في 2019 للتحاصيل ، كما كانت أيضا هناك مبادرات أخرى من UNCITRAL للمساهمة في عمل قانون نموذجي بشأن السجلات القابلة للنقل إلكترونيا MLETR عام 2017 ، وكل هذه المبادرات ستكون نواة للانتقال السلس إلى إدراج الذكاء الاصطناعي في عمليات التجارة الدولية ، والتي كانت فترة كورونا في عام 2020 دافعا قويا للتحول الرقمي واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي حتى الوصول إلى عام 2021 عندما طورت ICC وشركة سويفت القواعد الموحدة للمعاملات التجارية الرقمية URDTT لمساعدة التجارة الدولية في تسريع التحول من المستندات الورقية إلى المستندات الإلكترونية كمكمل للأعراف الإلكترونية ، وبالتالي استمرار التطور بشكل مطرد عام بعد عام.

استخدامات الذكاء الاصطناعي في التجارة الدولية

• يمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي أن تلعب دورا محوريا في تقييم مخاطر فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من طرق الدفع عبر تحليل السجل الائتماني وسلوك العميل المالي، ودراسة

هشام بلعيش *

طبيعة الأصناف المستوردة، خاصة ذات الاستخدام المزدوج، وتحليل مخاطر بلد الشحن والمنشأ. كما تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسريع فحوصات الامتثال من خلال التحقق التلقائي من هوية العملاء ومطابقة الأسماء مع قوائم العقوبات، وكشف الشركات الوهمية والمالكين المستفيدين النهائيين، مما يعزز فعالية عمليات «اعرف عميلك» وضمان الالتزام بالمعايير الدولية مثل SWIFT و UCP 600 و AML و FATF.

• يساهم الذكاء الاصطناعي عبر تقنيات (OCR) في رقمنة المستندات التجارية مثل الفواتير وشهادات المنشأ وبوالص الشحن، مما يتيح استخراج البيانات تلقائيا من تلك المستندات دون تدخل يدوي. كما تدعم بعض النماذج المتخصصة ترجمة مستندات التجارة الدولية بدقة قانونية، والتحقق من التوافق مع القوانين الدولية، وكشف أي تلاعب أو احتيال في بيانات الشحن أو بلد المنشأ.

• يساعد الذكاء الاصطناعي في التحقق من مطابقة المستندات لشروط الاعتماد والأعراف الدولية مثل UCP 600 و ISBP 821، واكتشاف التناقضات بينها بدقة عالية. ورغم أن هذه العمليات كانت تتطلب سابقًا خبرات بشرية متخصصة، إلا أن فحص مستندات الاستيراد والتصدير أصبح يمكن مراجعتها إلكترونيا بشكل متزايد مع تطور التقنيات.

• يساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول التمويل التجاري مثل الـ Forfaiting و Factoring و Receivable Discounting عبر تحليل بيانات العملاء بدقة وتقييم الجدارة الائتمانية وتحليل تواريخ الاستحقاق ومعدلات الخصم وفقًا للمخاطر وظروف السوق، مما يساعد في اختيار أفضل الحلول التمويلية بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة.

• يساهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق التكامل مع تقنيات البلوك تشين لتعزيز الكفاءة عبر منصات موحدة تجمع الموردين والمؤسسات المالية وشركات النقل والجهات الرسمية، مما يتيح تتبع سلسلة التوريد بدقة، وربط الوثائق والعقود الذكية بشبكة موثوقة، ويقلل التزوير ويسرّع تنفيذ الاعتمادات المستندية.

> **مع التقدم التكنولوجي وتطور أدوات الذكاء الاصطناعي، بات التحول الرقمي للبنوك في مجال التمويل التجاري ضرورة حتمية للبقاء في بيئة المنافسة**

مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة

تعتمد العديد من البنوك الكبرى مثل HSBC وغيرها على أنظمة مدعمة بالذكاء الاصطناعي مثل Traydstream لفحص المستندات، وPelican لمراقبة الامتثال، وLenddoEFL لتحليل الجدارة الائتمانية، إضافة إلى منصات بلوك تشين مثل Marco Polo لدعم التمويل التجاري الرقمي، وDow Jones Risk & Compliance لفحص الأطراف التجارية مقابل قوائم العقوبات.

نظرة مستقبلية

تشير التقارير إلى أن الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي تجاوزت 240 مليار دولار، مما يعكس تزايد الاهتمام بهذا المجال. ورغم فوائده الكبيرة، لا تزال هناك حدود مقارنة بالذكاء البشري خاصة في الفهم العميق، مما يستدعي التوجيه البشري المستمر.

ومستقبلاً لن يقضي الذكاء الاصطناعي على الوظائف البشرية بشكل كامل بل سيخلق وظائف جديدة مثل أخصائي التمويل التجاري و أخصائي فحص مستندات الذكاء الاصطناعي وغيرها.

وعلى الرغم من أن أدوات التمويل التجاري مثل الاعتمادات المستندية لم تواكب الذكاء الاصطناعي بالكامل بعد، إلا أن بعض المبادرات مثل BPO - رغم تراجع استخدامها مؤخراً - شكلت جسراً انتقالياً نحو الرقمنة الكاملة. وعموماً لا يزال التحول الرقمي في مراحله الأولى، والمؤسسات المالية التي تبادر بتبني الذكاء الاصطناعي ستتمتع بميزة تنافسية، رغم استمرار وجود بعض التخوفات من التجارب الفاشلة مثل بعض منصات الدفع عبر تقنية البلوك تشين.

* رئيس قسم التمثيل والدعم الخارجي- كاك بنك

المصـــــادر :

- CDCS
- CITF
- ICC
- مصادر أخرى.

السيولة النقدية للبنوك التحديات والحلول

في ظل استمرار بروز مخاطر ومظاهر أزمة نقص السيولة النقدية وانعكاساتها السلبية على واقع البنوك وواقع القطاع المصرفي والاقتصادي اليمني بشكل عام . وبالنظر إلى حجم التحديات الكبيرة التي أصبحت تواجهها البنوك وكذا حجم التغييرات الجوهرية المطلوبة في استرتيجيات عملها وبما يواكب ثورة التطورات المستمرة الشاملة لكافة جوانب الحياة على مستوى البلد وبلدان العالم أجمع .. تبرز أهمية الوقوف على طبيعة الواقع الذي أصبحت تعيشه البنوك اليمنية نتيجة استمرار أزمة السيولة النقدية وتحليل وتفنيد أسبابها التي تعود إلى مجموعة من العوامل المترابطة والمتراكمة طيلة أكثر من عشرة أعوام والبحث عن الحلول والمعالجات اللازمة لتجاوزها ووضع حد لما ترتب عنها من إشكالات وأزمات مشابهة .. وفي هذا السياق يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف متضمنا عددا من المواضيع التحليلية التخصصية التي جادت بها عقول نخبة من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال .. إلى التفاصيل :

أثر نقص السيولة النقدية على أرباح البنوك اليمنية والمعالجات الفعالة

يواجه القطاع المصرفي اليمني تحديات غير مسبوقة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ عام 2011 . وتأتي أزمة السيولة النقدية في مقدمة هذه التحديات، حيث تلقي بظلالها الثقيلة على أداء البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار في تقديم خدماتها المصرفية الأساسية ولم تكن هذه الأزمة مجرد عارض مؤقت، بل أصبحت سمة هيكلية في النظام المصرفي اليمني، تهدد استقراره وتعيق دوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

تعريف السيولة النقدية

تعرف السيولة النقدية بأنها قدرة البنوك على تحويل أصولها بسهولة إلى نقد أو ما يعادله، مما يضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتلبية احتياجات (سحوبات العملاء) بسرعة وكفاءة.

وفي السياق اليمني، تكتسب إدارة السيولة أهمية استثنائية نظراً للتحديات الاقتصادية والسياسية الفريدة التي تواجه البلاد.

مشكلة نقص السيولة في البنوك اليمنية

تتجلى مشكلة نقص السيولة النقدية في البنوك اليمنية من خلال عدة مظاهر رئيسية، أبرزها عدم قدرة البنوك على تلبية طلبات السحب للمودعين أو صرف التحويلات المحلية والخارجية وخاصة تحويلات المغتربين والتي تتنافس البنوك على استقطابها في دول المهجر وخاصة دول الخليج العربي والسعودية على وجه التحديد ، إضافة إلى تلبية متطلبات المنظمات من السيولة النقدية اللازمة لتمويل أنشطة هذه المنظمات والتي زادت أعدادها بسبب الأوضاع وبالتالي أصبح تنافس البنوك على تلبية متطلباتها من النقدية (أحياناً على حساب العملاء أصحاب الودائع في هذه البنوك)، وتراجع قدرة البنوك على منح التمويلات والتسهيلات الائتمانية كنتيجة حتمية لانخفاض السيولة في البنوك ، وانخفاض حاد في معدلات الربحية.

وقد أدت هذه المشكلة إلى تآكل ثقة المودعين في النظام المصرفي وانتقلت معظم التعاملات المصرفية خارج القطاع المصرفي (وبما يسمى السوق المصرفي الخلفي صرافين وأفراد متعاملين في الصرافة من غير المرخصين) مما فاقم من حدة الأزمة وخلق حلقة مفرغة من تدهور الأداء المالي للبنوك.

أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك اليمنية

تعود أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك اليمنية إلى مجموعة من العوامل المترابطة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الصراع والانقسام السياسي المستمر: أدت حالة الصراع المستمر، مقترنة بتغير السياسات المالية من منطقة لأخرى، والاضطرابات في التجارة والتبادل التجاري، إلى إجهاد النظام المالي للبلاد بشدة. وقد أدى عدم اليقين المحيط بالحوكمة، إلى جانب الظروف الاقتصادية المتقلبة،

أمين ياسين *

إلى تقويض ثقة المستثمرين وإعاقة النشاط التجاري وزيادة المخاطر المالية.

وفي ظل هذه الظروف، تواجه البنوك ضغوطاً متزايدة على السيولة حيث يسعى المودعون إلى حماية أموالهم من خلال سحبها من البنوك إلى البيوت أو إيداعها لدى الصرافين الموثوقين وسط حالة من عدم اليقين المتزايد، ما أدى إلى تفاقم ضغوط السيولة داخل القطاع المصرفي.

2. سوء إدارة الأموال والاستثمارات: انخرطت بعض البنوك اليمنية في ممارسات إقراض غير حكيمة، وسوء تخصيص الموارد، واستثمارات مصرفية لتحقيق أرباح تغطي المصاريف التشغيلية المتزايدة بسبب التضخم وتوزيع أرباح وفوائد من أجل الاحتفاظ بالعملاء أصحاب الودائع الاستثمارية، مما أدى إلى تدهور جودة الأصول وقيود السيولة. وقد أدى ضعف أطر إدارة المخاطر، وعدم كفاية الرقابة، وأوجه القصور في الحوكمة إلى تفاقم هذه القضايا، مما أدى إلى تآكل احتياطيات السيولة لدى البنوك وتعريض استقرارها المالي للخطر.

ونتيجة لذلك، كافحت البنوك اليمنية لجلب أموال كافية للوفاء بسحوبات الودائع

> **تعتبر البنوك التجارية التقليدية الأكثر تأثراً بأزمة السيولة، نظراً لاعتمادها الكبيرعلى الإقراض كمصدر رئيسي للدخل**

والالتزامات المالية، مما أدى إلى تفاقم ضغوط السيولة داخل النظام المصرفي.

3. التدابير الدولية والتدقيق التنظيمي: واجهت البنوك اليمنية تحديات سيولة ناجمة عن التدقيق التنظيمي المتزايد، ومتطلبات الامتثال، ومبادرات إزالة المخاطر من قبل المؤسسات المالية الدولية، وأدت المخاطر المتوقعة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات إلى تقييد وصول البنوك اليمنية إلى الشبكات المالية العالمية والخدمات المصرفية.

ونتج عن ذلك تقييد تدفق المعاملات عبر الحدود وانخفاض تدفقات السيولة إلى البنوك اليمنية.

ونتيجة لذلك، تواجه البنوك اليمنية صعوبات في الوصول إلى السيولة بالعملات الأجنبية ومعالجة المعاملات الدولية، مما يؤدي إلى تفاقم ضغوط السيولة وإعاقة قدرتها على تلبية طلبات العملاء.

4. التحديات التنظيمية: إن عدم اليقين التنظيمي، والتغييرات التشريعية المتكررة، وتضاربها داخل السلطات التنظيمية خلقت تحديات للبنوك في تفسير وتنفيذ المتطلبات التنظيمية بفعالية. وبالتالي زادت تكاليف الامتثال، والوفاء بالالتزامات تجاه الجهات التنظيمية المحلية .

5. انقسام البنك المركزي: أدى انقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن إلى تعقيد إدارة السيولة في النظام المصرفي، حيث أصبحت البنوك تخضع لسلطتين مختلفتين تتبنيان سياسات متباينة، مما أدى إلى تشتت الجهود وضعف التنسيق في معالجة أزمة السيولة وفاقم هذه المشكلة وجود سعرين لعملة واحدة وتوسع الفارق في السعر مما أدى إلى منع استخدام النقدية ذات خصائص معينة والمطبوعة مؤخرا في بعض مناطق الجمهورية ذات السيولة النقدية المنخفضة.

-6 ممارسات بعض البنوك: من خلال التصرف بالسيولة الموجودة بطرق غير عادلة وعدم توزيعها على العملاء حسب الأحقية وإنما حسب بعض الاعتبارات الشخصية ومن إيداعات سابقة على حساب إيداعات جديدة .

تأثير أزمة السيولة على أرباح البنوك اليمنية

التأثيرات المالية المباشرة

1. تراجع صافي دخل الأرباح

يعد صافي دخل أرباح التمويلات وفوائد

القروض المصدر الرئيسي لإيرادات البنوك الإسلامية والتجارية، ويتأثر بشكل مباشر بأزمة السيولة النقدية. فعندما تواجه البنوك نقصاً في السيولة، تضطر إلى:

- رفع أسعار الفوائد أو الأرباح على الودائع (وفي وضع مثل اليمن اضطرت البنوك لتوزيع أرباح وفوائد على التمويلات فوق قدرتها وإن كانت هذه النسب أقل من الأعوام السابقة وذلك من أجل الاحتفاظ بالعملاء وعدم مطالبتهم بتلك الودائع أو القروض) وكذلك لجذب المزيد من المودعين والاحتفاظ بالودائع الحالية، مما يزيد من تكلفة الأموال.

- تقليص محفظة التمويلات: مع انخفاض السيولة المتاحة، تقل قدرة البنوك على منح التمويلات بصيغها المختلفة (بنوك إسلامية أو تقليدية) مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات التمويلات والقروض.

2. انخفاض الدخل من العمولات والرسوم:

تمثل العمولات والرسوم مصدراً مهماً من مصادر الدخل غير المرتبط بعائد وإيرادات التمويلات والقروض في البنوك. ومع تراجع النشاط المصرفي نتيجة أزمة السيولة، حيث انعدمت ثقة المودعين واعتمدوا في تنفيذ عملياتهم المصرفية الداخلية (حوالات محلية ومصارفات عملات أجنبية بل والتحويل للخارج مقابل الاستيراد على الصرافين) وتوريد أغلب السيولة النقدية للصرافين بدلاً من البنوك، انخفضت بالتالي إيرادات البنوك من:

- عمولات التحويلات المصرفية مع انخفاض حجم التحويلات المحلية والدولية.

- رسوم إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية نتيجة تراجع النشاط التجاري.

وقد أظهرت دراسات حديثة أن إيرادات البنوك اليمنية من العمولات والرسوم انخفضت بنسبة تتراوح بين 25% و40% خلال فترة أزمة السيولة، مما فاقم من تراجع الربحية الإجمالية.

3. عدم قدرة البنوك على تسييل أرصدتها الجارية لدى البنك المركزي بسبب الوضع القائم مما أدى أيضا إلى تفاقم أزمة السيولة، في ظل أزمة السيولة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، تواجه البنوك اليمنية ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة القروض المتعثرة، والذي أدى إلى:

- ارتفاع التكاليف التشغيلية النسبية للبنوك اليمنية من خلال:

- انخفاض الكفاءة التشغيلية ومع تراجع حجم العمليات المصرفية، تصبح التكاليف الثابتة أكثر عبئاً على البنوك.

- زيادة تكاليف إدارة السيولة نتيجة تخصيص موارد إضافية لمراقبة وإدارة التدفقات النقدية بشكل يومي.

> **أظهرت دراسات حديثة أن إيرادات البنوك اليمنية من العمولات والرسوم انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٠٪ خلال فترة أزمة السيولة، مما فاقم من تراجع الربحية الإجمالية**

تأثير أزمة السيولة على مؤشرات الربحية الرئيسية

1. العائد على الأصول (ROA)

شهد مؤشر العائد على الأصول في البنوك اليمنية انخفاضاً حاداً خلال فترة أزمة السيولة، حيث:

- انخفض المتوسط العام للعائد على الأصول من مستويات تتراوح بين 1.5% و2% قبل الأزمة إلى أقل من 0.5% خلال الأزمة.

- سجلت بعض البنوك عائداً سلبياً على الأصول، مما يعني تحقيق خسائر صافية.

- أصبحت العوائد على الأصول غير كافية لتغطية تكلفة رأس المال، مما يعني انخفاض القيمة للمساهمين.

2. العائد على حقوق الملكية (ROE)

تأثر مؤشر العائد على حقوق الملكية بشكل أكبر من العائد على الأصول، نظراً لتأثير الرافعة المالية، حيث:

- انخفض متوسط العائد على حقوق الملكية من مستويات تتراوح بين 15% و20% قبل الأزمة إلى أقل من 5% خلال الأزمة.

- أصبحت العوائد على حقوق الملكية أقل من معدلات التضخم في معظم الحالات، مما يعني خسارة في القيمة الحقيقية لاستثمارات المساهمين.

- تراجعت جاذبية الاستثمار في القطاع المصرفي اليمني مقارنة بالقطاعات الأخرى أو الاستثمارات البديلة.

3. هامش صافي الفائدة (NIM)

تعرض هامش صافي الفائدة، وهو أحد المؤشرات الرئيسية لربحية العمليات المصرفية الأساسية، لضغوط كبيرة خلال أزمة السيولة، حيث:

- انخفض متوسط هامش صافي الفائدة من مستويات تتراوح بين 4% و5% قبل الأزمة إلى أقل من 3% خلال الأزمة.

- أدى ارتفاع تكلفة الودائع إلى تقليص الفارق بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

- أصبح هامش صافي الفائدة في بعض الحالات غير كافٍ لتغطية المصاريف التشغيلية ومخصصات الديون المتعثرة.

الآثار التفاضلية على أنواع البنوك المختلفة

1. البنوك التجارية التقليدية

تعتبر البنوك التجارية التقليدية الأكثر تأثراً بأزمة السيولة، نظراً لاعتمادها الكبير على الإقراض كمصدر رئيسي للدخل، حيث:

- تراجعت محافظ القروض بنسب كبيرة وبالذات بعد صدور قانون منع التعاملات الربوية .

- ارتفعت نسب القروض المتعثرة إلى مستويات غير مسبوقة.

- انخفضت هوامش الربح على

القروض نتيجة ارتفاع تكلفة الأموال.

2. البنوك الإسلامية

أظهرت البنوك الإسلامية في اليمن قدرة أكبر نسبياً على مواجهة أزمة السيولة، وذلك بسبب:

- تنوع أكبر في مصادر الدخل، من خلال صيغ التمويل المختلفة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة).
- استقرار نسبي في قاعدة الودائع، نظراً لارتباط العملاء بالجانب الشرعي للمعاملات.
- مرونة أكبر في إعادة هيكلة التمويلات المتعثرة من خلال صيغ متوافقة مع الشريعة.

ومع ذلك، فقد تأثرت أرباح البنوك الإسلامية أيضاً، وإن كان بدرجة أقل من البنوك التقليدية، حيث انخفضت بنسب تتراوح بين 20% و35%.

الآثار طويلة المدى على استدامة نموذج الأعمال المصرفية

إن استمرار أزمة السيولة النقدية لفترات طويلة يهدد استدامة نموذج الأعمال التقليدي للبنوك اليمنية، مما يستدعي:

- إعادة التفكير في استراتيجيات النمو : والتحول من التركيز على حجم الأصول إلى التركيز على جودة الأصول وكفاءة رأس المال.
- تبني نماذج أعمال أكثر مرونة قادرة على التكيف مع التقلبات في مستويات السيولة وخلق منتجات جديدة تعمل على سحب السيولة من العملاء مثل:
- تجربة اتاحة شراء الذهب عبر البنك وبسعر تنافسي.
- خلق شراكات مع الصرافين لمحاولة الاستفادة من الوضع الحالي باعتماد تحويلات البنوك ودفعها عبر الصرافين وتداولها عبر شبكات الصرافة المحلية بدلا من عدم القدرة على صرفها نقداً.
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية : لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الاعتماد على الفروع التقليدية.

وبدون هذه التغييرات الجوهرية في نموذج الأعمال، قد تواجه بعض البنوك اليمنية خطر الخروج من السوق أو الاضطرار للاندماج مع بنوك أخرى أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الصعبة.

الحلول والمعالجات المقترحة لأزمة السيولة النقدية في البنوك اليمنية

في ضوء التحديات الكبيرة التي تواجهها البنوك اليمنية نتيجة أزمة السيولة النقدية، وبالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في معالجة أزمات مشابهة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول والمعالجات على مستويات مختلفة.

تهدف هذه المقترحات إلى تعزيز مرونة البنوك اليمنية والتخفيف من الآثار السلبية لأزمة السيولة على أرباحها واستدامة أعمالها.

1- الحلول على المستوى الكلي (السياسات النقدية والمالية)

أ . توحيد السياسة النقدي: يعد توحيد السياسة النقدية وإنهاء الانقسام في البنك المركزي اليمني خطوة أساسية لمعالجة أزمة السيولة، وذلك من خلال:

- إعادة توحيد البنك المركزي: تحت إدارة موحدة تتمتع بالاستقلالية والكفاءة المهنية.
- تنسيق السياسات النقدية : بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن خلال المرحلة الانتقالية.
- تطوير إطار تنظيمي موحد: للإشراف على القطاع المصرفي في جميع أنحاء البلاد.

تشير التجارب الدولية، مثل تجربة لبنان في الحفاظ على استقلالية البنك المركزي خلال فترات الصراع، إلى أهمية وجود سلطة نقدية موحدة وفعالة لضمان استقرار النظام المصرفي.

2. تطوير أدوات السياسة النقدية

يمكن للبنك المركزي اليمني تطوير أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في النظام المصرفي، من خلال:

- محاولة الاتفاق على توحيد العملة : لتمكين البنوك من الحصول على السيولة .
- إنشاء تسهيلات إقراض طارئة: للبنوك التي تواجه ضغوطاً مؤقتة في السيولة من البنك المركزي بعد توحيده.
- تطوير سوق ما بين البنوك: لتسهيل تداول السيولة بين البنوك الفائضة والبنوك التي تعاني من العجز.
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي : بشكل مدروس لزيادة السيولة المتاحة للإقراض.
- تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية : للحد من الاعتماد على النقد.
- ربط أنظمة المدفوعات المحلية بالأنظمة الإقليمية والدولية : لتسهيل التحويلات الخارجية.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية يمكن للسلطات اليمنية تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لمعالجة أزمة السيولة، من خلال:
- الاستفادة من برامج صندوق النقد الدولي: لدعم السيولة في البلدان التي تواجه تحديات.
- التعاون مع البنك الدولي : في مجال إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز البنية التحتية المالية.
- الاستفادة من برامج المساعدة الفنية : لبناء القدرات في مجال إدارة السيولة والمخاطر.

3. تطوير أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

نظراً لأهمية البنوك الإسلامية في النظام المصرفي اليمني، يمكن تطوير أدوات لإدارة السيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل:

- الصكوك الإسلامية : كأداة لتوفير السيولة للبنوك الإسلامية.
- عقود الصيغ الإسلامية بين البنوك : كبديل إسلامي لسوق ما بين البنوك التقليدي.

تقدم تجربة ماليزيا في تطوير سوق متكامل لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية نموذجاً رائداً يمكن الاستفادة منه في تطوير أدوات مماثلة في اليمن.

4. تعزيز الشمول المالي وتنويع قاعدة المودعين

يمكن للبنوك اليمنية تعزيز الشمول المالي وتنويع قاعدة المودعين لتحسين مستويات السيولة، من خلال:

- تطوير منتجات مصرفية تستهدف الفئات غير المشمولة بالخدمات المصرفية : مثل سكان المناطق الريفية والمشروعات الصغيرة.
- الاستفادة من التكنولوجيا المالية : لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية.
- تطوير برامج التثقيف المالي : لزيادة الوعي بأهمية التعامل مع البنوك.

الحلول على مستوى البنوك الفردية

1. تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة

يمكن للبنوك اليمنية تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة السيولة، تشمل:

تقدم الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، كما وردت في الدراسات المتخصصة، إطاراً مفيداً يمكن تطبيقه في البنوك اليمنية، مع التركيز على مصادر التمويل المستقرة والموازنة الملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات.

2. تنويع مصادر الدخل وتطوير نماذج أعمال جديدة

- التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية : لزيادة الدخل من الرسوم والعمولات.
- تطوير حلول التمويل المبتكرة : للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الواعدة.
- الاستفادة من الفرص في مجال التحويلات المالية : نظراً لأهمية تحويلات المغتربين في الاقتصاد اليمني.

تقدم تجربة البنوك في الأسواق الناشئة، مثل تركيا وإندونيسيا، نماذج ناجحة في تنويع مصادر الدخل والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

3. تعزيز إدارة المخاطر وجودة الأصول

يمكن للبنوك اليمنية تحسين إدارة المخاطر وجودة الأصول للحد من تأثير أزمة السيولة، من خلال:

- تطوير أنظمة متطورة لتقييم مخاطر

تبني مجموعة متكاملة من الحلول على المستويات المختلفة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمكن أن يساهم في تخفيف حدة أزمة السيولة النقدية وتعزيز مرونة القطاع المصرفي اليمني

الائتمان : للحد من القروض المتعثرة.

- تحسين إجراءات متابعة وتحصيل القروض : لاسترداد جزء من الأصول المتعثرة.

- تطوير سياسات فعالة لإعادة هيكلة القروض : للعملاء الذين يواجهون صعوبات مؤقتة.

- تكوين مخصصات كافية : لمواجهة الخسائر المحتملة.

تقدم منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع، كما وردت في دراسات صندوق النقد العربي، إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر المصرفية يمكن الاستفادة منه في تعزيز استقرار البنوك اليمنية.

4. الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية والتحول الرقمي

يمكن للبنوك اليمنية الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية والتحول الرقمي لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الاعتماد على السيولة النقدية، من خلال:

- تطوير منصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول : لتقليل الحاجة إلى النقد.

- أتمتة العمليات الداخلية : لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

- الاستثمار في تحليلات البيانات : لتحسين فهم سلوك العملاء واحتياجاتهم.

- تطوير حلول الدفع الرقمية : لتسهيل المعاملات المالية دون الحاجة إلى النقد.

الخلاصة

تمثل أزمة السيولة النقدية تحدياً كبيراً للبنوك اليمنية، وتؤثر بشكل مباشر على أرباحها واستدامة أعمالها.. وقد أظهر التحليل المفصل لتأثير هذه الأزمة على القطاع المصرفي اليمني أنها تمتد لتشمل جوانب مالية وتشغيلية

> **أظهر التحليل المفصل لتأثير أزمة السيولة على القطاع المصرفي اليمني أنها تمتد لتشمل جوانب مالية وتشغيلية واستراتيجية متعددة مما يهدد بتقويض دور البنوك في دعم الاقتصاد الوطني**

واستراتيجية متعددة، مما يهدد بتقويض دور البنوك في دعم الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، فإن تبني مجموعة متكاملة من الحلول على المستويات المختلفة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، يمكن أن يساهم في تخفيف حدة الأزمة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي اليمني. وتتطلب هذه الحلول تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات النقدية والبنوك والمؤسسات المالية الدولية، في إطار رؤية شاملة لإصلاح القطاع المصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

إن نجاح هذه الجهود يتطلب إرادة سياسية قوية لتجاوز الانقسامات الحالية وتوحيد الجهود لمصلحة الاقتصاد اليمني ككل. كما يتطلب من البنوك نفسها تبني نماذج أعمال أكثر مرونة وكفاءة، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، لضمان قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية والاستمرار في أداء دورها الحيوي في تمويل التنمية الاقتصادية.

المراجـــــــع:

1. مركز سوث24 للأخبار والدراسات. (2024). «السيولة على مفترق طرق: التحديات واستجابة السياسات للبنوك اليمنية». تم الاسترجاع من: https://south24.net/news/news.php?nid=4013

2. صندوق النقد الدولي. (2024). «حان الوقت لمساعدة البلدان التي تواجه تحديات السيولة». تم الاسترجاع من: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/01/08/now-is-the-time-to-help-countries-faced-with-liquidity-challenges

3. صندوق النقد العربي. (2023). «إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية». تم الاسترجاع من: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023/11/

4. صندوق النقد العربي. (2022). «منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع». تم الاسترجاع من: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022/01/banking-crisis-solution-system-and-deposit-guarantee-system.pdf

5. المسلم المعاصر. (2016). «الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية». تم الاسترجاع من: https://almuslimalmuaser.org/2016/04/13/

6. البنك الدولي. (2024). «ضرورة معالجة ضغوط السيولة النقدية في البلدان النامية على وجه السرعة». تم الاسترجاع من: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/

7. العربي الجديد. (2024). «الانقسام النقدي والمصرفي في اليمن وحتمية الحل». تم الاسترجاع من: https://www.alaraby.co.uk/economy/

8. جريدة الوطن السعودية. (2023). «البنوك المستهدف الأولي «. تم الاسترجاع من: https://www.alwatan.com.sa/article/1135298

*رئيس قسم تدقيق الشركات التابعة- بنك التضامن

إدارة السيولة والربحية في البنوك وأثر التحليل المالي والمراقبة على استقرارها

تعتبر إدارة السيولة والربحية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القطاع المصرفي، حيث تلعبان دورًا محوريًا في ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل، فضلاً عن كونهما محركين للنمو الاقتصادي المستدام. وتُعرف السيولة في البنوك بأنها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، بما في ذلك سحب الودائع ومنح القروض. أما الربحية، فتمثل قدرة البنك على تحقيق الإيرادات وتجاوز التكاليف، وهي ضرورية لبناء رأس المال وتعزيز النمو المستقبلي. إن التفاعل السليم بين إدارة السيولة والربحية يضمن قدرة البنك على العمل بكفاءة في الظروف الاقتصادية المختلفة والمساهمة بفعالية في دعم النشاط الاقتصادي.

محمد عمر الشيخ *

أهمية إدارة السيولة والربحية في القطاع المصرفي

تلعب البنوك ذات السيولة والربحية الجيدة دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان اللازم للاستثمار والإنتاج. فالربحية العالية تمكن البنوك من زيادة الإقراض، وهو أمر ضروري لتمويل الشركات والأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل البنوك المستقرة والمربحة كحلقة وصل فعالة لتنفيذ السياسات النقدية التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد. ومع ذلك، فبينما تعتبر الربحية العالية مفيدة بشكل عام، إلا أن هناك نقطة تحول حيث يمكن أن تؤدي إلى مخاطر مفرطة إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح. فقد تسعى البنوك لتحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال زيادة الرافعة المالية أو تحمل مخاطر إضافية، مما قد يقوض استقرارها على المدى الطويل. لذلك، من الضروري أن تركز الإدارة والرقابة على الربحية المستدامة والمعدلة حسب المخاطر لضمان مساهمة البنوك بشكل إيجابي في الاقتصاد على المدى الطويل.

تحظى إدارة السيولة والربحية بأهمية خاصة في البنوك الإسلامية، حيث يجب أن يتحقق توازن دقيق بين تحقيق الربحية التي تسمح لها بالنمو والمنافسة والالتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، بما في ذلك إدارة السيولة. على سبيل المثال، يجب أن تتجنب البنوك الإسلامية الأدوات المالية التقليدية القائمة على الفائدة في إدارة سيولتها، والبحث عن بدائل متوافقة مع الشريعة مثل الصكوك والمرابحة والإجارة، مما قد يضيف طبقة من التعقيد في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية.

التحديات الاقتصادية وتأثيرها على إدارة السيولة في البنوك

يواجه القطاع المصرفي مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على إدارة السيولة لديه. وتشمل هذه التحديات التقلبات الاقتصادية العالمية التي تزيد من حساسية المودعين والمستثمرين، مما قد يؤدي إلى سحب الودائع بسرعة ويفرض ضغوطًا على سيولة البنوك. ففي فترات النمو الاقتصادي المتباطئ أو الركود، قد تتأثر قدرة العملاء على سداد القروض وزيادة الودائع سلبًا. كما أن الأزمات المالية المفاجئة يمكن أن تؤدي إلى تبخر مصادر التمويل وتزيد من حالة عدم اليقين، مما يجعل البنوك تواجه صعوبات في تلبية التزاماتها. وقد أظهرت الأزمات المالية السابقة، مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وأزمة سيليكون فالي بانك في 2023، كيف يمكن أن يؤدي فقدان الثقة المفاجئ إلى عمليات سحب واسعة النطاق للودائع، مما يجبر البنوك على بيع الأصول بأسعار منخفضة أو مواجهة الإفلاس إذا لم تكن لديها سيولة كافية.

ويشكل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة تحديًا آخر لإدارة السيولة. فالتضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للودائع ويزيد من تكاليف التشغيل للبنوك. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تآكل قيمة الأصول طويلة الأجل التي تحتفظ بها البنوك، خاصة إذا كانت هذه الأصول ذات عائد ثابت. فعندما ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، تنخفض أسعار السندات القائمة ذات العائد المنخفض، مما يخلق خسائر غير محققة للبنوك التي تحتفظ بها. وإذا اضطرت البنوك إلى بيع هذه السندات لتلبية طلبات السحب، فإنها تحقق هذه الخسائر، مما يؤثر على رأس مالها وسيولتها.

وتزيد المنافسة المتزايدة من المؤسسات المالية غير المصرفية والتكنولوجيا المالية (FinTech) من ضغوط التسعير على البنوك، مما قد يقلل من هوامش ربحها ويؤثر على قدرتها على

يواجه القطاع المصرفي مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على إدارة السيولة لديه

توليد السيولة داخليًا. فمع ظهور منافسين جدد يقدمون خدمات مالية مبتكرة وبتكاليف أقل، قد تضطر البنوك التقليدية إلى خفض أسعار الفائدة على القروض أو زيادة أسعار الفائدة على الودائع لجذب العملاء والاحتفاظ بهم، مما يقلل من صافي هامش الفائدة لديها. ولمواجهة هذه المنافسة، تحتاج البنوك إلى الاستثمار في التكنولوجيا لمواكبة التطورات وتقديم خدمات أفضل، ولكن هذا الاستثمار قد يؤثر على الربحية على المدى القصير.

تؤثر التغيرات التنظيمية والرقابية بشكل كبير على إدارة السيولة في البنوك. فمتطلبات رأس المال والسيولة الأكثر صرامة، مثل تلك التي فرضتها معايير بازل III، تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، لكنها قد تزيد من تكاليف التشغيل للبنوك وتحد من قدرتها على تحقيق أرباح عالية على المدى القصير. على سبيل المثال، تتطلب هذه المعايير من البنوك الاحتفاظ بكميات أكبر من الأصول السائلة عالية الجودة ، مما يقلل من الأصول المتاحة للإقراض أو الاستثمار بعوائد أعلى، وبالتالي قد يؤثر على الربحية. كما أن تكاليف الامتثال المتزايدة للوائح المختلفة تزيد من الضغط على ربحية البنوك.

التحليل المالي: أدوات قياس السيولة وتحليل الربحية في البنوك

يعتمد التحليل المالي في البنوك على مجموعة من الأدوات والمقاييس لتقييم وضع السيولة وتقييم الربحية وتساعد هذه الأدوات في فهم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وتحديد مدى كفاءته في تحقيق الأرباح.

وتشمل أدوات قياس السيولة الرئيسية ما يلي:

- نسبة السيولة الحالية (Current Ratio): يتم حسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

تشير النسبة الأعلى من قدرة أفضل للبنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة.

ومع ذلك، قد تشير النسبة المرتفعة جدًا إلى عدم كفاءة استخدام الأصول.

- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio أو Acid-Test Ratio): يتم حسابها عن طريق طرح المخزون من الأصول المتداولة ثم قسمة الناتج على الخصوم المتداولة. يعتبر هذا المقياس أكثر تحفظًا لأنه يستبعد المخزون، الذي قد لا يكون قابلاً للتحويل إلى نقد بسرعة.

- نسبة النقد (Cash Ratio): يتم حسابها عن طريق قسمة النقد وما يعادله على الخصوم

المتداولة. هذا هو أدق مقياس للسيولة لأنه يركز فقط على الأصول الأكثر سيولة التي يمكن استخدامها لتغطية الالتزامات الفورية.

- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio - LCR): هذا معيار تنظيمي يقيس قدرة البنك على تغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يومًا في سيناريو إجهاد. يتطلب هذا المعيار من البنوك الاحتفاظ بكمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل في أوقات الأزمات.

- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio - NSFR): هذا معيار تنظيمي آخر يركز على الاستقرار الهيكلي لمصادر تمويل البنك على المدى الطويل. يقيس مدى توفر التمويل المستقر طويل الأجل للبنك لدعم أصوله والتزاماته خارج الميزانية.

أما أدوات تحليل الربحية في البنوك فتشمل:

- هامش صافي الفائدة (Net Interest Margin - NIM -): يتم حسابه عن طريق قسمة الفرق بين دخل الفوائد ومصروفات الفوائد على إجمالي الأصول المدرة للفائدة. يعتبر هذا المؤشر رئيسيًا لربحية البنك من أنشطته الأساسية في الإقراض والاقتراض.

- العائد على الأصول (Return on Assets - ROA): يتم حسابه عن طريق قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول. يقيس هذا المؤشر كفاءة البنك في استخدام أصوله لتوليد الأرباح.

- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity - ROE): يتم حسابه عن طريق قسمة صافي الربح على حقوق الملكية. يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه مساهمو البنك على استثماراتهم.

- نسبة الكفاءة (Efficiency Ratio): يتم حسابها عن طريق قسمة المصروفات غير المتعلقة بالفوائد على الإيرادات. تقيس هذه النسبة كفاءة البنك في إدارة تكاليفه التشغيلية، حيث تشير النسبة المنخفضة إلى كفاءة أعلى.

ويتم استخدام هذه الأدوات والنسب المالية بعدة طرق لتحليل الأداء المالي للبنوك. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة النسب المالية عبر فترات زمنية مختلفة لتحديد الاتجاهات في سيولة البنك وربحيته. كما يمكن مقارنة هذه النسب مع متوسطات الصناعة أو مع أداء البنوك المنافسة لتقييم الأداء النسبي للبنك وتحديد نقاط القوة والضعف. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم البنوك والجهات الرقابية تحليل السيناريوهات واختبارات الضغط لتقييم قدرة البنك على تحمل الظروف الاقتصادية المعاكسة وتأثيرها على سيولته وربحيته. ومن المهم استخدام مجموعة من النسب المالية معًا للحصول على صورة شاملة عن الوضع المالي للبنك، حيث أن كل نسبة تقدم منظورًا مختلفًا.

> **تلعب البنوك ذات السيولة والربحية الجيدة دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان اللازم للاستثمار والإنتاج**

المنتجات المالية التي تعزز السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية

تقدم البنوك التقليدية والإسلامية مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تساهم في تعزيز مستويات السيولة لديها، على الرغم من اختلاف طبيعة هذه المنتجات وآليات عملها.

وفي البنوك التقليدية تشمل المنتجات المالية التي تعزز السيولة ما يلي:

- حسابات الودائع تحت الطلب (Demand Deposits): تعتبر الودائع الجارية وحسابات التوفير مصدرًا رئيسيًا للسيولة الفورية للبنوك. ومع ذلك، قد تكون هذه الودائع حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة وثقة العملاء، مما قد يؤدي إلى تدفقات خارجة مفاجئة في أوقات الأزمات.

- شهادات الإيداع قصيرة الأجل (Short-Term Certificates of Deposit): تعتبر أداة لجمع الأموال لفترات محددة، مما يوفر للبنك سيولة أكثر استقرارًا من الودائع تحت الطلب، ولكن بتكلفة فائدة أعلى.

- اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements - Repos): تسمح هذه الاتفاقيات للبنوك ببيع أوراق مالية مع اتفاق لإعادة شرائها في تاريخ لاحق بسعر محدد. تعتبر وسيلة فعالة للحصول على سيولة قصيرة الأجل باستخدام الأوراق المالية كضمان.

- الاقتراض من البنوك الأخرى في سوق ما بين البنوك (Interbank Borrowing): يوفر هذا السوق للبنوك مصدرًا للسيولة قصير الأجل لسد الفجوات المؤقتة في التدفقات النقدية. ومع ذلك، يعتمد على ثقة البنوك ببعضها البعض وقد يتأثر بظروف السوق العامة.

- إصدار أدوات دين قصيرة الأجل (Short-Term Debt Instruments): يمكن للبنوك إصدار أدوات دين مثل الأوراق التجارية للحصول على تمويل قصير الأجل. يعتمد ذلك على التصنيف الائتماني للبنك وقدرته على الوصول إلى أسواق المال.

أما في البنوك الإسلامية، فتعتمد إدارة السيولة على أدوات ومنتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتشمل ما يلي :

- حسابات الودائع تحت الطلب (Demand Deposits - حسابات جارية وحسابات توفير): تعمل هذه الحسابات وفقًا لمبدأ «القرض الحسن» (Qard Hasan)، حيث يعتبر المودع مقرضًا للبنك بدون توقع الحصول على فائدة . توفر هذه الحسابات سيولة للبنك ولكنها لا تحمل عادةً أي عائد مباشر للمودع .

- حسابات الاستثمار (Investment Accounts - ودائع استثمارية): تعمل

> **التحليل المالي في البنوك يعني مجموعة أدوات ومقاييس تقييم وضع السيولة والربحية لفهم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته**

هذه الحسابات وفقًا لمبدأ المضاربة (Mudaraba) أو الوكالة بالاستثمار (Wakalah bil Istithmar)، حيث يشارك المودعون البنك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار أموالهم . توفر هذه الحسابات سيولة للبنك ولكنها مرتبطة بتقاسم الأرباح والخسائر مع المودعين .

- الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل (Short-Term Islamic Sukuk): تعتبر أدوات دين متوافقة مع الشريعة تمثل حصص ملكية في أصول أو مشاريع محددة . يمكن للبنوك الإسلامية إصدار وشراء هذه الصكوك لتعزيز مستويات السيولة لديها .

- اتفاقيات المرابحة قصيرة الأجل (Short-Term Murabaha Agreements): تتضمن بيع وشراء سلع مع هامش ربح متفق عليه لأجل قصير. تعتبر أداة شائعة لإدارة السيولة قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية، حيث يمكن للبنك شراء سلعة ثم بيعها نقدًا بسعر أعلى [مفهوم ضمني].

- اتفاقيات الإجارة قصيرة الأجل (Short-Term Ijara Agreements): تتضمن تأجير أصول لفترة قصيرة مقابل دفعات إيجار محددة . يمكن استخدام هذه الاتفاقيات لتوليد تدفقات نقدية قصيرة الأجل للبنك .

- الوكالة بالاستثمار لإدارة السيولة (Wakalah for Liquidity Management): تسمح هذه الآلية للبنك بتعيين وكيل لإدارة فائض السيولة واستثماره في أدوات متوافقة مع الشريعة نيابة عنه . توفر مرونة في إدارة السيولة وفقًا لمبادئ الشريعة .

- عمليات التورق المنظم (Tawarruq): تتضمن شراء سلعة بثمن آجل ثم بيعها نقدًا لطرف آخر للحصول على سيولة فورية [مفهوم ضمني]. يستخدم كأداة لإدارة السيولة قصيرة الأجل ولكن يثير جدلاً حول مدى توافقه مع روح الشريعة بسبب تشابهه مع معاملات الفائدة .

وعلى الرغم من أن الهدف من هذه المنتجات هو تعزيز السيولة في كلا النوعين من البنوك، إلا أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات إضافية بسبب القيود الشرعية التي تحد من الأدوات المتاحة لها مقارنة بالبنوك التقليدية. لذلك، يجب على البنوك الإسلامية أن تكون مبتكرة في تطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة لإدارة سيولتها بكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار هذه القيود. على سبيل المثال، لا يمكن للبنوك الإسلامية استخدام اتفاقيات إعادة الشراء التقليدية القائمة على الفائدة، وبالتالي تحتاج إلى تطوير بدائل مثل اتفاقيات بيع وإعادة استئجار الأصول (Sale and Leaseback) التي تحقق نفس الغرض الاقتصادي بطريقة متوافقة مع الشريعة.

أثر مراقبة الربحية على استقرار السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية

توجد علاقة وثيقة بين مراقبة الربحية واستقرار السيولة في البنوك، سواء كانت تقليدية أو إسلامية. فالبنوك المربحة تتمتع بقدرة أكبر على الاحتفاظ بالأرباح وزيادة رأس المال، مما يعزز قدرتها على امتصاص الخسائر والحفاظ على مستويات سيولة كافية. كما أن تحقيق الربحية الجيدة يجذب المستثمرين والمودعين، مما يزيد من مصادر التمويل المتاحة للبنك. فالربحية المستدامة توفر للبنوك وسادة مالية تمكنها من مواجهة فترات الركود الاقتصادي أو الصدمات غير المتوقعة دون المساس بسيولتها. فعندما تحقق البنوك أرباحًا جيدة، يمكنها استخدام جزء من هذه الأرباح لزيادة احتياطياتها من الأصول السائلة عالية الجودة، مما يجعلها أكثر استعدادًا لتلبية طلبات السحب المفاجئة أو الوفاء بالتزاماتها الأخرى في أوقات الأزمات.

ومع ذلك، قد يؤدي التركيز المفرط على الربحية قصيرة الأجل إلى مخاطر محتملة على استقرار السيولة. فالسعي لتحقيق أرباح سريعة قد يدفع البنوك إلى تحمل مخاطر عالية في الإقراض أو الاستثمار، مما قد يقوض جودة الأصول ويؤثر سلبًا على السيولة على المدى الطويل. كما أن البنوك التي تركز فقط على الربحية قد تضطر إلى تقليل حيازاتها من الأصول السائلة ذات العائد المنخفض لزيادة الأرباح، مما يجعلها أكثر عرضة لصدمات السيولة. لذلك، يجب أن توازن البنوك بين تحقيق الربحية والحفاظ على مستويات سيولة كافية، حيث أن التركيز المفرط على أحدهما على حساب الآخر يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. على سبيل المثال، قد يغري ارتفاع هوامش الربح في بعض أنواع القروض البنوك بالإفراط في الإقراض في هذه المجالات دون تقييم دقيق للمخاطر، مما قد يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وتآكل رأس المال والسيولة في نهاية المطاف.

وتتشابه البنوك التقليدية والإسلامية في حاجتها لتحقيق الربحية للحفاظ على الاستدامة وتعزيز السيولة. ومع ذلك، قد تكون البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا في تحمل المخاطر سعيًا لتحقيق الربحية بسبب القيود الشرعية التي تحكم معاملاتها . ونتيجة لذلك، قد يكون لدى البنوك الإسلامية حوافز أقوى لمراقبة الربحية بعناية لضمان قدرتها على تلبية التزاماتها مع الالتزام بمبادئ الشريعة، والتي قد تتضمن قيودًا على أنواع الاستثمارات التي يمكنها القيام بها [مفهوم ضمني]. على سبيل المثال، تحظر الشريعة الإسلامية التعامل بالربا، مما يعني أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاعتماد على أدوات الدين التقليدية القائمة على الفائدة في توليد الأرباح أو إدارة السيولة، وبالتالي تحتاج إلى التركيز على مصادر ربح أخرى مثل المرابحة والإجارة والمضاربة التي تتطلب إدارة دقيقة للمخاطر والربحية.

دور الإدارة المصرفية في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية

تلعب الإدارة المصرفية دورًا حاسمًا في تحقيق توازن فعال بين الحفاظ على مستويات سيولة كافية وتحقيق أهداف الربحية. يتطلب ذلك وضع استراتيجيات متكاملة تأخذ في الاعتبار كلا من أهداف السيولة والربحية وتضمن التوافق بينهما. يجب على الإدارة تحديد مستويات مقبولة للمخاطر المتعلقة بالسيولة والربحية، مع فهم عميق للمقايضة بينهما، حيث أن زيادة أحدهما قد يأتي على حساب الآخر.

وتعتبر إدارة الأصول والخصوم بكفاءة (Asset-Liability Management - ALM) أداة حيوية لتحقيق هذا التوازن. تتضمن هذه العملية مراقبة وتنسيق آجال استحقاق الأصول والخصوم لضمان توفر السيولة عند الحاجة وتجنب فجوات السيولة. كما تشمل تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للسيولة. من خلال ضمان تطابق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتقليل مخاطر عدم التطابق في الآجال، يمكن للإدارة تحقيق توازن أفضل بين السيولة والربحية. على سبيل المثال، يجب على البنك أن يراقب عن كثب آجال استحقاق ودائعه وقروضه لتجنب سيناريو يكون فيه مطالبًا بدفع ودائع مستحقة في وقت أقرب من استحقاق قروضه، مما قد يؤدي إلى نقص في السيولة.

ويعد التخطيط للسيولة في حالات الطوارئ (Contingency Funding Planning - CFP) عنصرًا أساسيًا آخر في دور الإدارة المصرفية. يجب على البنوك وضع خطط واضحة لتأمين مصادر تمويل إضافية في حالات الأزمات أو الضغوط على السيولة، واختبار هذه الخطط بشكل دوري لضمان فعاليتها. فوجود خطة تمويل طارئة جيدة الإعداد يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا في قدرة البنك على تجاوز أزمة سيولة دون التعرض لخسائر كبيرة أو الإفلاس. يجب أن تتضمن هذه الخطط تحديد مصادر التمويل المحتملة، مثل خطوط الائتمان مع بنوك أخرى أو تسهيلات إعادة التمويل من البنك المركزي، بالإضافة إلى الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتفعيل هذه المصادر في حالة حدوث أزمة.

ويمكن للإدارة المصرفية الاستفادة من التكنولوجيا في إدارة السيولة والربحية. فالاستثمار في الأدوات والأنظمة التكنولوجية يمكن أن يحسن دقة التنبؤات بالتدفقات النقدية وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات. كما يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية، مما يساهم في خفض التكاليف وزيادة الربحية. تلعب التكنولوجيا دورًا متزايد الأهمية في تمكين الإدارة المصرفية من الحصول على رؤية أفضل لوضع السيولة والربحية واتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أسرع. على سبيل المثال، يمكن لأدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي أن تساعد البنوك في تحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد الأنماط والاتجاهات في التدفقات النقدية والتنبؤ باحتياجات السيولة المستقبلية بدقة أكبر، بالإضافة إلى تحديد فرص لتحسين الربحية وخفض التكاليف.

الاستراتيجيات المتبعة في البنوك الإسلامية لإدارة السيولة والربحية

تتبع البنوك الإسلامية استراتيجيات محددة لإدارة سيولتها وربحيتها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتمثل أحد الجوانب الرئيسية في التركيز على الأدوات المتوافقة مع الشريعة، مثل استخدام الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة (الإجارة، المضاربة، الوكالة) لإدارة السيولة طويلة وقصيرة الأجل [مفهوم ضمني]. كما تعتمد على المرابحة والإجارة والتمويل القائم على المشاركة (المضاربة والمشاركة) لتوليد الأرباح بطرق تتفق مع أحكام الشريعة . يجب على البنوك الإسلامية تطوير أسواق ثانوية نشطة للصكوك لتوفير سيولة أكبر لهذه الأدوات وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين . إن وجود سوق ثانوي فعال يسمح لحاملي الصكوك ببيعها قبل تاريخ استحقاقها إذا احتاجوا إلى سيولة، مما يزيد من مرونة هذه الأدوات ويجعلها خيارًا أكثر جاذبية لإدارة السيولة.

وتولي البنوك الإسلامية اهتمامًا كبيرًا لإدارة مخاطر الائتمان والتركيز على جودة الأصول. يتم تطبيق معايير صارمة في منح الائتمان لتقليل مخاطر التعثر وزيادة الربحية المستدامة. كما يتم تنويع المحافظ الائتمانية والاستثمارية لتجنب

التركـز في قطاعـات أو مناطـق معينـة . نظـرًا لأن البنـوك الإسـلامية تعتمـد بشـكل كبـير عـلى التمويـل القائـم عـلى الأصـول، فـإن إدارة مخاطـر الائتـمان الفعالـة أمـر بالـغ الأهميـة للحفـاظ عـلى جـودة الأصـول وضـمان تحقيـق الربحيـة المسـتدامة والسـيولة الكافيـة . يجـب أن يكـون لـدى البنـوك الإسـلامية عمليـات تقييـم ائتـماني قويـة وأنظمـة مراقبـة فعالـة للقـروض والاسـتثمارات لتحديـد المشـاكل المحتملـة في وقـت مبكـر واتخـاذ الإجـراءات التصحيحيـة اللازمـة.

وتعـزز البنـوك الإسـلامية التعـاون مـع المؤسسـات الإسـلامية الأخـرى للاسـتفادة مـن تسـهيلات إعـادة التمويـل والسـيولة التـي تقدمهـا المؤسسـات الماليـة الإسـلامية الدوليـة مثـل البنـك الإسـلامي للتنميـة . كـما تسـعى إلى تطويـر أسـواق ماليـة إسـلامية متكاملـة لتعزيـز حركـة السـيولة بـين البنـوك الإسـلامية . يمكـن للتعـاون الوثيـق بـين البنـوك الإسـلامية والمؤسسـات الماليـة الإسـلامية الدوليـة أن يوفـر شـبكة أمـان للسـيولة ويسـاعد في إدارة الضغـوط الماليـة . عـلى سـبيل المثـال، يمكـن للبنـوك الإسـلامية التـي تواجـه نقصًـا مؤقتًـا في السـيولة أن تلجـأ إلى مؤسسـات مثـل البنـك الإسـلامي للتنميـة للحصـول عـلى تمويـل قصـير الأجـل متوافـق مـع الشريعـة.

وتسـتخدم البنـوك الإسـلامية أدوات إدارة السـيولة المبتكـرة المتوافقـة مـع الشريعـة، مثـل تطويـر أدوات مثـل «الصكـوك القابلـة للتحويـل» أو «اتفاقيـات الوكالـة المشـتركة» التـي توفـر مرونـة أكـبر في إدارة السـيولة . كـما تسـتفيد مـن التكنولوجيـا الماليـة الإسـلامية (Islamic FinTech) لتطويـر حلـول مبتكـرة لإدارة السـيولة والمدفوعـات . يمثـل قطـاع التكنولوجيـا الماليـة الإسـلامية فرصـة كبـيرة للبنـوك الإسـلامية لتعزيـز كفاءتهـا في إدارة السـيولة وتقديـم خدمـات مبتكـرة للعمـلاء. يمكـن لتطبيقـات التكنولوجيـا الماليـة الإسـلامية أن تسـهل عمليـات الدفـع والتحويـل الفـوري للأمـوال، وتحسـين إدارة التدفقـات النقديـة، وتوفـير حلـول سـيولة مخصصـة للعمـلاء.

أمثلة من الواقع العربي والعالمي: دراسة حالة من البنوك التقليدية والإسلامية

يمكـن أن توفـر دراسـات الحالـة رؤى قيمـة حـول التحديـات العمليـة التـي تواجـه البنـوك في إدارة السـيولة والربحيـة والاسـتراتيجيات التـي يمكـن أن تـؤدي إلى النجـاح في كل مـن النـماذج التقليديـة والإسـلامية. مـن خـلال تحليـل تجـارب بنـوك حقيقيـة، يمكـن فهـم أفضـل لكيفيـة تطبيـق المفاهيـم النظريـة لإدارة السـيولة والربحيـة في الممارسـة العمليـة، ومـا هـي العوامـل التـي تسـاهم في النجـاح أو الفشـل.

ومـن الأمثلـة عـلى البنـوك التقليديـة، يمكـن تحليـل أسـباب فشـل بنـك سـيليكون فـالي (Silicon Valley Bank) في عـام 2023 بسـبب سـوء إدارة مخاطـر السـيولة. يوضـح هـذا المثـال كيـف يمكـن أن يـؤدي التركيـز عـلى الاسـتثمار في أصـول طويلـة الأجـل ذات عائـد منخفـض مـع قاعـدة ودائـع حساسـة لأسـعار الفائـدة إلى أزمـة سـيولة حـادة عنـد ارتفـاع أسـعار الفائـدة وسـحب الودائـع بشـكل مفاجـئ. بالمقابـل، هنـاك أمثلـة لبنـوك تقليديـة نجحـت في تحقيـق تـوازن فعـال بـين السـيولة والربحيـة مـن خـلال اسـتراتيجيات إدارة الأصـول والخصـوم القويـة والتخطيـط الفعـال للسـيولة في حـالات الطـوارئ.

وبالنسـبة للبنـوك الإسـلامية، يمكـن تحليـل كيفيـة إدارة بنـك إسـلامي رائـد لسـيولته وربحيتـه في ظـل التقلبـات الاقتصاديـة والالتـزام بمبـادئ الشريعـة ويمكـن أيضًـا دراسـة حالـة لبنـك إسـلامي واجـه تحديـات في إدارة السـيولة وكيـف تغلـب عليهـا مـن خـلال تطويـر أدوات متوافقـة مـع الشريعـة وتعزيـز التعـاون مـع المؤسسـات الإسـلامية الأخـرى.

وتسـاعد مقارنـة هـذه الحـالات في تحديـد الـدروس المسـتفادة مـن حـالات الفشـل والنجـاح في كلا النوعـين مـن البنـوك. كـما تـبرز تأثـير البيئـة التنظيميـة والاقتصاديـة المحليـة والعالميـة عـلى إدارة السـيولة والربحيـة. عـلى الرغـم مـن الاختلافـات في نمـاذج الأعـمال والأدوات الماليـة، فـإن المبـادئ الأساسـية للإدارة السـليمة للسـيولة والربحيـة تنطبـق عـلى كل مـن البنـوك التقليديـة والإسـلامية، بمـا في ذلـك أهميـة التخطيـط الحـذر وإدارة المخاطـر القويـة.

التطورات المستقبلية في إدارة السيولة والربحية في البنوك

يشـهد قطـاع البنـوك تطـورات متسـارعة مـن شـأنها أن تشـكل مسـتقبل إدارة السـيولة والربحيـة. مـن أبـرز هـذه التطـورات تأثـير التكنولوجيـا الماليـة (FinTech) والتحـول الرقمـي. ومـن المتوقـع أن تحـدث التكنولوجيـا الماليـة ثـورة في كيفيـة إدارة البنـوك لسـيولتها وربحيتهـا مـن خـلال توفـير أدوات أكـثر كفـاءة وفعاليـة لتحليـل البيانـات واتخـاذ القـرارات وتنفيـذ المعامـلات. ويمكـن للـذكاء الاصطناعـي والبيانـات الضخمـة أيضـا أن تلعـب دورًا متزايـد الأهميـة في تحسـين التنبـؤ بالسـيولة وإدارة المخاطـر. وعـلى سـبيل المثـال، يمكـن أن يسـاعد الـذكاء الاصطناعـي البنـوك في تحليـل أنمـاط إنفـاق العمـلاء وسـحبهم للتنبـؤ باحتياجـات السـيولة المسـتقبلية بدقـة أكـبر. كـما أن ظهـور العمـلات الرقميـة للبنـوك المركزيـة (CBDCs) والعمـلات المشـفرة سـيؤثر عـلى إدارة السـيولة والمدفوعـات، مـما يوفـر فرصًـا وتحديـات جديـدة.

سـيكون لتغـير المنـاخ والاسـتدامة تأثـير متزايـد عـلى إدارة السـيولة والربحيـة في البنـوك. حيـث سـتؤثر المخاطـر المناخيـة عـلى جـودة الأصـول والسـيولة، مـما يتطلـب مـن البنـوك دمـج هـذه المخاطـر في اسـتراتيجياتها. كـما أن دور التمويـل المسـتدام والاسـتثمارات الخضـراء سيشـكل اسـتراتيجيات الربحيـة المسـتقبلية للبنـوك، حيـث يتجـه العـالم نحـو اقتصـاد أكـثر اسـتدامة. سـتلعب الاعتبـارات البيئيـة والاجتماعيـة والحوكمـة (ESG) دورًا متزايـد الأهميـة في اسـتراتيجيات إدارة السـيولة والربحيـة للبنـوك في المسـتقبل، حيـث يتوقـع المسـتثمرون والمنظمـون والمجتمـع ككل مـن البنـوك أن تكـون أكـثر مسـؤولية واسـتدامة.

وتفـرض التحديـات الجيوسياسـية وعـدم اليقـين الاقتصـادي أيضـا ضرورة أن تكـون البنـوك مرنـة وقـادرة عـلى التكيـف مـع الظـروف الاقتصاديـة المتغـيرة. سـتؤثر التوتـرات التجاريـة والسياسـية عـلى تدفقـات رأس المـال والنمـو الاقتصـادي. في هـذا السـياق، سـتحتاج البنـوك إلى تطويـر قـدرات قويـة في التخطيـط للسـيناريوهات واختبـارات الضغـط لضـمان قدرتهـا عـلى الحفـاظ عـلى سـيولة كافيـة وتحقيـق الربحيـة في ظـل مجموعـة متنوعـة مـن الظـروف الاقتصاديـة والجيوسياسـية.

وبقـدر مـا سـيقدم الـذكاء الاصطناعـي (AI) فرصًـا كبـيرة للبنـوك لتحسـين كفاءتهـا وتقديـم خدمـات أفضـل للعمـلاء، لكنـه سـيطرح أيضًـا تحديـات جديـدة تتعلـق بـإدارة المخاطـر وحمايـة البيانـات والأمـن السـيبراني التـي يجـب معالجتهـا بعنايـة. يمكـن اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي في تحليـل بيانـات العمـلاء لتحديـد فـرص الإقـراض أو الاسـتثمار، ولكنـه قـد يـؤدي أيضًـا إلى مخاطـر جديـدة تتعلـق بالتحيـز في الخوارزميـات أو اسـتخدام البيانـات بشـكل غـير أخلاقـي.

الاستنتاجات: تحسين إدارة السيولة في البنوك لتحقيق الاستقرار المالي

تؤكـد هـذه الدراسـة عـلى الأهميـة المسـتمرة لإدارة السـيولة والربحيـة في القطـاع المـصرفي كركيزتـين أساسـيتين لتحقيـق الاسـتقرار المـالي ودفـع عجلـة النمـو الاقتصـادي. كـما أن التـوازن الدقيـق بـين هذيـن العنصريـن يمثـل تحديًـا مسـتمرًا يتطلـب مـن الإدارة المصرفيـة اتخـاذ قـرارات اسـتراتيجية مسـتنيرة.

ولتحسـين إدارة السـيولة، يـوصى بتعزيـز الرقابـة الداخليـة وإدارة المخاطـر المتعلقـة بالسـيولة، وتحسـين جـودة الأصـول وتنويـع مصـادر التمويـل، وتطويـر خطـط تمويـل طارئـة فعالـة واختبارهـا بانتظـام، والاسـتثمار في التكنولوجيـا لتحسـين إدارة السـيولة، وتعزيـز التعـاون بـين البنـوك والمؤسسـات الماليـة الأخـرى.

أمـا لتحسـين إدارة الربحيـة بشـكل مسـتدام، فيجـب التركيـز عـلى تحقيـق ربحيـة مسـتدامة عـلى المـدى الطويـل بـدلاً مـن الأربـاح السريعـة قصـيرة الأجـل، وتنويـع مصـادر الإيـرادات وتحسـين الكفـاءة التشـغيلية، والاسـتثمار في تطويـر المنتجـات والخدمـات المبتكـرة، والحفـاظ عـلى علاقـات قويـة مـع العمـلاء وبنـاء الثقـة.

وتـبرز أيضـا أهميـة تحريـك الأصـول المجمـدة كأداة اسـتراتيجية حيويـة لتعزيـز السـيولة وتحفيـز النمـو الاقتصـادي. فالأصـول المجمـدة، التـي تشـمل المصانـع المتوقفـة، والأراضي غـير المسـتغلة، والمعـدات المعطلـة، والأصـول العقاريـة المحتجـزة، والاسـتثمارات المتعـثرة، تمثـل ثـروة كامنـة يمكـن تفعيلهـا لتنشـيط الـدورة الإنتاجيـة وضـخ السـيولة في السـوق دون الحاجـة إلى الاقـتراض المفـرط أو طباعـة النقـود. ويتطلـب تحقيـق ذلـك إجـراء حـصر شـامل لهـذه الأصـول، وتذليـل المعوقـات القانونيـة والإداريـة، وتشـجيع القطـاع الخـاص عـلى المشـاركة في إعـادة تشـغيلها مـن خـلال الـشراكات أو الخصخصـة، مـما سـيؤدي إلى تحسـين كفـاءة اسـتخدام المـوارد، ودعـم الميزانيـة العامـة، وخلـق فـرص عمـل جديـدة، وبالتـالي تحقيـق آثـار اقتصاديـة إيجابيـة ملموسـة.

وبالنسـبة للبنـوك الإسـلامية، يـوصى بمواصلـة تطويـر أدوات ماليـة متوافقـة مـع الشريعـة لإدارة السـيولة والربحيـة، وتعزيـز التعـاون مـع المؤسسـات الماليـة الإسـلامية الدوليـة، والاسـتفادة مـن التكنولوجيـا الماليـة الإسـلامية، وتطبيـق معايـير حوكمـة رشـيدة تضمـن الالتـزام بمبـادئ الشريعـة وتحقيـق أهـداف الربحيـة والاسـتدامة.

ويمكـن أن تلعـب الجهـات الرقابيـة دورًا حاسـمًا في ضـمان التـزام البنـوك بمعايـير السـيولة والربحيـة. ومـن الـضروري وجـود إطـار رقـابي قـوي يتكيـف باسـتمرار مـع التطـورات في الصناعـة الماليـة والاقتصـاد العالمـي. ولذلـك يجـب عـلى الجهـات الرقابيـة أن تعمـل بشـكل وثيـق مـع البنـوك لتطويـر أفضـل الممارسـات في إدارة السـيولة والربحيـة وأن تكـون مسـتعدة للتدخـل في الوقـت المناسـب لمنـع حـدوث أزمـات ماليـة. وبذلـك يمكـن للجهـات الرقابيـة أن تلعـب دورًا حاسـمًا في تعزيـز الاسـتقرار المـالي مـن خـلال وضـع معايـير واضحـة للسـيولة والربحيـة، والإشراف عـلى امتثـال البنـوك لهـذه المعايـير، واتخـاذ الإجـراءات التصحيحيـة اللازمـة عنـد الـضرورة.

*خبير مالي مصرفي - مسؤول الأسهم - بنك سبأ الإسلامي

هناك ترابط وثيق بين مفهومي مخاطر السيولة والإفلاس ولكنهما يختلفان في الأثر حيث ترتبط مخاطر السيولة بمعضلة التدفقات النقدية في الأجل القصير ويمكن معالجتها من خلال عدة وسائل كما أنها وفي حال تفاقمها يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس .. أما مخاطر الإفلاس فترتبط بمعضلة التدفقات النقدية في القوائم المالية ككل خاصة في جانب إدارة الأزمات .

إدارة السيولة النقدية للبنوك في ظل التحديات الاقتصادية

صـــلاح الفـــائق *

وفي عـالم ملـئ بعوامـل ومتغـيرات سياسـية واقتصاديـة أصبحـت المؤسسـات الماليـة وقطاعـات الأعـمال تواجـه تحديـات كثـيرة تؤثـر عـلى اسـتمراريتها وقدرتهـا عـلى مواكبـة احتياجـات العمـلاء، وفي هـذا السـياق تعتـبر البنـوك أحـد أكثـر المؤسسـات تعرضـا لمخاطـر التغـيرات والأزمـات التـي تحـدث محليـا ودوليـا وتنعكس بشـكل مبـاشر في قدرتهـا عـلى الاسـتمرار ؛ كونهـا تعمـل ضمـن نطـاق بيئـي متعـدد ومتنـوع يتكـون مـن السـلطات النقديـة ممثلـة بالبنـوك المركزيـة والتشريعـات الصـادرة منهـا التـي تنظـم سـياق العمـل بمـا فيهـا حقـوق المودعـين ، التزامـات المقترضـين، التحويلات الماليـة، التجـارة الدوليـة، والعلاقـة مـع البنـوك المراسـلة ، يضـاف إليهـا القوانـين الدوليـة المنظمـة للتعامـلات بـين المؤسسـات الماليـة.

وفي ظـل هـذه المعطيـات تلعـب البنـوك دور الوسـيط الموثـوق بـين المودعـين وتوظيـف أموالهـم في اسـتثمارات ضمـن مخاطـر معينـة لتحقيـق فائـض بـين العوائـد الممنوحـة للمودعـين والمحتسـبة عـلى المقترضـين وهـو مايمثـل الربـح الـذي يحصـل عليـه المـلاك.

ومـن هـذا المنطلـق تعتـبر إدارة السـيولة أحـد المحـددات الأساسـية في قـدرة البنـوك في تحقيـق الغايـات والأدوار الاقتصاديـة التـي أُسسـت مـن أجلهـا. فهـي المعيـار الـذي يقيـس قـدرة المؤسسـات الماليـة في مقابلـة الاحتياجـات النقديـة دون تحقيـق خسـائر مؤثـرة ، وتلعـب إدارة مخاطـر السـيولة دورًا حيويًـا في ضـمان توفـير السـيولة المطلوبـة ؛ كونهـا تؤثـر عـلى الوفـاء بالتزامـات البنـوك تجـاه المودعـين وقدرتهـا عـلى تمويـل الأنشـطة التجاريـة في مؤسسـات الأعـمال الـذي بـدوره ينعكـس عـلى قضايـا اقتصاديـة جمـة أهمهـا البطالـة وحـدوث التضخـم بسـبب نقـص القـدرة الانتاجيـة والانخفـاض في النـاتج القومـي الإجمـالي أو النزيـف في الاحتياطيـات النقديـة بالعمـلات الأجنبيـة وصـولا إلى انهيـار العملـة المحليـة.

التحديات التي تواجه البنوك في إدارة السيولة:

تتلخـص التحديـات التـي تواجـه البنـوك في إدارة السـيولة في جملـة عنـاصر معينـة أهمهـا مـا يـلي :

- اختلال في هيكل التمويل ويظهر في حالتين:

- عـدم المواءمـة بـين القـروض/ التمويـلات طويلـة الأجـل والالتزامـات (الودائـع) قصـيرة الأجـل . وتحـدث هـذه الحالـة عنـد التركيـز عـلى الربحيـة عـلى حسـاب متطلبـات السـيولة والـذي ينتـج عنـه مـا يسـمى بـ (التعثـر المـالي) ويكـون وقعـه كبـيرا عـلى أداء البنـوك وسـمعتها لـدى المودعـين.

- عـدم المواءمـة بـين القـروض/التمويـلات قصـيرة الأجـل والالتزامـات (الودائـع) طويلـة الأجـل. وتحـدث هـذه الحالـة عنـد التركيـز عـلى السـيولة عـلى حسـاب الربحيـة والـذي يظهـر في زيـادة التزامـات البنـوك بسـبب ارتفـاع العائـد المطلـوب مـن المودعـين وذلـك مـن خـلال الاسـتثمار في أصـول أو تمويـلات سريعـة التسـييل مثـل السـندات الحكوميـة وينجـم عنـه مـا يسـمى بـ (العسـر المالي).

نماذج واقعية لاختلال هيكل التمويل :

- أزمـة الرهونـات العقاريـة في العـام 2008 في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، حيـث قامـت بنـوك بمنـح قـروض طويلـة الأجـل مـن ودائـع قصـيرة الأجـل.

الإقـراض /أو التمويـل غـير المـدروس والـذي يظهـر في دراسـة الائتـمان والمخاطـر المرتبطـة بـه وشـكل أو أنـواع الضمانـات المأخـوذة مـن المقترضين والـذي يصبـح في حالـة الإفـلاس عبئـا عـلى البنـوك ويؤثـر عـلى ربحيتهـا.

- بنـك Banco Espanol de Credito-إسـبانيا- في العـام 2012 ، الـذي تعـرض لأزمـة سـيولة ثـم الإفـلاس بسـبب التوسـع في الإقـراض طويـل الأجـل.

اختـلال في هيـكل الاسـتثمار ويظهـر ذلـك في تركيـز توظيـف السـيولة عـلى مجـالات محـددة دون التنويـع بـين أصـول قابلـة للتسـييل السريـع (الذهـب - محفظـة عمـلات / قائمـة مركـز مـالي طويـل - سـندات وصكـوك قصـيرة الأجـل) وأصـول طويلـة الأجـل (التمويـلات - سـندات طويلـة الأجـل..الـخ) .

-بنـك Signature Bank- في العـام 2023 الـذي تعـثر بسـبب الإفـراط في الاسـتثمار عـلى السـندات الحكوميـة ، ومـع ارتفـاع الفائـدة انخفضـت قيمـة تلـك السـندات مـما أدى إلى خسـائر كبـيرة وأجـبر البنـك عـلى الإقفـال.

اختـلال في المركـز المـالي والـذي يظهـر في انخفـاض الاحتياطيـات الماليـة لموجهـة الأزمـات والأحـداث غـير المدروسـة ، ويظهـر ذلـك في انتهـاج سياسـة توزيـع الأربـاح والعوائـد دون تدعيـم المركـز المـالي مـن بنـود الأربـاح المحتجـزة أو احتياطيـات مخصصـة.

-بنـك واشـنطن ميوتشـوال (Washington Mutual) 2008 ، حيـث كان بنـك واشـنطن ميوتشـوال أكـبر بنـك ادخـار في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ولكـن إهـمال تكويـن احتياطيـات كافيـة لمواجهـة الخسـائر المحتملـة مـن القـروض العقاريـة عاليـة المخاطـر أدى إلى تعـرض البنـك لأزمـة سـيولة انتهـت بإفـلاس أكـبر بنـك في تاريـخ الولايـات المتحـدة.

اختـلال في التنبـؤ والتخطيـط للأزمـات والتعامـل معهـا بسـبب الاكتفـاء فقـط بقـراءة المـؤشرات الماليـة دون دراسـة واسـتقراء المسـتقبل خاصـة تلـك المرتبطـة بالعوامـل الاقتصاديـة والسياسـية المحيطـة.

- بنـك (Lehman Brothers) في العـام 2008 ، حيـث تعـرض البنـك لأزمـة ماليـة أثنـاء أزمـة الرهونـات العقاريـة بسـبب إهمالـه لدراسـة المخاطـر المرتبطـة لاسـتثماراته في الأصـول العقاريـة وتعـرض البنـك لخسـائر كبـيرة وتـم بيعـه بأسـعار زهيـدة إلى J.P Morgan Chase.

معضلـة الخـبرة التـي تجعـل القيـادات يميلـون لممارسـة الأعـمال بصـورة نمطيـة دون التفكـير في التنـوع والاسـتثمار في مجـالات غـير مألوفـة أو التـي تنطـوي عـلى مخاطـر دون دراسـتها بشـكل عميـق خاصـة تلـك المتعلقـة بمخاطـر السـوق.

- بنـك HBOS-Uk- في العـام 2008 ، حيـث توسـع البنـك بشـكل مفـرط في الإقـراض العقـاري والتجـاري مـما جعلـه عرضـة لخسـائر كبـيرة عنـد انهيـار سـوق الإسـكان.

البنوك الرقمية :

أسـهمت الثـورة التكنولوجيـة منـذ مطلـع القـرن الحـالي في ظهـور بنـوك رقميـة عـلى غـرار (PayPal) ومؤخـرا منصـات التـداول الرقمـي والعمـلات المشـفرة وغيرهـا الأمـر الـذي أدى إلى انخفـاض في أنشـطة البنـوك ، حيـث أسـهمت هـذه البنـوك الرقميـة العابـرة للقـارات في تسـهيل وتسـريع عمليـة

تعتبر إدارة السيولة من المحددات الأساسية لقدرة تحقيق البنوك للغايات والأدوار الاقتصادية التي أسست من أجلها

التبادل المالي في العالم وبإجراءات أبسط وأسرع من تلك المنتهجة في البنوك التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وبحسب تقرير صادر عن (Statisa) فقد بلغ إجمالي العمليات من خلال قنوات الدفع الإلكتروني في العام 2022 8,487.9 مليار دولار أمريكي وبذلك كان قطاع التكنولوجيا هو المتسيد في هذا المجال في حين استحوذت الصين على ما نسبته 42% من إجمالي هذه العمليات.

الفرص المتاحة للتغلب على أزمة السيولة لدى البنوك اليمنية:

في ظل الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني لمعالجة أزمة السيولة تلوح في الأفق حلول في المتناول تطبيقها للتغلب على مثل هذه الصعوبات نوردها فيما يلي:

أ- تحسين إدارة العمليات المصرفية والائتمانية ويتضمن:

- المواءمة في محفظة الأصول القابلة للتسييل :

وذلك من خلال العمل على الاستثمار والتركيز على تعزيز محفظة الأصول السريعة (القابلة للتسييل بسرعة) مثل: الذهب والأسهم التابعة للصناديق السيادية المدعومة من كبريات الاقتصادات العالمية والتي يمكن تسييلها أو تحويلها إلى نقد دون وقوع خسائر كبيرة.

- الرقابة المستمرة على نسب السيولة:

من خلال إجراء تحليل لمكونات نسب السيولة (نسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة) وذلك للتأكد من قيمة الأصول سريعة التسييل وتلك التي تتمتع بمعدل سيولة عالية والتي يمكن تسييلها خلال 30 يوما بالاضافة إلى تقييم مصادر التمويل المتاحة في حال تطلب الأمر الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير السيولة المطلوبة.

- اختبارات الضغط Stress Testing :

يتم إجراء اختبارات الضغط وذلك من خلال المحاكاة لأوضاع وسيناريوهات مختلفة بهدف التعرف على التحديات المتعلقة بالأزمات المرتبطة بالسيولة في الأجل القصير ويساعد اختبار الضغط في فهم ومعرفة الأوضاع المختلفة والمحفوفة بالمخاطر على المؤسسات المالية من خلال التنبؤ والتخطيط المسبق لمواجهة الأزمات غير المألوفة حال حدوثها. ويتضمن دراسة الحالة لأوضاع مشابهة حدثت في مكان ما والتوقع لتطور الأحداث الحالية وتأثيرها على أداء البنوك.

- التنوع في مصادر التمويل:

يساهم التنوع في مصادر التمويل في تلافي المخاطر المتعلقة على الاعتماد على مصدر تمويل واحد مثال ذلك تجربة بنك واشنطن المتخصص في الادخار والذي أفلس بسبب اعتماده على مصدر واحد في التمويل ، ويتضمن التنوع في مصادر التمويل الموازنة في مكونات المحفظة ما بين رأس المال المملوك للبنك وما يتضمنه من احتياطيات وأرباح محتجزة إلى مصادر التمويل الخارجية من ودائع العملاء والمتضمنة للحسابات الجارية والودائع لأجل ، والمصادر الأخرى التي يمكن الحصول منها على الأموال اللازمة لتغطية احتياجات البنوك .

- إنشاء خطة تمويل للطوارئ:

يندرج هذا البند تحت خطط استمرارية الأعمال (BCPs) التي تتضمن دراسة وتقييم مصادر التمويل الخارجية وكلفتها ، وتقييم محفظة الأصول سريعة السيولة بما فيها الاستثمارات والمدة الزمنية المطلوبة للحصول على الاحتياجات النقدية. والاهتمام بإنشاء خطط تمويل تتضمن وضع الاستراتيجيات والخطط التي يمكن اللجوء إليها في فترات أزمة السيولة ، كما تتضمن منهجية لإدارة السيولة في الظروف المختلفة.

- إعادة النظر في السياسة الائتمانية:

تلجأ البنوك في ظروف اللا تأكد وحالات التغير في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي يترتب عليها ارتفاع المخاطر إلى انتهاج سياسة ائتمانية انكماشية وذلك للتقليل من مخاطر الائتمان والتعثر المصحوبة بتلك الأوضاع والتركيز على تعزيز السيولة والذي قد ينجم عنه التضحية بفرص تحقيق الربحية في سبيل الاستمرار.

- التوجه نحو التحول الرقمي:

بالرغم من الصعوبات المرتبطة بالتحول الرقمي والمتضمنة تمويل واستثمار وتحديات مقاومة التغيير في البنوك ، تشير تجارب البنوك التي مضت في مسار التحول الرقمي إلى تحقيق نتائج إيجابية في الحفاظ على المستويات المطلوبة من السيولة النقدية

ومع دخول البنوك الرقمية العابرة للقارات في الصناعة المصرفية أصبح التوجه للتحول الرقمي والمتضمن للتكنولوجيا المالية بمكوناتها المختلفة ضرورة للدول والمؤسسات المالية.

وتشير تجارب البنوك التي مضت في هذا المسار إلى تحقيق نتائج إيجابية جمة أبرزها تخفيض النفقات والتكاليف التشغيلية وتحسين تجربة العميل وتطوير في نموذج العمل ليصبح مواكبا للتطور في الحياة الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية كأحد الأهداف المستجدة في القرن الواحد والعشرين.

- تعزيز التواجد في سلاسل القيم في الأنشطة التجارية:

تغيرت أدوار المؤسسات المالية وخاصة البنوك من الوظائف التقليدية في قبول ودائع العملاء وتوظيفها في استثمارات معينة لتصبح مؤسسات مرتبطة بالدورة الاقتصادية ابتداء من المساهمة في إنتاج السلع والخدمات إلى التوزيع ثم تحصيل الأموال نيابة عن المنتجين إلى تحويل الأموال والمساهمة في تحسين حياة الأفراد.

وذلك يتطلب من البنوك تحقيق التكامل مع التجار والمنتجين والتكامل الأمامي في تحصيل النقود وإدارة الأموال والسيولة للأفراد والشركات على حد سواء من خلال تحديد سلاسل القيم للأنشطة المتعلقة بحركة الأموال وبناء شراكات مع مختلف القطاعات المرتبطة بتلك الأنشطة بما في ذلك المشاريع التي تتطلب تمويلا جماعيا ومشاريع التمويل الصغير والأصغر وريادة الأعمال التي تعتبر اللبنة الأساسية لنمو وتحقيق الرفاهية للمجتمعات وتعزيز دورها الاجتماعي الذي أسست من أجله.

- تعزيز الشراكات والاندماج مع مقدمي الخدمات المالية الآخرين:

في سبيل التقليل من الأزمات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص أزمة السيولة يجب على البنوك تعزيز الشراكات مع مقدمي الخدمات المالية مثل الصرافين والمؤسسات المالية الأخرى ومنها شركات التكنولوجيا المالية ، حيث سيساهم بناء مثل هذه الشراكات في تحقيق التوسع والانتشار وتخفيض تكاليف الاستثمار في استحداث المنتجات أو تطويرها بشكل مستقل، وإعادة توزيع المخاطر الناجمة عن الأزمات غير المحسوبة ، وإعادة الدورة النقدية للقطاع المصرفي الذي يساهم بدوره في تخفيض أزمات السيولة.

ب- العوامل المتعلقة بإدارة السوق وتتضمن :

- تحسين تجربة العميل:

في السابق كان يتم قياس قوة العلامة التجارية للمؤسسة بمقدار القوة المالية التي تفصح عنها مؤسسات الأعمال ، والذي كان يسود فيه المنتج في فرض الخدمات والمنتجات التي لا تدع للعميل أي بدائل متاحة ، ولكن في عصر التقدم الرقمي أصبح ذلك شيئا من الماضي ، فمؤسسات الأعمال اليوم (ومنها البنوك) يتم تقييم قوة علامتها التجارية بما يراه ويشعر به العميل تجاهها وليس بالمركز المالي فحسب.

وبذلك أصبحت المؤسسات الرائدة بالأمس مهددة بمنافسين جدد لديهم القدرة على الاستماع ومعرفة احتياجات العملاء وتفضيلاتهم وتوظيفها في تحسين تجربة العميل وتقديم خدمات متخصصة تلبي احتياجاته من خلال استخدام التكنولوجيا في الحصول على المعرفة والمعلومات المطلوبة لتقديم خيارات متنوعة للعملاء وبناء وتعزيز العلامة التجارية وبمنهجية علمية مدروسة ونتائج مرغوبة. وفي هذا السياق أصبح مثال شركة الألعاب (gamespot) التي واجهت أزمة مالية في العام 2023 دليلا على تحسين تجربة العميل وكسب تعاطف الجمهور لإنقاذ المؤسسة من الإفلاس.

- الاهتمام بالبحوث والتطوير:

لقد أصبحت إدارة المعرفة وأنشطة البحوث والتطوير نقطة ارتكاز لاستمرار ونمو المؤسسات والبنوك في الأسواق على حد سواء، وأصبحت الرشاقة الاستراتيجية للتعامل مع الظروف المتغيرة معيارا في التفريق بين المؤسسات الرائدة ومن سواها. حيث تساهم أنشطة البحوث والتطوير على تحسين التنبؤ وتحسين الأداء وإدارة المشاريع بطريقة أكثر كفاءة من الاعتماد على الحدس أو التجربة والخطاء ، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات والمعرفة والاستفادة من التجارب كما تساهم في التقليل من الأخطاء وبناء نماذج عمل مدروسة يمكن من خلالها قياس الأثر والتحسين المستمر الذي يعتبر ركيزة أساسية في تقديم الخدمات والمنتجات المالية.

ج- العوامل المتعلقة بالحكومة والسلطات النقدية وتشمل :

- تعزيز التوجه نحو تفعيل المدفوعات الرقمية في الخدمات الحكومية:

تعتبر البنوك شريكا أساسيا للحكومة في تنفيذ استراتيجيات التنمية وتنفيذ السياسة النقدية وتحسين حياة المجتمع ، وفي ظل تحديات أزمة السيولة التي تواجهها البنوك وما ينجم عنها من آثار اقتصادية تعتبر التوجه نحو تعزيز المدفوعات الرقمية أحد الحلول المتاحة والذي بدوره سيساهم في تقليل الضغط على البنوك في إدارة السيولة وتحسين أدائها المالي.

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي أن تكون الخدمات المالية متاحة لكافة أفراد المجتمع ، وفي ظل اقتصاد يعتمد على الأساس النقدي ونقص الوعي بالخدمات المالية لدى أفراد المجتمع في المناطق الريفية ، يعتبر الشمول المالي أحد العناصر الأساسية لنشر الوعي وتوفير فرص توليد الدخل وإدارة النقد في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تنفيذ استراتيجية مشتركة بين السلطات النقدية والمؤسسات المالية لكي تصل الخدمات لكافة أفراد المجتمع وبالتالي تقليل العرض النقدي والمساهمة في تحسين حياة المجتمع وتقليل فرص الثراء غير المشروع وأول هذه الخطوات تفعيل المقسم الوطني.

- تعزيز الاستهلاك لتحسين الدورة النقدية:

يمكن تحقيق ذلك من خلال صرف المرتبات وتشجيع الإنفاق عبر المنتجات الرقمية ، والذي سيسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوظيف، وتحسين الدورة النقدية في الاستهلاك بما يعود بالنفع في تقليل أزمة السيولة والنقود الورقية..

- توفير الدعم المالي والفني للبنوك:

في تجربة البنوك التي تعرضت لضائقة مالية يعتبر تقديم الدعم المالي والفني للبنوك التي تعاني من أزمة سيولة من السلطات النقدية أحد الحلول المتاحة لتلافي أزمة السيولة وإعادة ثقة الجمهور بالقطاع المالي.

-إتاحة فرصة الدخول للراغبين في الاستثمار في مجال البنوك كمساهمين:

حيث يمكن أن يتيح دخول مستثمرين جدد كمساهمين في توفير السيولة المطلوبة لمعالجة أزمة السيولة، وتعزيز الحوكمة ومعالجة التحديات المالية التي تعاني منها البنوك.

*خبير مالي ومصرفي

الخدمات والمنتجات المالية ودورها في تعزيز السيولة النقدية في القطاع المصرفي

في ظل اقتصاد يواجه تحديات معقدة وتقلّبات حادة في مصادر النقد، لم يعد تعزيز السيولة النقدية في القطاع المصرفي خيارًا تنظيميًا فحسب، بل تحوّل إلى مطلب وجودي لضمان استمرارية الأعمال المصرفية وحماية استقرار النظام المالي. فالبنوك، مهما بلغت كفاءتها، تظل عُرضة لمخاطر الانكشاف المفاجئ ما لم تُحسن إدارة تدفقاتها النقدية، وتبتكر في تقديم منتجات وخدمات تتفاعل مع السوق المتغيرة.

تتجاوز قضية السيولة المفهوم التقليدي المرتبط بتوفير النقد، لتصبح عنوانًا لمرونة البنوك في مواجهة الأزمات، وقدرتها على تحويل التحديات إلى فرص من خلال أدوات رقمية ومنتجات مصرفية ذكية. وفي هذا السياق، يُعاد تعريف دور المنتجات المالية والخدمات المصرفية الرقمية كرافعة استراتيجية تُسهم في تحسين السيولة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة العملاء، خاصة في البيئات ذات الاستخدام النقدي المرتفع.

ومع بروز نماذج ناجحة مثل محفظة «موبايل موني» من كاك بنك، يتأكد أن الابتكار في تقديم الخدمات ليس رفاهية، بل ضرورة اقتصادية وأداة فعّالة لإعادة تدوير السيولة داخل النظام المصرفي بشكل مستدام.

أولاً: أهمية السيولة النقدية في القطاع المصرفي:

تشير السيولة النقدية إلى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، سواء ما يتعلق بعمليات السحب اليومية أو تمويل الأنشطة التشغيلية. وتعد إدارة السيولة من المهام المحورية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار القطاع المصرفي وسمعته.

ثانياً: مخاطر السيولة - أبعادها وتحدياتها:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنوك على تنفيذ معاملاتها أو الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، ويمكن تصنيفها إلى:

1- مخاطر سيولة الأصول: وتعني صعوبة تحويل الأصول إلى نقد بسرعة دون تكبد خسائر كبيرة، نتيجة ضعف السيولة السوقية.

2- مخاطر سيولة التمويل: وتشير إلى نقص التدفق النقدي اليومي اللازم لتغطية النفقات الأساسية.

العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة:

داخلية:

1- ضعف تخطيط السيولة من حيث آجال الاستحقاق.
2- سوء توزيع الأصول.
3- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى حقيقية.

خارجية:

1- الركود الاقتصادي.
2- الأزمات الحادة التي تطال الأسواق المالية.
3- أدوات وتقنيات إدارة السيولة.
4- تحليل التدفقات النقدية.
5- تحليل فجوة السيولة بين الأصول والخصوم.
6- مراقبة نسب السيولة.
7- أنظمة إدارة الأصول والخصوم.

زاهر محمد الرحومي *

8- خطط التمويل الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة:

تُعد إدارة مخاطر السيولة من الركائز الأساسية للحوكمة المصرفية السليمة، وتهدف إلى تفادي التعثر في الوفاء بالالتزامات المالية بسبب نقص الموارد النقدية. وتتم عبر:

1- الامتثال للضوابط الرقابية والقانونية.
2- تحقيق توازن بين السيولة والربحية.
3- تقييم التدفقات النقدية اليومية والمتوقعة.
4- إعداد خطط طوارئ مرنة.
5- إعطاء الأولوية للسيولة عند توظيف الموارد.

مؤشرات السيولة في البنوك:

تُستخدم مؤشرات السيولة لتقييم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها النقدية دون تعثر، وتُعد من الأدوات المحورية في الرقابة المالية. ومن أبرز هذه المؤشرات:

-نسبة تغطية السيولة (LCR): تقيس مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يومًا من الضغوط المالية، وهي مؤشر رئيسي وفق بازل III.

-نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تقيس مدى اعتماد البنك على مصادر تمويل مستقرة لتغطية أصوله والتزاماته طويلة الأجل، مما يعزز المرونة المالية على المدى المتوسط والطويل.

-نسبة السيولة القانونية (SLR): تمثل الحد الأدنى من الأصول السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها مقابل الودائع، وفق تعليمات الجهة الرقابية.

-نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تعكس مدى توفر النقد أو الأصول القابلة للتحويل الفوري، وتشير إلى الجاهزية المالية لمواجهة الالتزامات المفاجئة.

الاعتماد على هذه المؤشرات ضمن إطار رقابي دقيق يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الملاءة المالية للبنوك، وتحقيق توازن بين الأمان المالي والكفاءة التشغيلية.

ثالثاً: الخدمات والمنتجات المالية كحلول لتعزيز السيولة

مع التطور الرقمي والتقني، أصبحت الحلول المالية الذكية، خصوصًا خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، أدوات استراتيجية لتوسيع قاعدة العملاء، وجذب النقد المتداول خارج البنوك إلى النظام المالي الرسمي.

رابعاً: «موبايل موني» من كاك بنك - نموذج فعّال لتعزيز السيولة:

أطلق كاك بنك محفظة موبايل موني كمنصة رقمية شاملة تمكّن الأفراد والتجار من إجراء معاملاتهم المالية عبر الهاتف المحمول بسهولة وأمان. وقدمت هذه المحفظة خدمات متعددة:

-التحويلات المالية بكل أنواعها:

دفع الفواتير، المدفوعات التجارية، المدفوعات الحكومية، الربط بالحسابات البنكية لتسهيل إدارة النقد.

-ساهمت هذه المنظومة في:

جذب شرائح واسعة إلى التعامل المصرفي، تقليل الاعتماد على النقد الورقي، رفع معدلات السيولة داخل البنك بشكل يومي، دعم جهود التحول الرقمي والشمول المالي.

خامساً: نحو استراتيجية مصرفية وطنية لإدارة السيولة والتحول الرقمي:

تؤكد التجربة العملية أن تعزيز السيولة لا يتطلب فقط أدوات رقابية وإدارية، بل يتطلب أيضًا بيئة رقمية مرنة، واستراتيجيات فاعلة لتوسيع الخدمات المالية وتقديمها بشكل مبتكر. ومن هنا تبرز الحاجة لتكامل الجهود بين البنوك، والبنك المركزي، وشركات الاتصالات، ومزودي الخدمات، لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة السيولة والتحول الرقمي المالي.

*مدير فرع 22 مايو - كاك بنك

تعزيز السيولة أمر يتطلب بيئة رقمية مرنة واستراتيجيات فاعلة لتوسيع الخدمات المالية وتقديمها بشكل مبتكر

مؤشرات قياس السيولة النقدية في البنوك.. أدوات فعالة لتعزيز الاستقرار المالي

في عالم مصرفي تتسارع فيه المتغيرات وتتنامى فيه التحديات، تُصبح السيولة النقدية بمثابة العمود الفقري الذي تستند إليه البنوك في الحفاظ على استمراريتها وتعزيز قدرتها التشغيلية. غير أن توفر السيولة وحده لا يكفي، إذ تبرز الحاجة إلى توفير أدوات تحليلية دقيقة تمكّن الإدارة من قياس مستويات السيولة بشكل منتظم وموضوعي لاتخاذ القرارات المناسبة ، وبما أن القطاع المصرفي بات يعمل في بيئة متغيرة باستمرار ، فلم تعُد عملية قياس السيولة إجراءً رقابيًا فحسب، بل أصبحت تمثّل انعكاسًا مباشرًا لمستوى الاحتراف في إدارة الموارد المالية وتوظيفها بكفاءة. ومن هذا المنطلق، تسلّط هذه المقالة الضوء على أبرز مؤشرات تحليل السيولة النقدية، وكيفية قراءتها وتوظيفها في تقييم الأداء المالي للبنوك لضمان سلامة الأداء المالي والتشغيلي.

أثر السيولة على الاستقرار المالي والثقة في النظام المصرفي

تُعد السيولة النقدية من المرتكزات الحيوية التي يستند إليها الاستقرار المالي، إذ تلعب دورًا حاسمًا في تمكين البنوك من الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمقترضين والمؤسسات المالية الأخرى. فعندما تتوافر لدى البنوك مستويات كافية من السيولة، فإنها تكون أكثر قدرة على مواجهة أي ضغوط مؤقتة أو طلبات سحب مفاجئة دون اللجوء إلى إجراءات طارئة أو بيع أصولها بأسعار منخفضة.

وتُمكّن السيولة الكافية البنوك من الاستمرار في منح التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويُكرس دور البنوك كوسيط مالي فاعل. أما في الحالات التي تُقيد فيها السيولة، فإن ذلك ينعكس سلبًا على قدرة البنوك في تقديم الائتمان، ما يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي وخلل في الدورة المالية، لذا فإن الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة لا يُعد فقط مسألة إدارية داخلية، بل هو عنصر استراتيجي في بناء الثقة العامة وتعزيز متانة القطاع المصرفي، كما أنه يُعتبر من المعايير التي تستند إليها الجهات الرقابية لتقييم الجاهزية والالتزام بالمعايير الدولية مثل مقررات بازل .

أحدث نسب تحليل السيولة في البنوك

تعد نسب السيولة أحد المقاييس المالية التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتحويل أصولها إلى نقد بسرعة دون تكبد خسائر كبيرة ودون الحاجة لمساعدة خارجية. وتوفر نسب السيولة مؤشرات واضحة حول وضع سيولة البنك وقدرته على سداد التزاماته وتغطية نفقاته التشغيلية والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة لتوليد الإيرادات، حيث لم تعد هذه النسب مؤشر فقط لتقييم الجاهزية النقدية، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من التحليل المالي الداخلي والتخطيط الاستراتيجي لضمان استمرارية واستقرار عمل البنوك وتتمثل أهم النسب الحديثة لقياس السيولة النقدية للبنوك في المؤشرات التالية:

1. نسبة تغطية السيولة (LCR - Liquidity Coverage Ratio):

حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية قصيرة الأجل (خلال 30 يومًا) باستخدام أصول عالية الجودة وسهلة التسييل وهي أحد المؤشرات التي أضيفت مؤخراً

هشام القباطي *

من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفة ويجب أن لا تقل النسبة عن 100% وفقًا لمقررات بازل III ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

حيث أن:

● الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA): تشمل الأصول التي يمكن بيعها بسهولة وبسرعة في الأسواق المالية دون خسائر كبيرة، مثل السندات الحكومية أو الأرصدة النقدية لدى البنوك المركزية.

● صافي التدفقات النقدية الخارجة: الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة (مثل سحب الودائع، ودفع الالتزامات) والداخلة المتوقعة خلال 30 يومًا.

2. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR - Net Stable Funding Ratio):

وتقيس مدى قدرة البنك على تمويل أصوله طويلة الأجل باستخدام مصادر تمويل مستقرة من خلال تحديد صافي التمويل المستقر المتاح لدى البنك والتمويل المستقر المطلوب لفترة تزيد عن عام يجب ألا تقل النسبة عن 100%. ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

الإدارة المتوازنة للسيولة ركيزة أساسية لضمان استقرار الأداء المالي للبنوك وتعزيز ثقتها لدى المودعين والمستثمرين

حيث أن:

● التمويل المستقر المتاح: يشمل مصادر التمويل التي تعتبر مستقرة على المدى الطويل مثل (الودائع لأجل - رأس المال -الالتزامات طويلة الأجل.

● التمويل المطلوب: يمثل قيمة الأصول التي تحتاج إلى تمويل مستقر مثل القروض طويلة الأجل والاستثمارات ذات السيولة المنخفضة.

3. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

تقيس مدى توفر الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وكلما ارتفعت النسبة، ارتفعت قدرة البنك على تلبية الطلب على السيولة لكن في المقابل النسبة المرتفعة جدًا قد تعني أن البنك لا يستثمر بشكل كافٍ لتحقيق أرباح ويتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

4. نسبة فجوة السيولة (Liquidity Gap Ratio):

وهي تحليل يدرس الفرق (الفجوة) بين الأصول والخصوم المستحقة حسب آجل استحقاقها خلال فترات زمنية مختلفة (مثل 7 أيام، 30 يومًا، 3 شهور...) وتهدف إلى معرفة متى وأين يمكن أن يواجه البنك نقصًا في السيولة النقدية لعمل خطة توفير سيولة مسبقاً لضمان الوفاء بسداد الالتزامات في وقتها دون تأخر وكذلك تفيد في التعرف على فائض السيولة المتاح للاستثمار بالإضافة الى المساعدة في التنبؤ بأزمات السيولة المستقبلية.

اختبارات الضغط على السيولة (Liquidity Stress Testing) أداة متقدمة لقياس السيولة

تُستخدم هذه الاختبارات لمحاكاة ظروف اقتصادية وسوقية غير اعتيادية قد يتعرض لها البنك، مثل سحب كبير غير متوقع للودائع أو تدهور حاد في قيمة الأصول السائلة، وذلك بهدف تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في ظل هذه الظروف. ويتم إعداد سيناريوهات متعددة تشمل أزمات فردية (مرتبطة بالبنك نفسه) أو أزمات سوقية شاملة، مع تحليل الفجوات التمويلية المحتملة وتحديد نقاط الضعف، مما يساعد في تعزيز الجاهزية وتطوير خطة تمويل طارئة فعّالة وتمثل هذه الاختبارات أحد المتطلبات التنظيمية

لضمان سلامة ومتانة البنك في تحمل أزمات السيولة والسوق المختلفة.

أهمية مؤشرات قياس السيولة النقدية لتبني مقاربة متوازنة في إدارة السيولة

تحليل مؤشرات السيولة يمثل أداة حيوية في دعم قرارات الإدارة وتعزيز القدرة على التوازن بين متطلبات التشغيل والاستقرار المالي، حيث تُعد الإدارة المتوازنة للسيولة ركيزة أساسية لضمان استقرار الأداء المالي للبنك وتعزيز ثقته لدى المودعين والمستثمرين، حيث تجمع بين متطلبات الامتثال، الحفاظ على الجاهزية، وتحقيق العائد ويتجلى أثره في الجوانب التالية:

1. تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية: إدارة السيولة وفق نهج متوازن ومؤشرات واضحة تضمن توافر النقد الكافي لتغطية النفقات والسحوبات المفاجئة، دون تعطيل القدرة على توظيف هذه السيولة في فرص استثمارية مدروسة. هذا التوازن يُمكّن البنك من التعامل مع الفجوات التمويلية المؤقتة دون الحاجة إلى حلول طارئة قد تكون مكلفة أو محفوفة بالمخاطر.

2. تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة:

السيولة الزائدة قد تقلل من العوائد، بينما الإفراط في استثمارها قد يؤدي إلى اختناقات عند الحاجة الفورية للنقد. المقاربة المتوازنة تعني تحقيق توزيع مدروس للسيولة بين الأصول السائلة للغاية، والأصول القابلة للتسييل، والأدوات الاستثمارية ذات العائد، بما يحافظ على قدرة البنك على تلبية التزاماته وتحقيق الأرباح في آن واحد.

3. تعزيز الامتثال التنظيمي: تساعد هذه المقاربة في الالتزام الدقيق بالمعايير الرقابية، مثل نسب السيولة التي يفرضها إطار «بازل III»، والتي تتطلب احتفاظ البنوك بأصول عالية الجودة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. الإدارة المتوازنة تُسهل المحافظة على تلك النسب دون التأثير على السيولة التشغيلية أو فرص الاستثمار.

4. رفع الجاهزية لمواجهة الأزمات: من خلال المحافظة على «هامش أمان» من الأصول السائلة وخطط استجابة طارئة، تتيح المقاربة المتوازنة للبنك مواجهة الأزمات المحتملة (مثل ضغوط السوق أو تهافت العملاء على السحب) بكفاءة، ما يعزز استقراره ويقلل الحاجة إلى دعم خارجي أو تدخل من السلطات الرقابية.

5. دعم الثقة واستقرار النظام المالي ككل: البنوك التي توازن بين المرونة والربحية تُسهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي، حيث تكون قادرة على مواصلة الإقراض والوفاء بالتزاماتها حتى في فترات الضغوط. هذا يعزز من استقرار القطاع المصرفي ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

> **الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة لا يُعد فقط مسألة إدارية داخلية، بل عنصراً استراتيجياً في بناء الثقة العامة وتعزيز متانة القطاع المصرفي**

دروس مستفادة من الأزمات العالمية السابقة

كشفت الأزمات المالية التي عصفت بالعالم خلال العقود الأخيرة عن أهمية السيولة النقدية بوصفها خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات الاقتصادية. فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 و جائحة كوفيد19- أن ضعف السيولة، حتى في المؤسسات الكبرى، قد يؤدي إلى انهيارات مفاجئة.

كما حدث مع «ليمان براذرز» الذي كان انهياره أحد أبرز نتائج ازمة الرهون العقارية 2008 نتيجة اعتماد البنك على تمويلات قصيرة الأجل حيث واجه مشكلة كبيرة في تسييل الأصول عندما انهار سوق العقارات الأمريكي، وفي ظل تزايد خسائر الأصول والقلق بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، اضطر البنك إلى إعلان إفلاسه.

وكذلك ما حدث لبنك بانكوسوكا» Banco Soffian» في إندونيسيا حيث تعرض البنك في العام 2020 لضغوط شديدة على السيولة بسبب سحب الودائع وانخفاض الطلب على القروض في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد19-. وكان البنك يعاني من نقص في الأصول السائلة اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل ورغم تدخلات البنك المركزي الإندونيسي وتوفير السيولة للبنوك المحلية، إلا أن البنك لم يكن قادرًا على تحمل الضغوط، مما أدى إلى توقفه عن العمل في النصف الثاني من عام 2020 .. ومن هاتين الأزمتين، يُمكن استخلاص عدد من الدروس الجوهرية، أبرزها:

- أهمية الحفاظ على مستويات مرنة من السيولة تتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.
- ضرورة التنويع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد المفرط على أدوات قصيرة الأجل.
- تكامل إدارة السيولة مع استراتيجيات المخاطر والحوكمة كجزء من الرؤية الشاملة للمصرف.
- الاستفادة من هذه الدروس تمثل حجر الزاوية في بناء أنظمة مصرفية أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات المستقبلية، دون الإخلال بوظائفها الأساسية أو زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي.

الخلاصة:

وتبقى الخلاصة أن تبنى البنوك لتحليل مؤشرات السيولة يعد أداة هامة لضمان تمكينها من تحقيق مقاربة متوازنة في إدارة السيولة التي تمثل خطوة أساسية لضمان استقرارها ونجاحها على المدى الطويل وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام ، ومن خلال الجمع بين المرونة، الربحية، والامتثال للتنظيمات، والاستعداد للأزمات، تستطيع البنوك الحفاظ على توازن دقيق يضمن توافر السيولة الكافية لدعم العمليات اليومية، وفي نفس الوقت استثمار هذه السيولة بشكل يؤدي إلى تعظيم العوائد وتقليل المخاطر ، وبشكل عام يمكن القول أن هذه المقاربة هي السبيل لتعزيز الثقة في المؤسسات المالية وضمان استدامتها في عالم اقتصادي سريع التغير.

*مدرب تحليل مالي - مدير المخاطر - بنك الأمل للتمويل الأصغر

في ظل التحديات الاقتصادية المتصاعدة، أصبح الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة النقدية يشكل تحدياً حقيقياً للبنوك، حيث تتقلص مصادر التمويل وتزداد الضغوط على النظام المصرفي ، خاصة في فترات الأزمات والانكماشات، ولذلك تعد إدارة السيولة النقدية في البنوك والمؤسسات المصرفية من أهم الجوانب المالية التي تؤثر على الاستقرار المالي والأداء العام لها ، كون السيولة النقدية تمثل قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات المحددة دون الحاجة إلى تصفية أصوله بخسارة أو اللجوء إلى مصادر تمويل مكلفة.

السيولة النقدية.. التحدي الحقيقي للبنوك

وسام الحكيمي*

مفهوم السيولة النقدية في البنوك

تعريف السيولة النقدية يشير إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية عند استحقاقها، سواء كانت تلك الالتزامات تجاه المودعين، أو الجهات التنظيمية، أو الأطراف الأخرى. وتتطلب السيولة توفر أصول يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة دون أن تفقد قيمتها السوقية.

مكونات السيولة في البنوك

تنقسم السيولة النقدية في البنوك إلى نوعين رئيسيين:

-السيولة الداخلية: وتشمل النقد المحتفظ به في البنك، والأرصدة الجاهزة في الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى، والأصول السريعة التسييل.

-السيولة الخارجية: وهي إمكانيات التمويل الطارئ، مثل خطوط الائتمان غير المسحوبة أو إمكانية الاقتراض من البنك المركزي.

أهمية السيولة النقدية

تتجلى أهمية السيولة النقدية من خلال ضمان استمرار البنوك في تقديم خدماتها المصرفية ومنها :

- ضمان استمرارية العمليات المصرفية.
- الوفاء بالتزامات العملاء عند السحب أو التحويل.
- تعزيز الثقة لدى المودعين والمستثمرين.
- الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية والمعايير الاحترازية.
- القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية المفاجئة.

العوامل المؤثرة في إدارة السيولة

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في إدارة السيولة النقدية للبنوك والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أولاً: العوامل الاقتصادية:

تؤثر التقلبات الاقتصادية مثل معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وسرعة النمو الاقتصادي على حركة الودائع والإقراض، مما ينعكس على السيولة.

ثانياً: العوامل التنظيمية:

تتطلب الأنظمة الرقابية احتفاظ البنوك بنسب محددة من الأصول السائلة، ما يفرض ضغوطاً على إدارة السيولة، خصوصاً في ظل معايير احترازية صارمة.

ثالثاً: العوامل التشغيلية:

وتشمل هذه العوامل السياسات الداخلية للبنوك، وهيكل الميزانية، ومستوى الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل، والسياسات الائتمانية.

رابعاً: العوامل التكنولوجية:

أدت التكنولوجيا إلى سرعة تنفيذ العمليات، مما رفع من الحاجة إلى سيولة فورية لمواكبة تغيرات السوق ومتطلبات العملاء في الزمن الحقيقي.

التحديات الاقتصادية في إدارة السيولة

أولاً: التقلّبات المالية العالمية:

تؤدي الأزمات المالية، وارتفاع مستويات الدين العام، وتذبذب العملات إلى ضغوط على أسواق السيولة، وتدفع البنوك إلى الاحتفاظ بمخزون أعلى من السيولة.

ثانياً: الأزمات الصحية والطوارئ:

أظهرت الأحداث الأخيرة أن الطوارئ مثل الجوائح قد تسبب تدفقات مفاجئة للودائع أو السحوبات، وتدفع إلى تشنج الأسواق الائتمانية.

ثالثاً: تشدد المتطلبات التنظيمية:

فرضت الأطر التنظيمية الحديثة نسب تغطية مرتفعة للسيولة، مما يُصعّب على البنوك تحقيق توازن بين السيولة والربحية.

رابعاً: التغيرات في سلوك العملاء:

أصبح العملاء يتوقعون الحصول على السيولة بسرعة من خلال الخدمات الرقمية، مما يقلل من قدرة البنك على التنبؤ بالاحتياجات الفعلية للسيولة.

استراتيجيات إدارة السيولة النقدية في البنوك

أولاً: التنبؤ بالتدفقات النقدية:

تعتمد البنوك على نماذج تحليلية معقدة تتضمن بيانات تاريخية وسيناريوهات محتملة للتدفقات الداخلة والخارجة، لتحديد الفجوات الزمنية التي قد تؤثر على السيولة.

ثانياً: إدارة الفجوة الزمنية:

تقوم البنوك بمقارنة آجال استحقاق الأصول مقابل الخصوم، وتحقيق التوازن لتقليل مخاطر السيولة الناتجة عن سوء التوقيت.

ثالثاً: استخدام أدوات التمويل قصيرة الأجل:

تلجأ البنوك إلى أسواق ما بين البنوك، أو الاقتراض قصير الأجل لتغطية أي نقص في السيولة الطارئة.

رابعاً: الاحتفاظ باحتياطيات نقدية:

يُعتبر الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل نقد سائل أو أصول قريبة من النقد أحد الحلول التقليدية لإدارة السيولة، رغم ما قد يسببه من انخفاض في العائد.

خامساً: تفعيل إدارة الأصول والخصوم:

تشكل لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) العقل المدبر لقرارات السيولة، حيث تُدرس السياسات اليومية والاستراتيجية لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة متوازنة.

الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز إدارة السيولة

أولاً: الأنظمة المصرفية المتقدمة:

ساهمت الأنظمة المصرفية في تقديم أدوات دقيقة لتحليل السيولة، بما في ذلك إعداد تقارير دورية وتوقعات مستقبلية، تساعد في اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات:

تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للسيولة بدقة، من خلال تحليل أنماط استخدام العملاء، وتدفقات الأسواق المالية.

ثالثاً: استخدام تقنيات السجلات الموزعة:

يُعزز استخدام تقنية البلوك تشين من كفاءة تسجيل العمليات المصرفية، ويزيد من الشفافية، ويُقلل من مدة تنفيذ المعاملات، مما يسرّع دوران السيولة.

إدارة السيولة في أوقات الأزمات

في فترات الأزمات، تُختبر قدرة البنك على مواجهة التزامات مفاجئة، ومن ثمّ تصبح إدارة السيولة أكثر أهمية:

- تفعيل خطط الطوارئ.
- زيادة احتياطيات الأصول السائلة.
- تفعيل خطوط الائتمان الطارئة.
- إجراء اختبارات التحمل المالي.
- التواصل المستمر مع الجهات التنظيمية.

التوجهات المستقبلية في إدارة السيولة

أولاً: تعزيز التكامل بين السيولة والربحية:

يُتوقع من البنوك التوجه نحو استراتيجيات تحقق التوازن بين تحقيق العائد والحفاظ على السيولة.

ثانياً: تطوير نماذج التنبؤ الذكية:

سيعتمد المستقبل على أدوات ذكاء صناعي قادرة على محاكاة سلوك السوق والعملاء في مختلف السيناريوهات.

ثالثاً: رفع مستوى الشفافية والحوكمة:

ستلعب الحوكمة الفعالة دوراً في الحد من الممارسات الخاطئة، وتعزيز فعالية إدارة السيولة ضمن الأطر الأخلاقية والرقابية.

الخلاصة:

تمثل إدارة السيولة النقدية تحدياً جوهرياً للبنوك في العصر الحديث، لاسيما مع تصاعد الأزمات الاقتصادية، والتغيرات السريعة في أسواق المال حيث يتطلب الأمر توافر إطار استراتيجي متكامل يجمع بين المهارات البشرية، والقدرات التحليلية، والتكنولوجيا المتقدمة، مع الالتزام بمعايير رقابية تضمن توازن الأداء والاستقرار المالي. ولذلك فإن البنوك القادرة على تطوير منظومات إدارة سيولة متطورة ستكون الأكثر قدرة على الصمود والنمو في بيئة مالية سريعة التغير.

وفقاً لمؤشرات البنك الدولي:

الشمول المالي ودوره في حصول العملاء على الخدمات المالية والمصرفية

د. عيسى أبو حليقه

يعتبر الشمول المالي مهم جدا في حصول العملاء (أفراد وشركات ومنظمات وغيرها) على الخدمات المالية والخدمات الإلكترونية بحيث تلبي احتياجاتهم وتنال رضاهم.

ويقصد بالشمول المالي حصول كافة العملاء (مزارعين – موظفين – رجال أعمال – مهندسين – مهمشين – شركات – منظمات إلخ) على خدمات مالية ومصرفية متنوعة (حسابات جارية – حسابات ادخار – ودائع استثمارية – تمويلات وقروض - تأمين – حوالات مالية – خدمات إلكترونية رقمية إلخ) بحيث تلبي احتياجاتهم ويتم تقديم هذه الخدمات المالية والمصرفيه بمسؤولية وتحقق الاستدامة المالية للمؤسسة والأفراد والشركات.

ويعتبر فتح حسابات بنكية للعملاء بمختلف شرائحهم ومستوى دخلهم ونطاقهم الجغرافي (ريف – حضر) أهم خطوة نحو تحقيق الشمول المالي حيث يعاني السكان خاصة في البلدان النامية من صعوبة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية نظرا لمستوى الدخل والنطاق الجغرافي وصعوبة وصول الخدمات المالية إلى الأماكن البعيدة جغرافيا عن المدن الرئيسية وخاصة سكان الريف.

وتشير الدراسات والأبحاث أن الحوالات المالية تعد المدخل الرئيسي نحو تحقيق الشمول المالي فالكثير من الناس يستخدم خدمة الحوالات المالية أكثر من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى.

ومع ازدياد الأنشطة التجارية وخاصة المنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة أصبح من الضروري تقديم خدمات مالية متكاملة وشاملة منها خدمات التأمين والتمويلات والقروض الائتمانية بهدف التوسع في الأنشطة والاستثمار.

ووفقا لتقرير البنك الدولي يلاحظ أنه تم تجاوز خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي 2011 و2017.

وحتى عام 2017، كان لدى 11% من البالغين حول العالم حساب مصرفي. وتم الآن إطلاق الخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة - في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع.

ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى للحصول على هذه الخدمات.

ووفقا لتقرير «قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية» بعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية تمكُّن البالغين في أكثر من 140 بلداً من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية .

وعالمياً، يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.

> **يمتلك ٦٩٪ من البالغين، أي ٣,٨ مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر**

الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. وحالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى.

ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة.

ويقوم حوالى 20 مليونا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في مصر.

أهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي

تعتبر كينيا النموذج الأفضل في دور أهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي حيث أن أكثر من 70% من الكينيين يستخدمون الهاتف المحمول لإجراء معاملات من حساباتهم عبر الهاتف المحمول وفي منغوليا، زادت نسبة امتلاك حسابات مالية من أقل من 5% إلى حوالى 20 %

ازدياد عدد العمليات المالية الرقمية في الصين

شهدت الصين تألقا كبيرا في مجال المدفوعات الرقمية وعملية الدفع الإلكتروني حيث شهدت نموا كبيرا حيث ازداد عدد من لديهم حسابات بنكية ويستخدمون الإنترنت لدفع فواتيرهم من 24% إلى 57%. ويأتي مع الإنترنت والتجارة الإلكترونية البيانات الكبرى، التي تجعل حصول الشركات الصغيرة على الائتمان أكثر يسرا في عدد متزايد من الأسواق.

الخلاصة

ستؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تحسين التحول إلى المعاملات الرقمية وإلى خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. على سبيل المثال، فإن لوائح المعاملات المالية الإلكترونية في السنغال، والمقترنة بالسياسات المنظمة للمعاملات الرقمية، فتحت السوق للمزيد من مُصْدري الأموال الإلكترونية وزادت من إمكانية الحصول على الخدمات المالية.

وبالرغم من الجهود الدولية وخاصة البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات المالية الدولية في تحقيق أهداف الشمول المالي إلا أن هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات خاصة في البلدان النامية . لكن مع تطور التكنولوجيا المالية الرقمية أصبح من الممكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال التطبيقات الإلكترونية وانتشار شركات المحافظ الإلكترونية في مختلف دول العالم.

يشهد العالم تحولًا رقميًا متسارعًا في الخدمات المصرفية، رافقه ازدياد النزاعات القضائية المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية، مما أوجد تحديات جديدة أمام القضاء. وبينما تسعى دول عربية عديدة لتطوير تشريعاتها لمواكبة هذا التحول، لا تزال دول أخرى، ومنها اليمن، تفتقر لإطار قانوني متكامل لمعالجة هذه النزاعات، مما يستدعي من القضاء التكيف مع واقع التكنولوجيا المالية الحديثة وتأثيرها على التعاملات اليومية.

دور القضاء اليمني في مواجهة الجرائم المصرفية الرقمية (تحديات الواقع وآفاق المستقبل)

أ. أسامة الشوخي*

دور القضاء في فض المنازعات المصرفية الناشئة عن الخدمات المصرفية الرقمية

شهدت التشريعات المصرفية في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة تطوراً لافتاً في مواجهة التحوّل الرقمي. فقد شرّع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020 مفاهيم «البنك الرقمي» وأسلوب تقديم الخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية، كما نظر البنك المركزي المصري في 2023 إصدار قواعد لترخيص البنوك الرقمية والإشراف عليها، تتضمن اشتراطات رأس المال وخطط الأمن السيبراني ، كذلك أصدرت الإمارات قوانين جديدة لتنظيم الأصول الافتراضية، أبرزها «قانون تنظيم الأصول الافتراضية في دبي» رقم 4 لسنة 2022 الذي أسس سلطة تنظيمية لحوكمة العملات الرقمية، وعلى مستوى المناطق المالية، صادق مركز دبي المالي العالمي في 2024 على أول قانون عالمي للأصول الرقمية وقانون ضمانات عقارية محدث بهدف مواكبة التطورات التقنية، كما تبنت دول عربية أخرى إطارات تنظيمية متخصصة للخدمات المصرفية الرقمية (مثل إرشادات مصرفية بالبحرين والسعودية والأردن)، ساعيةً إلى تحقيق التوازن بين الابتكار المالي وحماية المستهلكين. ويُلاحظ في المجمل أن معظم الهيئات التنظيمية العربية تقيّم مزايا البنوك الرقمية ومخاطرها عبر تطبيق نصوص قانونية قائمة على الشركات الناشئة، أو إنشاء أطر عمل مخصصة.

أمثلة على قضايا مصرفية رقمية

تشير التقارير إلى بروز قضايا جديدة أمام القضاء تتعلق بالمعاملات المصرفية والمالية الرقمية. فعلى سبيل المثال، قضت محكمة دبي في 2024 بجواز استخدام العملات المشفرة في دفع الرواتب عند نص العقد عليها، ففي قضية رقم 2024/1739، حكمت المحكمة الابتدائية لصالح موظف أقام دعوى ضد صاحب عمله الذي امتنع عن دفع جزء من راتبه بعملة "Eco Watt" المشفرة المنصوص عليه في عقد العمل، وأشارت المحكمة إلى أهمية دمج العملات الرقمية ضمن الأطر القانونية الإماراتية بما يتوافق مع أحكام قانون المعاملات المدنية والمرسوم الاتحادي للمعاملات الإلكترونية.

وفي مثال آخر من دبي، أدى نزاع حول صفقة شراء عملات رقمية بقيمة 163 ألف درهم إلى تحويل القضية من النيابة العامة إلى القضاء المدني بعد عدم كفاية الأدلة لرفع دعوى جزائية، حيث اتهم المشتري البائع بالاحتيال عقب فشل تحويل العملات إلى محفظته. ويبرز هذا المثال دور القضاء في التعامل مع النزاعات الجديدة الناتجة عن التكنولوجيا المالية والعقود المرتبطة بالعملات الرقمية.

وتبرز أهمية الإشارة هنا إلى أن مثل هذه القضايا توضح كيف دخلت المحاكم مرحلة جديدة تتطلب فهمًا معمقًا لتقنيات البلوكشين والعملات المشفرة.

التحديات التي تواجه القضاء في المنازعات الرقمية

تستدعي الخصوصيات التقنية للخدمات المالية الرقمية تحديات جديدة أمام المنظومة القضائية. فعملية تتبّع العملات الرقمية والمعاملات المشفرة عبر شبكات البلوكشين تتطلب أدوات تحقيق متقدمة وخبرة تقنية؛ إذ تُجرى هذه العمليات بطرائق مشفرة ولا مركزية تجنب تتبع المتهمين بسهولة.

ويحتاج القاضي إلى إثبات أسانيد رقمية موثقة، بينما قد يعوز الأجهزة العدلية نظم تحليل إلكتروني متطورة لدعم الإجراءات، كما يواجه القضاة ثغرات تنظيمية عندما تسبق الممارسات التقنية التشريعات؛ فهو ملزم بتطبيق نصوص قديمة لا تغطي صراحة النشاطات الرقمية الجديدة.

وفي هذا السياق، واجهت الجهات الرقابية التحدي ذاته في إيجاد توازن بين تشجيع الابتكار المالي وحماية المستهلك، وعلى القضاء أن يستلهم هذا المبدأ، عبر تعزيز مهارات المحاكم القانونية المخصصة للنزاعات المالية الرقمية، والاعتماد على خبراء فك الشفرة الرقمية وخبرات البيانات المالية. كذلك فإن الطبيعة العابرة للحدود للخدمات المصرفية الرقمية تزيد التعقيد؛ فقد تنشأ عمليات إلكترونية بين أطراف في دول مختلفة، مما يستلزم تنسيقاً قضائياً عابراً للحدود وأحياناً مفاوضات حكومية مثل طلب مساعدة قضائية دولية لاسترداد أموال، كل ذلك يستوجب تهيئة حاضنة قضائية متخصصة في مواجهة الجريمة المالية المصرفية الإلكترونية وتقديم الأدلة الرقمية، وهو ما لا يزال في طور التأسيس في كثير من الدول العربية.

> لا يزال القضاء اليمني يفتقر إلى نصوص واضحة تنظم المعاملات الإلكترونية أو العملات الرقمية، ما يحد من فاعليته في التصدي لجرائم الاحتيال المالي الإلكتروني

تجارب الدول العربية في مواكبة التحول الرقمي المصرفي

أدركت دول عربية عدة خطورة غياب التنظيم القانوني للخدمات المصرفية الرقمية، فسارعت إلى إصدار أطر تشريعية حديثة:

- **مصر:** أقر البنك المركزي قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، مع إصدار قواعد خاصة بترخيص البنوك الرقمية، متضمنة خطط الأمن السيبراني لحماية العملاء.
- **الإمارات:** أصدرت دبي قانون تنظيم الأصول الافتراضية رقم 4 لسنة 2022، وأنشأت سلطة تنظيمية للأصول الرقمية، كما اعتمد مركز دبي المالي العالمي في 2024 قانوناً شاملاً للأصول الرقمية والضمانات العقارية.
- **السعودية والبحرين والأردن:** تبنت هذه الدول أنظمة رقابة مرنة، وأطلقت مبادرات لدعم التكنولوجيا المالية (Fintech)، مما يعزز الابتكار مع الالتزام بالمعايير الرقابية.

هذه المبادرات تؤكد توجه الدول العربية نحو بناء بيئات مالية مصرفية رقمية آمنة وجاذبة للاستثمار.

التحديات القضائية في النزاعات المصرفية الرقمية

تواجه المنظومة القضائية عموماً عدة صعوبات أبرزها:

- التقنية المعقدة: تتبع العملات الرقمية يحتاج تقنيات تحليل شبكات البلوكشين وخبرات تقنية متقدمة.
- القصور التشريعي: كثير من النصوص الحالية لا تغطي المعاملات الإلكترونية الحديثة.
- ضعف الإثباتات الرقمية: تفتقر المحاكم إلى أدوات توثيق الأدلة الرقمية وضمان سلامتها أثناء التحقيق والمحاكمة.
- الطبيعة العابرة للحدود: المعاملات الرقمية غالبًا ما تتم عبر عدة دول، مما يصعب مسألة الاختصاص القضائي والتنفيذ.

تفرض هذه التحديات ضرورة تطوير منظومة عدلية قادرة على التعامل مع الأدلة المالية المصرفية الرقمية وإصدار أحكام عادلة وسريعة.

القضاء اليمني: تحديات الواقع وفرص المستقبل

في اليمن، لا تزال البيئة المصرفية الرقمية في طور النشأة ، وسط انقسام مؤسسات الدولة وتحديات اقتصادية وأمنية. ويفتقر القضاء إلى نصوص واضحة تنظم المعاملات الإلكترونية أو العملات الرقمية، ما يحد من فاعليته في التصدي لجرائم الاحتيال المالي الإلكتروني.

رغم ذلك وبهدف تجاوز صعوبات وتحديات الافتقار إلى منظومة قضائية قانونية يمنية تتوافق مع طبيعة واهمية الواقع الذي يفرضه المجال التقني والرقمي على التعاملات المالية والقطاع المصرفي هناك مبادرات متميزة تؤكد حقيقة التوجه نحو بناء منظومة قضائية قانونية يمنية قادرة على مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات التي تفرضها بيئة التطورات المالية المصرفية الرقمية وفي هذا السياق نظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان، بالتعاون مع جمعية البنوك اليمنية، يوم الخميس 20 فبراير 2025، ورشة عمل بعنوان «دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية» في المعهد العالي للقضاء، بمشاركة 70 ممثلًا عن القضاء والقطاع المصرفي، افتتح الورشة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين، مؤكدًا دور القضاء في دعم الاقتصاد الوطني وحل النزاعات المصرفية، مشيدًا بالمشاركة الواسعة وأوراق العمل، ومعبرًا عن أمله بالخروج بتوصيات عملية.

وأشار نائب وزير العدل القاضي إبراهيم الشامي إلى أن الجرائم الإلكترونية أصبحت عابرة للحدود وتحتاج تحديث التشريعات وتدريب القضاة، فيما أكد عميد المعهد العالي للقضاء القاضي الدكتور محمد الشامي على تكامل الجهود لحماية الحقوق وتحقيق العدالة. وأوضح رئيس المكتب الفني بوزارة العدل القاضي خالد البغدادي أن القطاع المصرفي الأكثر تعرضًا لمخاطر الجرائم الإلكترونية، داعيًا لتطوير التشريعات وتعزيز قدرات القضاء.

من جانبه، شدد عضو مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الدكتور حمود النجار على أهمية القضاء كعنصر أساسي لحل منازعات الجرائم الإلكترونية، بينما أكد القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قائد ناجي ضرورة التحول الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني لحماية الاقتصاد والمجتمع.

المحاور الرئيسية التي نوقشت في الورشة

1. دور القضاء في مكافحة الجرائم الإلكترونية: ناقشت الورشة جهود القضاء في التعامل مع القضايا الإلكترونية، وأهمية تطوير التشريعات لمواكبة التطورات التقنية.

2. فض المنازعات المصرفية: تناولت الورشة الآليات القضائية لمعالجة النزاعات المصرفية، خاصة المتعلقة بالخدمات الإلكترونية والتحويلات المالية.

3. التشريعات الوطنية والدولية: تمت مناقشة مدى توافق القوانين اليمنية مع المعايير الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، والتحديات القانونية ذات الصلة.

4. التعاون المؤسسي: أُبرزت الورشة أهمية التنسيق بين القضاء والمصارف لتعزيز جهود مكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية حقوق العملاء.

كما تم في الورشة مناقشة خمس أوراق عمل رئيسية شملت الأمن السيبراني، دور القضاء في النزاعات المصرفية، استخدام الذكاء الاصطناعي في أدلة الإثبات، إجراءات التحقيق، والتكييف القانوني للجرائم الإلكترونية.

وقد أظهرت الورشة جملة من التحديات أبرزها:

● ضعف التشريعات المحلية: أشار المشاركون إلى أن القوانين اليمنية الحالية لا تواكب بشكل كافٍ التطورات الحديثة في الجرائم الإلكترونية.

● نقص الكوادر القضائية المتخصصة: يعاني القضاء اليمني مشكلة الافتقار للكوادر المتخصصة في المجال التقني والرقمي المتخصصين في الجرائم الإلكترونية.

● تطور أساليب الجرائم المالية الإلكترونية وصعوبة تتبعها وجمع أدلتها الرقمية: أوضح المشاركون أن إثبات الجرائم الإلكترونية يواجه تحديات تقنية بسبب تعقيد الأدلة الرقمية وصعوبة تتبعها.

● قلة وعي الجمهور: أوضح المشاركون أن ضحايا الجرائم الإلكترونية المالية والمصرفية لا يتقدمون بشكاوى رسمية، إما لضعف الوعي أو لفقدان الثقة بجدوى الإجراءات القانونية.

وفي ختام الورشة تم الخروج بمجموعة من الرؤى والتوصيات الهادفة إلى تحقيق التكامل بين القطاعات القضائية والتشريعية والأمنية من جهة، والقطاع المالي والمصرفي اليمني من جهة أخرى، تمثلت في:

1. الإسراع بإصدار قانون جرائم تقنية المعلومات والأمن السيبراني مع التنسيق مع السلطة القضائية وإدخالها ضمن مناهج معاهد القضاء والشرطة والحقوق.

2. عقد ورش تدريبية متخصصة للقضاة وأعضاء النيابة لتعزيز الفهم بالإجراءات والمحاكمات والعقوبات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.

3. إنشاء شعبة متخصصة بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية داخل السلطة القضائية، مجهزة بمعمل جنائي رقمي وإمكانات تقنية داعمة.

4. تأهيل وتدريب سلطات إنفاذ القانون وكوادر العدالة الجنائية لمواجهة الجرائم السيبرانية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

5. تأسيس أقسام لمكافحة جرائم المعلوماتية في إدارات البحث والأمن بالمحافظات وتوفير الكوادر المؤهلة لها.

6. تدريب رجال التحقيق والضبط القضائي، وتأهيل المحامين وأساتذة القانون والمتعاملين بالتقنية على التعامل مع الأدلة الإلكترونية ومخاطر التعامل الإلكتروني.

7. تطوير السياسات والتشريعات الوطنية لمواكبة طبيعة الجرائم السيبرانية مع إشراك القطاع الخاص وأطراف المصلحة في صياغتها وتحديد المسؤوليات.

8. إضافة مقررات متعلقة بالجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني في البرامج الأكاديمية ذات العلاقة.

بهذه الرؤى والتوصيات، التي تم طرحها تمثل الورشة خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل بين القضاء والقطاع المصرفي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، بما يسهم في حماية الحقوق وتعزيز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي في اليمن.

مقترحات لتعزيز دور القضاء في حماية الخدمات المصرفية الرقمية

لضمان بناء منظومة قضائية قانونية بما يتوافق مع طبيعة واهمية الواقع الذي يفرضه المجال التقني والرقمي على التعاملات المالية والقطاع المصرفي، يضع المقال بعض المقترحات تتضمن:

● إنشاء دوائر قضائية متخصصة في الجرائم المالية الرقمية.

● تعزيز التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لتبادل المعلومات مع الجهات القضائية.

● تأسيس البنية التحتية للأدلة الرقمية بالمحاكم.

● إنشاء شراكات مع القطاع المصرفي والقطاع القضائي لتدريب وتأهيل الكوادر القضائية بالتنسيق والإشراف مع جمعية البنوك اليمنية .. كخطوة تحضيرية أولية مبدئية ضمن هذا المسار .. خلال العام الراهن.

● إطلاق حملات إعلامية عبر الإذاعة والرسائل الـSMS مثلا لتوعوية الجمهور حول أساليب الاحتيال الرقمي وطرق الوقاية.

أخيراً، يتضح مما سبق أن دور القضاء اليمني في معالجة المنازعات المصرفية الرقمية لا يزال محدودًا ومقتصرًا على تطبيق القوانين العامة والمبادئ التقليدية للفقه المصرفي، في ظل غياب تشريعات متخصصة بالتكنولوجيا المالية والعملات الرقمية. ويرجع ذلك إلى التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، إلى جانب ضعف البنية التحتية القانونية والفنية اللازمة لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير الإطار التشريعي وتنمية القدرات القضائية والفنية داخل المحاكم، بما يضمن استعداد القضاء اليمني للتعامل مع قضايا الخدمات المصرفية الرقمية ومعالجة منازعاتها بكفاءة وعدالة في المستقبل.

* مشرف قسم السيولة – بنك التضامن – الفرع الرئيسي

المراجـــــــــع:

أولاً: مصادر حول اليمن: ورشة عمل حول دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية، والمنعقدة بتاريخ: 20 فبراير 2025، مجلة المصارف اليمنية، العدد رقم (38)، مارس 2025.

ثانياً: قضايا وأحكام قضائية حديثة: حكم محكمة دبي الابتدائية بشأن دفع الرواتب بالعملات المشفرة (2024)، قضت المحكمة بشرعية دفع الرواتب بالعملات الرقمية وفقًا لعقد العمل.

ثالثاً: تقارير ودراسات تحليلية: واقع وآفاق العملات الرقمية في الدول العربية – صندوق النقد العربي، تحليل اقتصادي حول العملات الرقمية في الدول العربية، https://www.amf.org.ae.

رابعاً: التشريعات والمصادر الرسمية:

-1 قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020، يتضمن هذا القانون أحكامًا خاصة بالبنوك الرقمية وتنظيم الخدمات المصرفية عبر القنوات الإلكترونية، نص القانون على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg

-2 قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها – البنك المركزي المصري (2023)، أصدر البنك المركزي المصري هذه القواعد في ضوء أحكام القانون رقم 194 لسنة 2020 لتنظيم البنوك الرقمية، البيان الصحفي على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg

-3 قانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني متكامل لحماية المستثمرين وتنظيم الأصول الافتراضية، نص القانون على موقع حكومة دبي، سلطة تنظيم الأصول الافتراضية بدبي (VARA)، https://www.vara.ae.

-4 قانون الأصول الرقمية – مركز دبي المالي العالمي (2024)، أصدر مركز دبي المالي العالمي هذا القانون لمواكبة التطورات في مجال الأصول الرقمية، البيان الصحفي على موقع المكتب الإعلامي لحكومة دبي.

-5 قانون رقم (40) لسنة 2006 بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية – اليمن، ينظم هذا القانون العمليات المالية والمصرفية الإلكترونية في اليمن.

البنوك اليمنية والمعايير الدولية.. الـGRI أنموذجاً

محمد علي ثامر *

تُعد التقارير السنوية للبنوك والشركات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية أداةً هامة في تحسين معايير الشفافية والمصداقية في تعاملها مع عملائها وجمهور المستثمرين فيها، بل والهيئات الرقابية في البلدان التي تعمل فيها أو تتعامل معها، حيث تخضع هذه التقارير للعديد من المعايير الدولية مثل: المعايير المالية الدولية (IFRS)، والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، والإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRF)، ومعايير التنمية المستدامة (SDG)، والمبادئ الدولية للأداء البيئي والمجتمعي والحوكمة للمؤسسات والشركات والبنوك (ESG)، والمعايير الدولية للقيمة الاجتماعية (SVI)، ولعل أحدثها على الإطلاق وأرقاها هي معايير (المبادرة العالمية لإعداد التقارير السنوية المتكاملة- Global Reporting Initiative (GRI))، والتي تعد من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية حول العالم لإعداد تقاريرها السنوية، والتركيز على كيفية تأثيراتها على البيئة والمجتمع والاقتصاد، وتشمل جوانب متعددة مثل: المسؤولية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والتحديات الاقتصادية التي قد تواجه عملها... إلخ.

وسأتناول في هذا المقال أهمية تطبيق هذه المعايير في البنوك في العالم بشكلٍ عام، والبنوك اليمنية بشكلٍ خاص؛ نظراً لأهميتها النابعة من كونها تسعى إلى نشر البيانات المتعلقة بالأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بطريقةٍ صحيحةٍ وسليمة تُساعدها في توفير معلوماتٍ دقيقةٍ للمستثمرين، والعملاء، والمجتمع، وتسلط الأضواء على أنشطتها المساهمة في تحقيق الاستدامة، مثل: المشروعات المجتمعية، والتخفيف من التلوث، وإنقاذ البيئة، ومحاربة التغير المناخي، وتحسين بيئة العمل وتطويره.. وغيرها؛ لتعد هذه المعايير برمتها معياراً دولياً للبنوك في أنحاء العالم، ومنها بالطبع البنوك اليمنية؛ بهدف تحسين سُمعتها على الصعيدين المحلي والدولي، وتعزيز خدماتها ومنتجاتها، وجذب المزيد من العملاء محليين ودوليين من خلال الالتزام بهذه المعايير العالمية.

ما هي الـGRI، وما هي معاييرها؟:

قد يتساءل سائلٌ: عما هي المبادرة العالمية لإعداد التقارير الـGRI، وما هي معاييرها؟! بل وما الفائدة المرتجاة من تطبيقها عند إعداد التقارير السنوية للبنوك اليمنية؟! والإجابة على هذه التساؤلات بأننا نعرف بأن البنوك اليمنية تقوم على إصدار تقارير سنوية عبارة عن (قوائم البيانات المالية فقط!!)؛ أي التقرير المحاسبي التي تنفذه شركةٌ استشارية أو مكتب محاسبةٍ قانوني، والذي يحتوي على جداول وأرقام ومقارنات ونسب فقط دونما التعمق في التفاصيل وسردها بطريقةٍ احترافيةٍ ورصينة، قائمة على الكتابة الإبداعية المدعومة بالصور الفوتوغرافية والأشكال والمؤشرات الجمالية، والرسومات البيانية التي تأخذك إلى عوالم من الدهشة والسحر والجمال.

وللأسف الشديد فهذا الأمر قائمٌ منذ سنواتٍ وعقودٍ زمنية؛ ولكن عندما نذهب للمقارنة بين هذه البنوك اليمنية وبين مثيلاتها في العالم العربي أو في العالم أجمع، أو عندما نبحث عن تقارير سنوية لأية مؤسسة؛ سواءً أكانت مصرفيةً أم اقتصاديةً أم صناعيةً أم تجارية، نجدها تصدر تقاريرها السنوية المتكاملة وفقاً لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال؛ وذلك لتحقيق العديد من الفوائد الكبيرة التي تأتي كنتاج لهذه التقارير، ووفق تلك المعايير، ولتكون منضوية في المجتمع الذهبي لعالم المال والأعمال - قد يبدو هذا الاستطراد غريباً بعض الشيء ؛ ولكنني في طور الشرح والتوضيح أكثر - فهذه المبادرة تهدف إلى مساعدة البنوك والشركات والمنظمات على فهم تأثيراتها على العديد من القضايا التي تهم المجتمعات والبلدان، بل والعالم أجمع، أبرزها: الأثر المجتمعي، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وكل ذلك يتمثل في إعدادها ونشرها لتقاريرها الخاصة بالاستدامة أو المعروفة باسم المسؤولية الاجتماعية، والحوكمة، والتي تنفذها تحت ضغطٍ متزايد من مختلف مجموعات أصحاب المصالح، مثل: الحكومات، والمستهلكين، والمستثمرين، والمساهمين، لتكون أكثر شفافيةً وأكثر وضوحاً فيما يتعلق بآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

> **تطبيق معايير المبادرة العالمية الـGRI في إعداد التقارير السنوية للبنوك اليمنية يُعد خطوة مهمة نحو تحسين مستوى الشفافية والوضوح والاستقلالية ومستوى المسؤولية الاجتماعية فيها**

وقد أنشئت هذه المبادرة في عام 1997 من قبل منظمةٍ تسمى (تحالف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً - Coalition for Environmentally Responsible Economies)، وتُعرف اختصاراً بـ(GERES)، وهي منظمةٌ غير حكومية مقرها «بوسطن» بالولايات المتحدة الأمريكية، وتضم مجموعةً من المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، وقد أصبحت معروفةً من خلال إعدادها لـ(مبادئ فالديز)، وهي مدونة السلوك المسؤول للمؤسسات نحو البيئة، وشارك في إنشاء هذه المبادرة أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUD)، وتكمن مهمتها الرئيسة في الرفع من جودة تقارير التنمية الشاملة إلى مستويات تعادل تلك الخاصة بالتقارير المالية؛ أي التقارير المحاسبية.

وفي عامي 1999 - 2000 نشرت المبادئ التوجيهية للتقارير عن التنمية المستدامة، حيث قامت خلالها (50) منظمةً بإعداد تقرير الاستدامة استناداً على هذه المبادئ، ومن ثم إدخال تحديثاتٍ عليها بصورةٍ سنوية، وفي عام 2007 قامت بإعداد خطة التنمية للأعوام 2008 - 2012، وفي عام 2017 تم إصدار المعايير الجديدة الخاصة بالمبادرة والتي تشتمل على أحدث ما توصل إليه في إعداد تقارير الاستدامة والتي تساعد مدراء البنوك على اتخاذ قرارات أكثر استدامة، وتساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومن ثم صدر آخر تحديثٍ لها أيضاً في عام 2021.

وللمبادرة العالمية نموذج وإطار عملٍ يساعد تلك البنوك والجهات المماثلة على تحديد المعلومات وجمعها وإعلانها بطريقةٍ واضحةٍ قابلة للمقارنة والاستفادة منها، وتستخدمه - أي إطار العمل - هذه الأيام وعلى نطاقٍ واسع، المنظمات الدولية متعددة الجنسيات، والحكومات، والمؤسسات والشركات والبنوك، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الصناعية، ومختلف الجهات الاقتصادية، في أكثر من (90) دولةً في العالم، وأن أكثر من (63%) من أكبر الشركات العالمية تطبق هذه المبادرة ومعاييرها.

وبالمجمل فإن إعداد هذه التقارير السنوية يعد تحدياً شاقاً حيث يشمل إعدادها على رحلةٍ في عالم من التحديات التي تؤدي إلى التغيير في الأعمال الإدارية لهذه البنوك، والتي لا تمتلك جميع الإجابات التي تتطلبها تقاريرها

في وقتٍ واحد؛ لذلك، يلجأ معظمها إلى نموذج وإطار عمل المبادرة، الذي صُمم خصيصاً لهذا الغرض، فهو يعترف بالمخاطر اعترافاً لا لبس فيه، ويحدد التحديات بوضوحٍ ودقة، ويعمل على تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها... إلخ؛ أي إنه الأسلوب الأفضل لإدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز قيمة العلامة التجارية وسُمعتها، وبناء العلاقة الجيدة مع الحكومة والمجتمعات المحلية، وضمان استمراريتها على المدى الطويل، بل ويساعد على تحقيق التغيير الداخلي والاعتراف الخارجي، وتحسين رؤيتها ورسالتها واستراتيجياتها، كما يساهم في تطوير النظام الإداري، وتحسين العمليات، وتحديد الفرص، وتعزيز التواصل الفعّال داخلها، ويدعم الابتكار والإبداع لدى موظفيها، وزيادة القدرة على التنافس الدولي؛ أي أن – هذا النموذج وهذه المبادرة – ذو أهميةٍ كبيرة في الحاضر والمستقبل، لما فيه تحقيق الالتزام لدى هذه البنوك بـ(5) مبادئ رئيسية، هي: الامتثال لجميع القوانين واللوائح المحلية والدولية السارية في مجال عملها، احترام مصالح الأطراف المعنية وتنوعها، اعتبار مبدأ الشفافية أحد المبادئ الأساسية في عملها، الوضوح والدقة في إفصاحاتها عن سياستها وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع، ويجب أن تكون المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكلٍ كبير من قبلها.. وأخيراً، يجب عليها تنفيذ السياسات والممارسات التي تحترم الحقوق المشار إليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما المجتمع الذهبي في المبادرة العالمية لإعداد التقارير السنوية فهو يرسم مستقبل الاستدامة وإعداد التقارير، ويشجع على اتخاذ القرارات من أجل اقتصادٍ وعالمٍ أكثر استدامة، ويضم في عضويته بنوك وشركات ومنظمات متنوعة في مختلف المجالات، في مجال الأعمال التجارية والاستشارات، والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية والقوى العاملة والهيئات العامة والمنظمات الحكومية والدولية... إلخ.

معايير الـ(GRI):

• أولاً: الأساسيات (GRI-01):

وهي تحدد هدف معايير المبادرة، وتشرح المفاهيم الأساسية، كما تبين كيفية استخدام هذه المعايير، وتحدد أيضاً متطلبات ومبادئ إعداد التقارير التي يجب على البنوك الالتزام بها لتقديم التقارير وفقاً لمعايير هذه المبادرة العالمية.

• ثانياً: الإفصاحات العامة (GRI-02):

وتتضمن الإفصاحات التي تتعلق بالتفاصيل التنظيمية للبنوك وممارساتها في إعداد تقاريرها السنوية المتكاملة، مثل:-

أ) السياسات والتفاصيل التنظيمية، وعناصرها، وتفاصيلها، وفترة إعداد التقارير...إلخ.

ب) الأنشطة، العلاقات التجارية الأخرى، الموظفون...إلخ.

ج) الحوكمة وتكوينها، وترشيح واختيار أعلى هيئة حوكمة، وتضارب المصالح... إلخ.

أهم تأثيرات البنوك على الاقتصاد الوطني والبيئة اليمنية والأشخاص، بما في ذلك التأثيرات على حقوق الإنسان، توفر هذه المعايير إرشادات حول كيفية تحديد هذه الموضوعات، كما تصف كيفية استخدام معايير القطاع

د) الاستراتيجيات والممارسات.

هـ) مشاركة أصحاب المصلحة.

*** ثالثاً: الموضوعات الجوهرية (GRI-03):**

وتمثل أهم تأثيرات البنوك على الاقتصاد الوطني والبيئة اليمنية والأشخاص، بما في ذلك التأثيرات على حقوق الإنسان، توفر هذه المعايير إرشاداتٍ حول كيفية تحديد هذه الموضوعات، كما تصف كيفية استخدام معايير القطاع؛ إضافةً إلى أنها توفر الإفصاحات المتعلقة بقائمة الموضوعات الجوهرية الخاصة بها، وإدارة البنوك لكل موضوعٍ على حده.

*** رابعاً: معايير القطاع (Sector Standards):**

وتوفر معلومات للبنوك حول موضوعاتها الجوهرية المحتملة ضمن القطاع المصرفي الذي تعمل به، وهذا بدوره يساعدها على التأكد من أنه لم يتم نسيان أو تجاهل أي موضوعٍ جوهري ذو علاقةٍ مباشرة بقطاعها الذي تعمل به.

*** خامساً: معايير الموضوع (Standards Topic):**

تحدد المعلومات التي يجب على البنوك الإفصاح بها لكل موضوعٍ جوهري قامت بتحديده مسبقاً، وتستخدم البنوك لمعايير الموضوع وفقاً لقائمة الموضوعات الجوهرية التي حددتها باستخدام (GRI-03).

فوائد تطبيق الـGRI على البنوك اليمنية:

إن تطبيق معايير المبادرة العالمية الـGRI في إعداد التقارير السنوية للبنوك اليمنية يُعد خطوةً مهمةً نحو تحسين مستوى الشفافية والوضوح والاستقلالية ومستوى المسؤولية الاجتماعية فيها، ويفتح لها فرصاً كبيرة لتعزيز سُمعتها وجذب الاستثمارات الكبيرة لها، ويُسهم في تحسين أدائها على المدى الطويل، ويُعزز ثقة العملاء والمستثمرين فيها في ظل تزايد اهتمام المؤسسات الدولية والمانحين بتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي في اليمن على وجه الخصوص، بل ويمكن لهذه البنوك الحصول على دعمٍ فنيٍّ ومالي من المنظمات الدولية التي تقدم مساعدات لدعم الممارسات المستدامة في البلدان النامية، ومنها بالطبع (اليمن)، وبغض النظر عن بناء علاقاتها المستدامة مع المجتمع اليمني؛ الأمر الذي سيجعلها تخطو خطواتٍ كبيرة في تقاريرها السنوية المتكاملة، وذلك من خلال فهمٍ أعمق لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة، واكتساب ميزاتٍ تنافسيةٍ فريدة تحقق لها عوائد مستقبلية طويلة الأجل، وقياس وتقييم أداءها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ شامل، وفي ذات الوقت ستحدُّ من تعرضها للمخاطر وضمان استمرارية عملها في المستقبل، مقارنةً بالمؤسسات الأخرى العاملة في بلادنا؛ أي زيادة ولاء وثقة العملاء بها بدرجةٍ رئيسية، وهذه هو المهم والأهم بالنسبة للبنوك.

وفي الأخير.. نجد بأن البنوك اليمنية في أشد الحاجة إلى الانطلاق والتحسين لأعمالها وأنشطتها وخدماتها ومنتجاتها، بحيث تكون الوجهة المفضلة من قبل مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة التي تتبنى تنفيذ مشاريع تنموية دولية في بلادنا، وتكون اهتماماتها منصبةً على كيفية التعامل مع بنوكٍ احترافية تحظى بالاعتراف من مجتمع المال والأعمال الذهبي؛ وهذا الأمر لن يقوم ما لم تصدر هذه البنوك لتقاريرها السنوية/ الدورية/ الشهرية.. إلخ؛ إلا وفق تلك المعايير الدولية وأبرز معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير السنوية الـ(GRI)، لتقدم معلوماتٍ دقيقةٍ وشفَّافة توضح خُططها واستراتيجياتها ومنظومة حوكمتها الرشيدة، وأدائها وآفاقها المستقبلية، بل وتعكس عناصر قوتها القائمة التميز في خدماتها ومنتجاتها الإلكترونية والتقليدية، وحجم شبكة انتشارها الجغرافي، ومدى كفاءة كوادرها المصرفية المؤهلة والمدربة جيداً، وكمية استثماراتها في التكنولوجيا المالية، وعمق الشراكات الكبيرة لها مع البنوك الإقليمية والدولية والمؤسسات الاقتصادية... إلخ، لتوزان هذه التقارير بين التواصل الفعَّال مع مختلف جمهورها الداخلي والخارجي من خلال السرد الشيق والمختصر لكل تلك المعلومات، وتقديم الإفصاحات الشاملة المطابقة لقواعد الامتثال، ومواكبة التطورات العالمية في عالم الأعمال البنكية؛ لتحقق بالأخير الفوز باستثماراتٍ ماليةٍ كبيرة تُحقق لها الريادة والنهوض محلياً وإقليمياً ودولياً.. نتمنى أن تكون رسالتنا قد وصلت إلى المعنيين في قيادات البنوك اليمنية، مع آملنا بأن نشاهد ذلك في القريب العاجل.

* كاتب وباحث اقتصادي

الذكاء الاصطناعي شريك فاعل لإحداث التحولات الجذرية في القطاع المصرفي

لم يعد الحديث عن الذكاء الاصطناعي مجرد قصة من نسج الخيال العلمي أو موضوع يخصّ شركات التكنولوجيا الكبرى فحسب. بل أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم واقعاً ملموساً يتسلل إلى حياتنا اليومية، ويزداد تأثيره وضوحاً في قطاعات حيوية مثل القطاع المصرفي ، وأصبحت لبنوك، التي تعتمد بشكل أساسي على التعامل مع كميات هائلة من البيانات واتخاذ قرارات دقيقة وسريعة، تجد في الذكاء الاصطناعي شريكاً جديداً يبشر بتحولات جذرية.

ماهية الذكاء الاصطناعي في البنوك

إذا تساءلت عن ماهية «الذكاء الاصطناعي في البنوك»، فالمفهوم ببساطة هو توظيف أنظمة حاسوبية متقدمة لديها القدرة على التعلم من البيانات، وتحليل الأنماط المعقدة بسرعة فائقة، واتخاذ قرارات أو تقديم توصيات بناءً على هذا التحليل، كل هذا بدون تدخل بشري مباشر في كل خطوة. ونحن لا نتحدث هنا عن مجرد برامج تقوم بمهام بسيطة، بل عن أنظمة يمكنها محاكاة جوانب من الذكاء البشري، لا سيما في المهام التي تتطلب معالجة كميات هائلة من المعلومات.

لماذا يجب أن تهتم البنوك بهذه التقنية ؟

الإجابة تكمن في الإمكانات الهائلة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لحل مشاكل قديمة وتعزيز القدرات الحالية. وهنالك عدة مجالات رئيسية في عمل البنوك يستطيع أن يترك فيها الذكاء الاصطناعي بصمة واضحة ومؤثرة منها:

تحسين تجربة العملاء وخدمتهم

أصبح بإمكان التطبيقات والروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التعامل مع استفسارات العملاء الشائعة، وتقديم المساعدة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وتوجيه العملاء للمعلومات التي يحتاجونها بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات العملاء لفهم تفضيلاتهم وسلوكياتهم، مما يمكّن البنوك من تقديم منتجات وخدمات مالية مخصصة للغاية تناسب احتياجات كل عميل بشكل فردي، مما يزيد من رضا العملاء وولائهم.

مكافحة الاحتيال والكشف عن المعاملات المشبوهة

هذا مجال حيوي يعتبر فيه الذكاء الاصطناعي بمثابة حارس أمين وإذا كانت أنظمة الكشف عن الاحتيال التقليدية تعتمد على قواعد ثابتة ومحددة مسبقاً، لم تمنع المحتالين من الابتكار باستمرار طرقاً جديدة. فهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل أنماط سلوك المعاملات العادية للعميل، ومن ثم تحديد أي معاملة «شاذة» أو لا تتناسب مع النمط المعتاد في الوقت الفعلي تقريباً. ويمكنه رصد علامات دقيقة جداً قد تفوت على الأنظمة التقليدية أو حتى على الموظفين، مما يقلل بشكل كبير من الخسائر المالية الناتجة عن الاحتيال ويحمي أموال العملاء.

إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الائتمانية

البنوك تتعامل يومياً مع مخاطر مختلفة:

فادي الأسودي

مخاطر ائتمانية (عدم قدرة المقترضين على السداد)، مخاطر السوق (تقلبات الأسعار)، مخاطر تشغيلية. وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من البيانات التاريخية والحالية - بما في ذلك عوامل اقتصادية وبيانات غير تقليدية - لتقييم هذه المخاطر بدقة أكبر بكثير. في مجال الائتمان، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تقييم طلبات القروض بسرعة وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من المتغيرات لتحديد الجدارة الائتمانية بشكل أكثر دقة من الطرق التقليدية، مما يقلل من نسبة القروض المتعثرة.

تعزيز الامتثال والالتزام التنظيمي (RegTech)

القطاع المصرفي يخضع لعدد لا يحصى من القوانين واللوائح المعقدة والمتغيرة باستمرار (مثل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب). يعد الامتثال تحدياً كبيراً ويستهلك الكثير من الموارد البشرية. وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من مهام الامتثال، مثل مراقبة المعاملات لتحديد الأنشطة المشبوهة (AML/KYC)، تحليل العقود القانونية، ومتابعة التغييرات التنظيمية. هذا لا يقلل فقط من التكلفة والجهد، بل يحسن أيضاً دقة الالتزام ويقلل من خطر التعرض لغرامات باهظة.

أصبح بإمكان التطبيقات والروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التعامل مع استفسارات العملاء الشائعة

تقديم الاستشارات المالية الشخصية (Robo-Advisors)

لم تعد الاستشارات المالية حكراً على أصحاب الثروات الكبيرة. حيث أصبح بإمكان أنظمة الذكاء الاصطناعي، المعروفة باسم «المستشارين الآليين»، تحليل الوضع المالي للعميل، أهدافه الاستثمارية، وقدرته على تحمل المخاطر، ثم تقديم توصيات استثمارية مخصصة وإدارة المحافظ آلياً بتكلفة أقل بكثير من المستشارين البشريين. وهذا يفتح الباب أمام شريحة أوسع من العملاء للوصول إلى خدمات التخطيط المالي والاستثمار.

أتمتة العمليات الداخلية وزيادة الكفاءة: بعيداً عن الواجهة الأمامية للعملاء، يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من المهام المتكررة والمستهلكة للوقت في العمليات الخلفية للبنوك، مثل إدخال البيانات، تسوية الحسابات، ومعالجة المستندات. هذا يحسن الكفاءة التشغيلية، يقلل من الأخطاء البشرية، ويسمح للموظفين بالتركيز على مهام ذات قيمة مضافة أعلى تتطلب التفكير النقدي والإبداع.

تحديات ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في البنوك

كأي تقنية قوية ومؤثرة، فإن الاهتمام والاستخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي في البنوك قد ينتج عنه تحديات ومخاطر لا يمكن تجاهلها ويجب التعامل معها بحذر شديد ومنها :

خصوصية البيانات وأمنها: البنوك تتعامل مع أكثر البيانات حساسية لدى الأفراد والشركات. وأنظمة الذكاء الاصطناعي تتطلب الوصول إلى هذه البيانات بكميات ضخمة لكي تتعلم وتعمل بكفاءة. وهذا يزيد من المخاطر الأمنية المتعلقة باختراق هذه الأنظمة وسرقة البيانات، ويتطلب استثمارات هائلة في الأمن السيبراني لضمان حماية هذه المعلومات الحساسة.

الانحياز في الخوارزميات (Bias): إذا كانت البيانات التي يتم تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي عليها تحتوي على انحيازات تاريخية (مثلاً، تفضيل فئة معينة في منح القروض في الماضي)، فإن نموذج الذكاء الاصطناعي سيتعلم هذا الانحياز وسيكرره في قراراته المستقبلية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تمييز غير عادل ضد مجموعات معينة من العملاء، وهو أمر غير مقبول أخلاقياً وقانونياً في القطاع المصرفي. ولذلك فإن ضمان العدالة والحياد في قرارات

الـذكاء الاصطناعـي يمثـل تحديـاً كبـيراً.

الامتثـال التنظيمـي والمسـؤولية: مـع تطـور اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي، تسـعى الهيئـات التنظيميـة لفهـم كيفيـة عملـه ووضـع أطـر وقواعـد لضـمان اسـتخدامه بشـكل مسـؤول وشـفاف. ولا يـزال المشـهد التنظيمـي للـذكاء الاصطناعـي في البنـوك يتطـور، والبنـوك تحتـاج إلى التنقـل في هـذا المشـهد المعقـد وبالتـالي فـإن ضـمان أن أنظمتهـا تلتـزم بالمتطلبـات الحاليـة والمسـتقبلية وتحديـد المسـؤولية في حـال حـدوث خطـأ مـن نظـام الـذكاء الاصطناعـي يمثـل أيضـاً تحديـاً قانونيـاً.

تكلفـة التنفيـذ والتعقيـد التقنـي: بنـاء وتطبيـق أنظمـة الـذكاء الاصطناعـي الفعالـة يتطلـب اسـتثمارات كبـيرة في البنيـة التحتيـة التقنيـة، البيانـات النظيفـة والمنظمـة، والخـبرات البشريـة المتخصصـة في علـوم البيانـات والـذكاء الاصطناعي. وهـذا ليـس بالأمـر السـهل أو الرخيـص ويتطلـب تخطيطـاً اسـتراتيجياً دقيقـاً.

مشـكلة «الصنـدوق الأسـود» وقابليـة الـشرح (Explainability): في بعـض الأحيـان، خاصـة مـع النـماذج المعقـدة للتعلـم العميـق، قـد يكـون مـن الصعـب شرح كيـف وصـل نظـام الـذكاء الاصطناعـي إلى قـرار معـين. وفي قطـاع مثـل البنـوك، حيـث القـرارات تؤثـر عـلى حيـاة النـاس وأموالهـم (مثـل رفـض طلـب قـرض أو الإبـلاغ عـن معاملـة مشـبوهة)، فـإن القـدرة عـلى شرح الأسـاس المنطقـي وراء القـرار ليسـت مجـرد رفاهيـة، بـل هـي ضرورة تنظيميـة وأخلاقيـة.

التأثـير عـلى الوظائـف: هنـاك قلـق مـشروع حـول كيـف سـيؤثر انتشـار الـذكاء الاصطناعـي عـلى القـوى العاملـة في القطـاع المـصرفي، خاصـة بالنسـبة للمهـام الروتينيـة التـي يمكـن أتمتتهـا. وتتطلـب الثـورة التـي يحدثهـا الـذكاء الاصطناعـي إعـادة تدريـب وتأهيـل للموظفـين للعمـل جنبـاً إلى جنـب مـع هـذه الأنظمـة أو الانتقـال إلى أدوار جديـدة تتطلـب مهـارات مختلفـة.

الذكاء الاصطناعي شريك فاعل في تغيير طريقة عمل البنوك

بنـاء عـلى ماتقـدم ذكـره تبقـى الخلاصـة أن المسـتقبل يحمـل المزيـد مـن مظاهـر الاندمـاج للـذكاء الاصطناعـي في العمليـات المصرفيـة وتغيـير طريقـة عمـل البنـوك والاتجـاه نحـو خدمـات ماليـة أكـثر تخصيصـاً، وعمليـات داخليـة فائقـة الكفـاءة، وقـدرات غـير مسـبوقة في إدارة المخاطـر والامتثـال. ولـن يغـير الـذكاء الاصطناعـي طريقـة عمـل البنـوك فقـط ، بـل سـيعيد تعريـف العلاقـة بـين البنـوك وعملائهـا باعتبـاره أداة قويـة ذات إمكانـات هائلـة لإحـداث التحـولات الجذريـة في ابقطـاع المـصرفي. حيـث يمكنـه أن يحسـن الكفـاءة بشـكل جـذري، ويعـزز تجربـة العمـلاء، ويقـوي القـدرة عـلى إدارة المخاطـر ومكافحـة الجرائـم الماليـة.

وبالنظـر إلى التحديـات والمخاطـر المصاحبـة لاسـتخدام تقنيـة الـذكاء الاصطناعـي كمخاطـر الأمـن، والامتثـال التنظيمـي. فـإن عـلى البنـوك أن تتبنـى هـذه التقنيـة بمسـؤولية وحكمـة ليـس فقـط مـن أجـل المزايـا التنافسـية، بـل أيضـاً مـن أجـل ضـمان تقديـم الخدمـات الآمنـة والحفـاظ عـلى مصلحـة العمـلاء والمجتمـع ككل.

بنك سبأ الإسلامي يكرم موظفيه المتميزين في مجال التدريب لعام 2024

في بـادرة تعكـس التزامـه بتنميـة رأس المـال البـشري، أقـام بنـك سـبأ الإسـلامي احتفاليـة لتكريـم موظفيـه المتميزيـن في مجـال التدريـب لعـام 2024، وذلـك تحـت شـعار «بالتدريـب والـولاء نواجـه التحديـات»، وشـهد الحفـل حضـوراً لافتـاً لموظفـي البنـك مـن مختلـف الإدارات والفـروع، بالإضافـة إلى مشـاركة عـن بعـد عـبر تقنيـة Zoom.

ونيابـة عـن القائـم بأعـمال المديـر العـام، قـام مسـاعد المديـر العـام بتكريـم الموظفـين الحاصلـين عـلى شـهادات الدبلومـات الدوليـة والـدورات المتخصصـة في مجـال العمـل المـصرفي، وذلـك في إطـار اسـتراتيجية البنـك لتعزيـز الكفـاءات وتطويـر المهـارات المهنيـة، كـما تـم تقديـر مديـري القطاعـات والإدارات الذيـن أبـدوا اهتمامـاً خاصـاً بالتدريـب، وذلـك بمنحهـم شـهادات ودروع تقديريـة.

يـأتي هـذا التكريـم في ظـل الظـروف الاسـتثنائية التـي يشـهدها القطـاع المـصرفي، ليؤكـد عـلى أهميـة التدريـب كاسـتثمار اسـتراتيجي يعـود بالنفـع عـلى كل من المؤسسـة والموظفـين، ومـن خـلال هـذه المبـادرة، يجـدد بنـك سـبأ الإسـلامي التزامـه الراسـخ بتعزيـز قـدرات موظفيـه وتمكينهـم مـن تقديـم أفضـل الخدمـات للعمـلاء والمسـاهمة الفاعلـة في تحقيـق أهـداف البنـك.

وخـلال حفـل التكريـم تـم عـرض فيلـم وثائقـي موجـز يسـلط الضـوء عـلى مسـيرة التدريـب والتطويـر في البنـك خـلال الفـترة الماضيـة، مـبرزاً الجهـود المبذولـة والإنجـازات المحققـة في هـذا المجـال، وقـد أكـد الفيلـم عـلى أهميـة التدريـب في تعزيـز قـدرات الموظفـين وتحفيزهـم عـلى التميـز والإبـداع.

وتخللـت الحفـل كلـمات وقصائـد شـعرية تحفيزيـة ألقـت الضـوء عـلى أهميـة التدريـب المسـتمر في تطويـر الأداء الوظيفـي وتحقيـق أهـداف البنـك، وأضفـت القصائـد جـواً مـن الإلهـام والحـماس، مؤكـدة عـلى دور التدريـب في رفـع كفـاءة الموظفـين وتمكينهـم مـن مواجهـة التحديـات المتزايـدة في القطـاع المـصرفي.

وفي ختـام الحفـل، أعـرب الموظفـون المكرمـون عـن امتنانهـم وتقديرهـم لإدارة بنـك سـبأ الإسـلامي عـلى هـذا التكريـم، مؤكديـن عـلى أهميـة التدريـب في تطويـر مهاراتهـم وقدراتهـم المهنيـة، وأشـاروا إلى أن هـذا التقديـر يعكـس اهتـمام البنـك بتنميـة رأس المـال البـشري، وهـو مـا يشـجعهم عـلى بـذل المزيـد مـن الجهـد والعطـاء في خدمـة البنـك وعملائـه.

mobile money
موبايل موني

2025

ماهي البطاقة الافتراضية؟

PromoPay EasyPay SuperPay ClassicPay

بنك .. بمحفظتك

8003033
778003033

YGBnow

معاملاتك المالية صارت أسهل

مع تطبيق الموبايل المصرفي YGBnow

من بنك اليمن والخليج

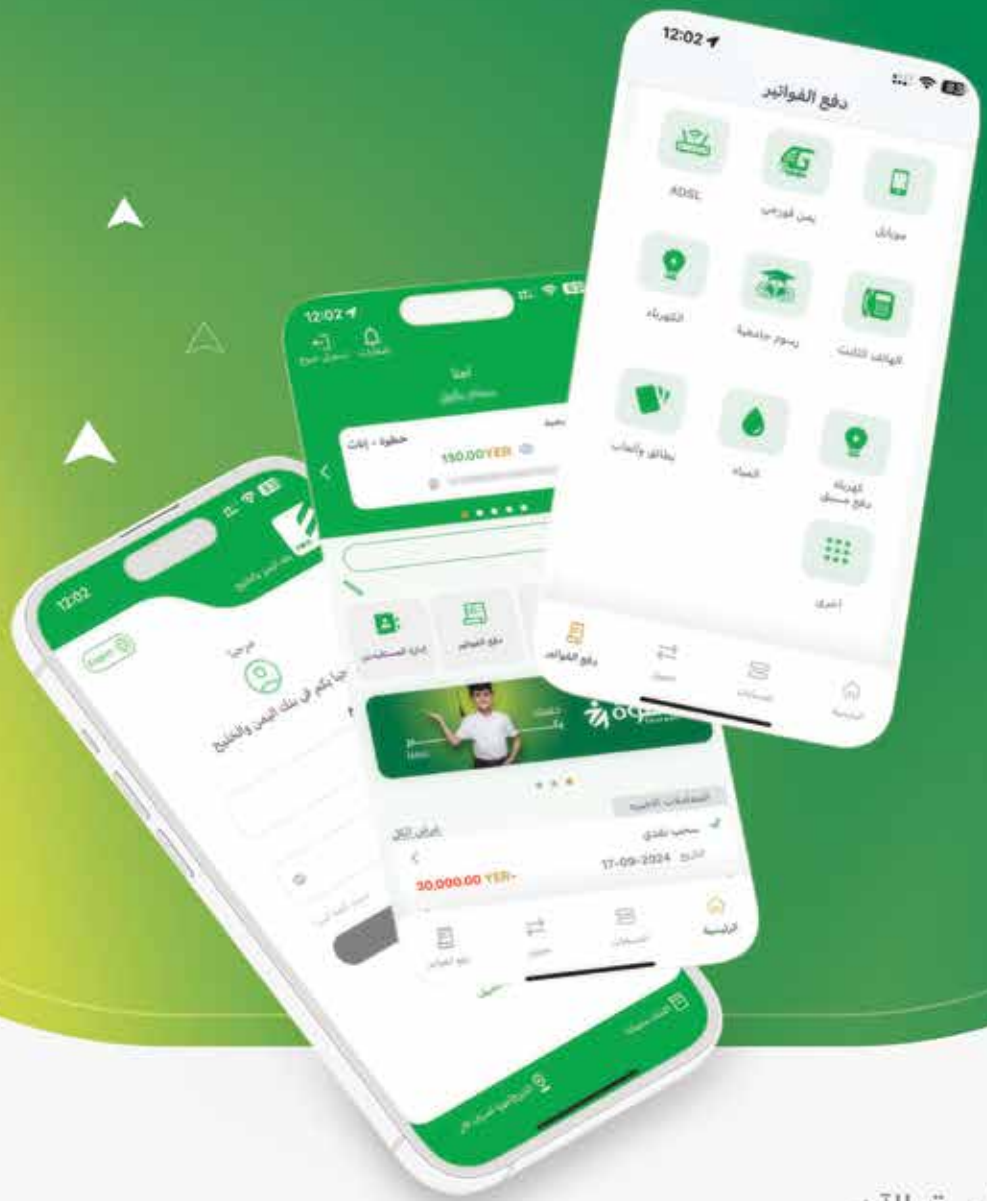

حمـل التطبيـق الآن

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

بنـك اليمـن والخليـج
Yemen Gulf Bank

YGB

الرقم المجاني
8000414

YGBYEM

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

حسابات التوفير والودائع

الحوالات والإعتمادات

الدولي موني

البطائق المصرفية

الكول سنتر

الصراف الآلي ونقاط البيع

القروض والتسهيلات

ويسترن يونيون

Western Union

الدولي اكسبرس

الدولي إكسبرس

ALDAWLI EXPRESS

Call Center 8006000

IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank